

لسنة

2009

00

9

# التقرير الاستراتيجي الفالسطيني



تحرير  
د. محسن محمد صالح



## الفصل السادس

### الأرض و المقدسات



## الأرض والمقدسات

**مقدمة**  
شكّلت سنة 2009 تجلياً ناصعاً لمقولة ”القدس جوهر الصراع“ على المستوى الصهيوني، فلقد كان واضحاً أن القدس هي الموضوع الأول لصانع القرار الصهيوني منذ أن وضعت حرب غزة أوزارها، وبات واضحاً أن الجبهة الأساس التي يحارب فيها المحتل هي القدس، ما لم يكن في جبهة مواجهة حربية أو عسكرية على حدوده الشمالية أو الجنوبية.

ما تزال مقولة ”القدس جوهر الصراع“ مقولة مهيمنة في وعي العسكريين المتصارعين، سواء على المستوى النظري والأدبي، أم على المستوى العملي والتطبيقي، وإن تفاوتت قدرة كل من العسكريين على تطبيق هذه المقولة وتحويلها إلى مشروعات وبرامج منهجية، ومن ثم إلى واقع على الأرض. لقد كان المشروع الصهيوني الهادف إلى تحويل مدينة القدس إلى مدينة يهودية الدين والثقافة والسكان، وهو ما يصطلح على تسميته بمشروع التهويد، الأقدر والأكفأ في وضع الخطط والبرامج وتسخير كل الطاقات والإمكانات لترجمتها إلى وقائع، تجلّت بالاحتلال أولاً، والتطهير العرقي للأجزاء الغربية من المدينة ثانياً، وبالاستيطان والحفريات والجدار وغيرها من مظاهر التهويد. لكنه في الوقت عينه جوبه منذ سنة 1967 برّد فعل تلقائي من السكان الفلسطينيين الذين بقوا في الشطر الشرقي من المدينة، وكانوا يتكيفون مع مختلف خططه وبرامجه برود فعل خلاق، يعتمدون فيها أساساً على صمودهم الذاتي وإمكاناتهم المحلية، فمنعوا بذلك حسم هوية هذه المدينة على الوجه الذي يريجه المحتل على مدى 42 عاماً التي مضت.

يحاول هذا الفصل أن يعرض لأبرز التطورات والتحديات المتعلقة بأرض فلسطين ومقدساتها، وخصوصاً في شرقي القدس وباقي الضفة الغربية. ومن الواضح أن الاحتلال الإسرائيلي استمر في تبني السياسات والأساليب التي انتهجها في السنوات السابقة، غير متأثر بمسار التسوية، ولا بتطبيق السلطة الفلسطينية في رام الله لالتزاماتها السياسية والأمنية. بل إن سنة 2009 شهدت مزيداً من عمليات تهويد القدس والتوسع الاستيطاني، والتضييق على الفلسطينيين في أرضهم ومصادر مياههم وأرزاقهم وتنقلاتهم.

سيطرت مقولة ”يهودية الدولة“ على العقل الصهيوني بمختلف أطيافه، وجاءت حكومة بنيامين نتنياهو في 2009/3/31 لتبني على أسلوب حكومات أرييل شارون Ariel Sharon السابقة في احتضان

## أولاً: المقدسات الإسلامية والمسيحية

جهود تحقيق ”حق“ اليهود في الصلاة في ”جبل المعبد“. إن أبرز التحديات للهوية اليهودية المزعومة لمدينة القدس هو عدم وجود أي مقدّس في صيغة بناء أو معبد أو موقع تاريخي بارز فيها، وهو الخلل الذي يُشعر العقل الصهيوني بفشل حقيقي في صياغة الهوية الجديدة للمدينة على الرغم من كل ما تحقق له فيها. فوزارة السياحة الصهيونية ذاتها تستخدم صور المسجد الأقصى المبارك وقبته الذهبية أو صورة كنيسة القيامة ومختلف الكنائس في البلدة القديمة لترويج هذه المدينة سياحياً. وقد تركز الجهد خلال سنة 2009 على إيجاد بنية تحتية حقيقية لـ”مقدسات يهودية“ داخل البلدة القديمة، سواء من خلال بناء الكنس فوق الأرض مثل كنيس ”خيمة إسحق“ قبالة باب السلسلة أو كنيس الخراب في حارة الشرف ”حي اليهود“، أم من خلال إعداد شبكة متكاملة من الحفريات تقام فيها مزارات يهودية مصطنعة لافتتاحها أمام الزوار.

### 1. المسجد الأقصى المبارك:

#### أ. تطور الموقف السياسي الصهيوني من المسجد الأقصى:

تعزز خلال سنة 2009 الاحتضان الحكومي لفكرة تحقيق الوجود اليهودي في ”جبل المعبد“، فأصبحت هدفاً غير معلن للحكومة، كما أصبحت جزءاً من الإجماع الصهيوني على القدس؛ إذ أثبت استطلاع للرأي أجرته جريدة ידיעות أحرونوت العبرية تأييد حوالي 64% من السكان اليهود في الدولة العبرية لإعادة بناء ”المعبد الثالث“، وتراوحت نسبة التأييد هذه بين 98.5% لدى المتدينين و47% لدى العلمانيين و91% بين الجمهور العام الذي لا يصنف أفرادهم ضمن أي من المعسكرين<sup>1</sup>.

ولعل وصول نتياهو إلى السلطة مثّل بحدّ ذاته التهديد السياسي الأبرز للمسجد، فنتياهو هو رئيس الوزراء الوحيد الذي سبق له أن أعلن التأييد الرسمي لفكرة السماح لليهود بالصلاة في ”جبل المعبد“، بل وضمّن بيانه الوزاري سنة 1996 وعدّ بـ”ضمان حق اليهود بالصلاة في الأماكن المقدسة لديهم“<sup>2</sup>. وقد تجلّت خطورة هذه الحكومة عندما اقتحم وزير الأمن الداخلي فيها، المتطرف يتسحاق أهرونوفيتس Yitzhak Aharonovitch لساحات المسجد ومصلياته في 2009/6/23، ويعدّ أهرونوفيتس أرفع شخصية رسمية تقتحم المسجد منذ احتلاله، إذ إن شارون كان زعيماً للمعارضة عند اقتحامه للمسجد<sup>3</sup>. لقد أدى التطور التدريجي لفكرة التواجد اليهودي في ”جبل المعبد“ إلى انتقالها من فكرة معزولة تؤيدها الأحزاب الدينية الصغيرة والجمعيات الاستيطانية



المتطرفة غير الممثلة سياسياً، قبل سنة 2000، إلى أن تصبح فكرة أساسية في التداول السياسي الصهيوني خلال سنة 2009، يُفرد لها يوم دراسي كامل في أروقة برلمان الاحتلال ناقش ”سبل تكريس السيطرة والسيادة الإسرائيلية على جبل المعبّد“ في 2009/7/27.<sup>4</sup>

### ب. الحفريات والإنشاءات تحت المسجد وفي محيطه:

شهدت الفترة ما بين 2008/8/21 وحتى 2009/8/21 الكشف عن خمسة مواقع جديدة للحفريات: أربعة منها جنوب المسجد وواحد منها غرب المسجد، ليصبح بذلك عدد مواقع الحفريات تحت المسجد وفي محيطه 25 موقعاً، وفق الجدول الآتي:

جدول 6/1: الحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه<sup>6</sup>

الجهة	نوع الحفريات	عددتها
الجنوبية	حفريات نشطة	7
	حفريات مكتملة	4
الغربية	حفريات نشطة	4
	حفريات مكتملة	9
الشمالية	حفريات نشطة	1
	حفريات مكتملة	0
المجموع		25

وبذلك، يكون عدد الحفريات المكتملة والمفتحة أمام الزوار 13 حفرية، بينما يكون عدد الحفريات النشطة 12 حفرية، علماً بأن هذه الأرقام تشمل الحفريات المعلن عنها رسمياً، ومن المؤكد وجود عدد من الحفريات غير المعلن عنها، والتي يُنتظر في العادة اكتمال المرحلة الأولى منها ليتمّ الإعلان عنها بشكل رسمي<sup>7</sup>. والفضاء التحتي للمسجد هو أشبه اليوم بمدينة متكاملة متعددة المداخل والأروقة والمعالم، ولعل اختصار قضية الحفريات بأعداد وأرقام لا يخدم فهم هذه الحقيقة (انظر خريطة 6/1).

التطورات في محيط المسجد الأقصى لم تقتصر على الحفريات، بل امتدت إلى عدد من الإنشاءات في محيط المسجد، ليحاول المحتل من خلالها ترجمة فكرة القداسة اليهودية للمدينة إلى مبانٍ ومعالم. وأبرز النقاط التي تمّ العمل فيها سنة 2009 كانت جسر المغاربة، والذي استمر الاحتلال في منع الطواقم الفنية التابعة للأوقاف الأردنية من الدخول إليه أو أخذ أية قياسات فيه ليعيق بذلك تقديم أي مشروع أردني أمام لجنة التراث العالمي World Heritage Committee في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)، أملاً في أن يصبح ”المشروع الإسرائيلي“ الذي يهدف



إلى تغيير شكل الجسر ووصله بساحة صلاة اليهود أمام حائط البراق وتدمير الآثار الإسلامية تحته، مشروع أمر واقع تقره اللجنة لغياب أي بديل عنه. أما أبرز الإنشاءات التي شهدت تطوراً خلال سنة 2009 فكان "كنيس الخراب (هاحوربا)"، وهو كنيس ضخم يقع في حارة الشرف إلى الغرب من المسجد الأقصى، ويتألف من أربعة طوابق تعلوها قبة ضخمة توازي في ارتفاعها قبة كنيسة القيامة، وهو يغطي المسجد القبلي بشكل تام في عين الناظر إليه من الجهة الغربية. ويعدّ هذا الكنيس أكبر معلم يهودي يخطط لإقامته في البلدة القديمة وتمول حكومة الاحتلال ثلث كلفته<sup>8</sup>، والذي انتهى العمل به وتمّ افتتاحه في 2010/3/15<sup>9</sup>.

### كنيس الخراب (هاحوربا)







جدول 6/2: البناء والمصادرة في محيط المسجد الأقصى<sup>10</sup>

تكراره	نوع الاعتداء
6	عمليات بناء
2	عمليات مصادرة
4	أبنية مقامة مسبقاً
12	المجموع

### ج. التواجد اليهودي داخل المسجد والتدخل في إدارته:

تهدف الاقتحامات المتكررة للمسجد بشكل أساسي إلى تحويل الادعاء بـ "حق" اليهود في الدخول إلى المسجد الأقصى إلى أمر واقع، يقبله سكان هذه المدينة، ويقبله الوعي العربي والإسلامي، وتقوم على هذه الاقتحامات ثلاث جهات أساسية هي: الجماعات الاستيطانية، والجهات الرسمية، والجهات الأمنية، وفي الفترة ما بين 2008/8/21-2009/8/21 بلغ مجموع هذه الاقتحامات 43 اقتحاماً<sup>11</sup>. أبرز الاقتحامات الأمنية كان في 2009/6/11 وكان أشبه بمناورة لإغلاق ساحات المسجد على مدى ساعات طويلة<sup>12</sup>، وهناك اقتحام آخر في 2009/8/18 الذي شكل مناورة حقيقية تحاكي حالة طوارئ يضطر فيها جنود الاحتلال إلى تسلق الجدران الجنوبية والغربية للمسجد من الخارج، في ظل إغلاق المصلين لأبواب المسجد من الداخل<sup>13</sup>. وأهم ما يُقرأ من هذه المناورات الأمنية هو أن وصول أجهزة الأمن، التي هي أجهزة تنفيذية، إلى مرحلة التدريب على إغلاق ساحات المسجد وعلى تطويقه والتدخل في ساحاته عند الحاجة، يدل على أن القرار بتغيير الواقع داخل ساحات المسجد قد اتخذ على المستوى السياسي وينتظر اللحظة المناسبة للتطبيق.

في النصف الثاني من سنة 2009 أخذت اقتحامات المتطرفين اليهود، المحميين والمعززين من قبل شرطة الاحتلال، تتخذ منحى تصعيدياً غير مسبوق، فأصبحت تسعى إلى إقامة صلاة جماعية لمئات من المتطرفين اليهود خلال ساعات النهار، وكانت شرطة الاحتلال تؤمن لهم فرق حماية يوازي عدد أفرادها عدد المتطرفين الذين يحاولون الاقتحام بل ويفوقهم. وشهدت أيام 2009/9/28 و2009/10/5 و2009/10/25 اقتحامات كبرى من هذا النوع. وقد جرى خلال الاقتحام في 2009/10/3 حصار المسجد والمرابطين فيه لمدة ثمانية أيام<sup>14</sup>، فيما نفذت القوات المقترحة في 2009/10/25 اعتداءات غير مسبوقه فأحرقت محول الكهرباء الرئيسي للمسجد، وأغلقت أبواب المسجد القبلي على المصلين فيه، لتسيطر بعد ذلك على الساحات بالكامل<sup>15</sup>.



وكان لرباط المصلين والقادة الجماهيريين من القدس والأراضي المحتلة سنة 1948 أبلغ الأثر في إحباط هذه الاقتحامات ومنعها من بلوغ أهدافها، وتشكيل حالة ضغط حقيقية على الاحتلال، وجذب وسائل الإعلام إلى ساحات المسجد من خلال المواجهات والرباط المستمر. وشكّل المسجد خلال هذه الفترات عنواناً لتحرك جماهيري غير مسبوق لم تشهده القدس وضواحيها منذ انتفاضة الأقصى، ولتفاعل خارجي لم تشهده المنطقة منذ فترة، فدعا الشيخ القرضاوي في 2009/10/5 لأن يكون يوم الجمعة 2009/10/9 يوم غضب عربي وإسلامي للتضامن مع الأقصى، تحركت على إثره الجماهير في عدة دول<sup>16</sup>. وهدد ملك الأردن عبد الله الثاني في 2009/10/8 بأن "محاولات تغيير الواقع في القدس يهدد استمرار العلاقات مع إسرائيل"<sup>17</sup>. وقد دعت هذه التطورات مراسل جريدة الديلي تليجراف The Daily Telegraph في الأرض المحتلة لأن يعنون مقاله "الخوف من انتفاضة ثالثة" في تعقيبه على دعوات الإضراب داخل فلسطين، ودعوة الشيخ القرضاوي وأصدائها داخل الأراضي المحتلة<sup>18</sup>. وقد أدرك المحتل مدى تأثير هذا الرباط وما يجره من ردود فعل، فشرع بعد انتهاء هذه الأحداث بإصدار قرارات إبعاد فردية عن المسجد الأقصى للشخصيات والنشطاء الذين قادوا الرباط في المسجد خلال فترة حصاره، كما اعتقل وأوقف عدداً كبيراً منهم<sup>19</sup>.

## 2. المقدسات الإسلامية في القدس:

بالإضافة إلى الاعتداءات على المسجد الأقصى، استهدفت اعتداءات الاحتلال بقية المقدسات الإسلامية في المدينة، وتوزعت هذه الاعتداءات على:

### أ. المقابر:

إذ استمرت أعمال الحفريات والإنشاءات في مقبرة مأمن الله، التي تهدف إلى إقامة "متحف الكرامة للتسامح الديني". كما استمر الاعتداء على مقبرة الرحمة الملاصقة للسور الشرقي للمسجد الأقصى، حيث تقدمت في 2009/7/21 جمعيات وشخصيات يهودية إلى المحكمة العليا بطلب لتنشيط اعتبار هذه المقبرة كحديقة عامة، والشروع بتحويل 1,800 متر مربع من مساحة هذه المقبرة إلى منتزه عام؛ وقد أظهرت الوثائق التي اطلعت عليها مؤسسة الأقصى للوقف والتراث بأن المحكمة قد وافقت على هذا الطلب<sup>20</sup>.

### ب. المساجد:

يتواصل إغلاق الاحتلال لعدد من المساجد في البلدة القديمة ومنعه للصلاة فيها، وكان أبرز هذه المساجد التي تعرضت لاعتداء حقيقي خلال سنة 2009 المسجد العمري الصغير في حارة الشرف، والذي تجري أعمال إنشاءات "كنيس الخراب" على أجزاء منه.



### ج. المباني التاريخية الإسلامية:

أبرز هذه المباني التي تتعرض للاعتداء هو مبنى حمام العين، الواقع على مسافة مئة متر إلى الغرب من باب المطهرة في السور الغربي للأقصى، والذي أنشأه الأمير تنكز الناصري، وتلحق به أرض وقف تدعى الحاكرة، وتجري اليوم فوق البناء والأرض أعمال إنشاء كنيس "خيمة إسحق" الذي يتوقع افتتاحه خلال سنة 2010.

### 3. المقدسات المسيحية في القدس:

تتعرض المقدسات المسيحية في مدينة القدس إلى اعتداء صهيوني منهجي يركز على الاستفادة قدر الإمكان من أملاك مختلف الكنائس المسيحية في القدس، والكنيسة الأرثوذكسية بالذات، إذ تنظر سلطات الاحتلال إلى هذه الكنيسة بوصفها "الدجاجة التي تبيض ذهباً"، فهي الكنيسة التي أدى تواطؤ رجال الدين اليونان فيها مع الاحتلال إلى تسريب أراضي وعقارات استراتيجية، مثل الأرض التي يقوم عليها مبنى الكنيست، والأرض التي يقوم عليها مبنى رئاسة الوزراء، والأرض التي تقوم عليها مستعمرة معاليه أدوميم Ma'ale Adummim كبرى مستعمرات شرق القدس، والأرض التي تقوم عليها مستعمرة جبل أبو غنيم (هار حوما Har Homa)، إضافة إلى مبنى معتقل المسكوبية الذي كان مقراً للحجاج الروس، وأراضي ساحة عمر عند المدخل الغربي للبلدة القديمة قبالة باب الخليل<sup>21</sup>، وقد تركزت التطورات خلال سنة 2009 في أربعة مسارات:

#### أ. تطورات صفقة ساحة عمر:

في 2005/3/18 كشف مقالٌ في جريدة معاريف العبرية عن صفقة عُقدت بين الكنيسة الأرثوذكسية ومستثمرين يهود، أُجرت بموجبها الكنيسة ثلاثة فنادق و 27 محلاً في ساحة عمر قرب باب الخليل غرب البلدة القديمة للمستثمرين اليهود لمدة 198 عاماً وبمبلغ قُدّر حينها بـ 130 مليون دولار أمريكي<sup>22</sup>، مع العلم أن هذه العقارات كانت مؤجرة بالفعل لعائلات وتجار من القدس. وقد أدت تداعيات هذه القضية والجهود الاستثنائية التي قامت بها الرعية الأرثوذكسية في فلسطين والأردن حينها، إلى خلع البطريرك الأرثوذكسي إيرينيوس الأول Irineos I بشكل غير مسبوق، والحصول على تعهد من البطريرك الجديد ثيوفيلوس Theophilos بإبطال الصفقة، ومنع تسريب أي عقارات أخرى للاحتلال في المستقبل.

لكن البطريرك اليوناني الجديد لم يُنفذ تعهده ولم يتحرك بالشكل المطلوب منه لإبطال الصفقة، بل ولم يمتنع حتى عن قبول المبالغ المحوّلة للكنيسة من قبل المستثمرين اليهود كبديل إيجار لهذه العقارات، مما دفع المستثمرين اليهود لاستغلال الموقف والتقدم بشكوى إلى محاكم الاحتلال في



سنة 2008 ضدّ الكنيسة والمستأجرين الفلسطينيين الذين يُشغلون هذه العقارات، لإجبار الكنيسة على الاعتراف بالصفقة رسمياً وتسليم الأملاك لهم، ول منع المستأجرين الفلسطينيين من الاستفادة من الأملاك، مع مطالبتهم بتسديد بدل إيجار للعقارات بمفعول رجعي منذ تاريخ توقيع الصفقة بين الكنيسة والمستثمرين.

وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر 2009 توصلت الأطراف المختلفة إلى اتفاقٍ يتنازل بموجبه المستثمرون اليهود عن الدعوى بحقّ العائلات المستأجرة لهذه الأملاك، فيما بقيت الدعوى قائمة بحقّ البطريركية الأرثوذكسية حتى تُسلم العقارات للمستثمرين اليهود. وبمعنى آخر فقد حرمت محاكم الاحتلال المستأجرين الفلسطينيين من أن يتمثلوا كطرف في هذه القضية، وحصرتها بين الكنيسة والمستثمرين اليهود، وهو وضع من المتوقع أن يؤدي في المستقبل لإتمام التسوية بين المستثمرين اليهود والكنيسة على حساب المستأجرين الفلسطينيين، خصوصاً وأن البطريرك اليوناني الجديد لم يُظهر حتى الآن أي التزام بتعهده بمنع بيع الأملاك الكنسيّة للمستثمرين اليهود.

#### ب. صفقة دير مار الياس:

في 2009/8/9 أصدرت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأرثوذكسي في فلسطين بياناً، كشفت فيه عن بيع البطريرك اليوناني ثيوفيلوس الثالث مساحة تقدر بـ 71 دونماً من أراضي دير مار الياس على الطريق الواصل بين القدس وبيت لحم جنوب مدينة القدس. وقد أتمّ البطريرك هذه الصفقة بسرية تامة، إلا أنها كشفت نتيجة صراع على الأحقية في استخدام الأرض بين شركتين يهوديتين، تدعي أُولاهما أن البطريرك المخلوع إيرينيوس قد وقع معها على اتفاقية منح بموجبها حقّ إدارة الأرض لها، فيما تُبرز الثانية وثائق موقعة من البطريرك ثيوفيلوس تُثبت شراءها لهذه الأراضي في 2009/4/28. وقد أقرّ المجمع المقدّس في جلسة له في 2009/8/6 حقّ الشركة الثانية في الأرض، وصادق على بيع ثيوفيلوس لها<sup>23</sup>. وقد أثار الإعلان عن الصفقة ردود فعلٍ غاضبة بين رعية الكنيسة الأرثوذكسية في فلسطين والأردن، كان أبرزها إعلان مجلس المؤسسات الأرثوذكسية في فلسطين المحتلة عن مقاطعته للبطريرك ثيوفيلوس، بسبب تنصله من الالتزام بتعهداته التي قطعها أمام الحكومتين الفلسطينية والأردنية عشية انتخابه<sup>24</sup>. وقد أدى هذا القرار إلى مقاطعة عدد كبير من رجال الدين العرب وأبناء الرعية الأرثوذكسية لبطريرك القدس خلال احتفالات عيد الميلاد في بيت لحم، بما في ذلك مقاطعة قداس عيد الميلاد الذي أقامه ثيوفيلوس<sup>25</sup>؛ والذي خفضت السلطة الفلسطينية لمستوى تمثيلها فيه، إذ تغيب الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن الحضور، واكتفى بإرسال الطيب عبد الرحيم أمين عام الرئاسة ممثلاً له<sup>26</sup>.

وقد أظهرت هذه الصفقة استمرار رجال الدين اليونان في سياسة بيع أراضي الأوقاف الكنسيّة للاحتلال، على الرغم من كل الوعود التي قطعها ثيوفيلوس إبان توليه لمنصبه،



وأسهمت في تعزيز الشكوك تجاه عقد البطريك ثيوفيلوس صفقة مع الاحتلال لإتمام بيع عقارات ساحة عمر. ومن الجدير بالملاحظة هنا أيضاً أن رد فعل السلطة الفلسطينية والحكومة الأردنية جاء أقل بكثير من رد فعلها إزاء تسريب الأوقاف الكنسيّة في السابق، فهي لم تُمارس ضغطاً حقيقياً على البطريك ولم تُهدد بسحب اعترافها به، وإنما اكتفت بالاستنكار ودعوة البطريك لوقف الصفقة.

### ج. الإنشاءات في الحائط الغربي لكنيسة القيامة:

لم تقتصر اعتداءات الاحتلال خلال سنة 2009 على محاولات السيطرة على الأوقاف الكنسيّة بالتواطؤ مع رجال الدين اليونان، إذ سجل هذه السنة اعتداء على أهم المقدسات المسيحية في المدينة، وذلك من خلال بدء سلطة الآثار في دولة الاحتلال في 2009/11/23 بأعمال حفريات وترميم قرب باب مريم في الجدار الغربي لكنيسة القيامة، قيل إنها تهدف لإعادة فتح باب مريم المغلق<sup>27</sup>، دون استشارة الكنيسة أو حتى التنسيق معها. وقد استدعت الحكومة الأردنية على أثر هذه الأعمال سفير دولة الاحتلال لديها، وسلمته مذكرة احتجاج، وطالبت بوقف العمل وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه<sup>28</sup>. لكن اللافت للنظر هنا أن البطريك ورجال الدين اليونان لم يحتجوا على الأعمال التي نفذتها سلطات الاحتلال في الكنيسة، على الرغم من أنها تمثل اعتداء واضحاً على صلاحياتهم.

### د. تصاعد جهود عزل رجال الدين العرب في الكنيسة الأرثوذكسية:

يحتكر رجال الدين اليونان منذ قرون قرارات الكنيسة الأرثوذكسية في القدس وإدارة شؤونها وأملاكها، ويسعى اليونانيون لمنع وصول رجال الدين العرب إلى عضوية المجمع المقدس أو إلى أي مواقع حساسة في الكنيسة، ويعملون على إقصاء رجال الدين العرب من مناصبهم والتضييق عليهم، خصوصاً أولئك الذين يُبدون معارضة لتوجهات البطريك والمجمع المقدس الذي تناط به معظم الصلاحيات، وتتكون غالبية العظمى من رجال الدين اليونان، في مخالفة واضحة للقانون الأردني المنظم لعمل الكنيسة الصادر سنة 1958<sup>29</sup>.

وفي إطار سعي رجال الدين اليونان الدائم للتضييق على رجال الدين العرب، نعى البطريك ثيوفيلوس في 2009/11/13 الأرشمندريت عطا الله حنا من منصبه كنائب لرئيس المحكمة الأرثوذكسية الكنائسية<sup>30</sup>، في إجراء لاقى استنكاراً واسعاً لدى القوى والمؤسسات الأرثوذكسية. وقد نظم ما يقارب ثلاثة آلاف شخص من الرعية الأرثوذكسية مظاهرة في عمان في 2009/11/26 للاعتراض على قرار البطريك، إلا أنه لم يتراجع عن موقفه، وبقي مصراً على تنحية عطا الله من منصبه<sup>31</sup>.





#### 4. المقدسات الإسلامية والمسيحية في بقية أنحاء فلسطين التاريخية:

##### أ. الضفة الغربية:

تعرضت مساجد الضفة الغربية المحتلة خلال سنة 2009 لـ 15 اعتداء، تركز معظمها في مدينة الخليل ضدّ المسجد الإبراهيمي، وكان أعنفها الاعتداء الذي وقع فجر يوم الجمعة 2009/12/11 في قرية ياسوف<sup>32</sup>، حين أضرم المستوطنون النار بمسجد حسن خضر الكبير في القرية شرق مدينة سلفيت، شمال الضفة الغربية، مما أدى الى احتراق أجزاء كبيرة منه<sup>33</sup>، وسنورد أهم هذه الاعتداءات بشكل مختصر<sup>34</sup>؛ ونبدأ بالاعتداءات التي استهدفت المسجد الإبراهيمي، حيث أعلنت قوّات الاحتلال في 2009/4/9 عن إغلاق المسجد الإبراهيمي لمدة يومين. كما قامت بإغلاقه أمام المصلين طيلة يوم واحد في كل من 2009/4/12 و 2009/8/18 و 2009/9/23، كما قامت سلطات الاحتلال بمنع المصلين من دخول المسجد الإبراهيمي في 2009/7/28، بينما قامت في 2009/9/25 باقتحامه. ومن الاعتداءات الأخرى محاولة أحد المستوطنين اقتحام مسجد كفر قدوم، وإطلاق رصاصات في الهواء تخويفاً للمصلين فيه قرب مدينة قلقيلية في 2009/1/10، وفي 2009/6/2 قام متطرفون يهود بإلقاء خنزير نافق على مدخل مسجد النبي إلياس في مدينة قلقيلية، وفي 2009/7/27 حطّم مستوطنون متطرفون نافذة حضرة سيدنا إبراهيم في مدينة الخليل، كما أحرقت مجموعات من المستوطنين مسجد ياسوف قرب مدينة نابلس في 2009/12/11.

##### ب. قطاع غزة:

خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة الذي استمر 22 يوماً بدءاً من 2008/12/27 وحتى 2009/1/18، استهدفت قوات الاحتلال 152 مسجداً، دمرت 45 منها بشكل كلي، وألحقت أضراراً جزئية بـ 107 مساجد<sup>35</sup>.

##### ج. الأراضي المحتلة سنة 1948:

تعرضت المساجد والمقابر في الأراضي المحتلة سنة 1948 لستة اعتداءات رئيسية كانت على النحو التالي<sup>36</sup>: الاعتداء الأول كان في 2009/1/9 حيث حاولت مجموعة من المستوطنين المتطرفين إحراق مسجد البحر في مدينة طبريا، تلاه اعتداء في 2009/5/9 حين قام عشرات اليهود المتطرفين بكتابة شعارات عنصرية على جدران مسجد المنشية في مدينة عكا. أما الاعتداء الثالث فكان في 2009/5/23 عندما منعت شرطة الاحتلال أهالي عكا والشاغورة من ترميم مسجد النبي يوشع. وتبعه في 2009/6/21 سماح المحكمة العليا في دولة الاحتلال ببناء حظائر أبقار على مقابر قرية البروة المهجرة. وفي اليوم التالي 2009/6/22 سمحت المحكمة العليا في دولة الاحتلال ببناء حظائر أبقار على مقابر قرية إجزم المهجرة. أما الاعتداء الأخير فكان في 2009/8/18 حيث هدمت سلطات الاحتلال الجدار الجنوبي لمقبرة النقيب في اللد.



**ثانياً: معاناة أهل القدس**<sup>37</sup> تشكل معركة السكان الميدان الأصعب بالنسبة للمحتل في حربه لتهويد المدينة، فهي لا تقع ضمن نطاق يمكن التحكم فيه ببساطة من خلال القرارات والإجراءات والمصادر، كما هو الحال مع الأراضي والملكيات. ونتيجة المعركة في هذا الميدان محكومة إلى حد بعيد بحيوية وطاقه الطرف الآخر من المعركة، وبقدرته على الاستمرار ومواصلة الحياة، بل والتزايد، على الرغم من ظروف الاحتلال، ولعل هذه كانت نقطة القوة الأبرز في المجتمع المقدسي منذ سنة 1967 وحتى اليوم. ولا يخفى على قادة الاحتلال اليوم، وعلى القائمين على مشروع تهويد مدينة القدس على الأخص، أن الميزان السكاني يشكل الخطر الأبرز على مشروع تهويد المدينة، فهو أكثر ما يشعرون بصعوبة - وربما استحالة - تحقيق مشروع التهويد. وهذا التحدي كان من الدوافع الأساسية لوضع مخطط هيكل شامل للمدينة يعرف اليوم باسم "المخطط الهيكلي للقدس 2020". وهذا المخطط يفرد فصلاً خاصاً يتناول التوازن الديموغرافي بين المجموعات السكانية، ويؤكد أنه ضمن التوقعات الحالية ستصل نسبة العرب إلى 40.2% من السكان بحلول سنة 2020، ويحدد مجموعة من السياسات ومجالات التدخل الواجب على الدولة تبنيها لإعادة خفض نسبة السكان العرب إلى المستوى التي سبق وحددها الحكومات السابقة، بحيث تحافظ على نسبة يهود لا تقل عن 70% في المدينة.<sup>38</sup>

### 1. واقع المعركة السكانية:

عند احتلال الشطر الغربي للمدينة سنة 1948 نفذت العصابات الصهيونية تطهيراً عرقياً شاملاً للقدس وقراها، فأخلت السكان الفلسطينيين في المساحة التي احتلتها من القدس، وهي تشكل 87% من حدود المدينة في حينه، ولم يبقَ فيها وفق إحصاء 1948 سوى 1,100 عربي فقط في المدينة، أي ما يشكل 1.3% من سكان الجزء المحتل منها<sup>39</sup>. أما في سنة 1967، عند اكتمال احتلال المدينة، فلم تتمكن قوات الاحتلال من تنفيذ تطهير عرقي مشابه، وذلك لظروف تاريخية وموضوعية متعددة، فأجرت مسحاً للسكان بعيداً عن الاحتلال استتنت فيه كل من كان خارج المدينة من أهلها، فأحصت 68,800 فلسطيني، معظمهم يقيمون في الشطر الشرقي للمدينة بحدوده المعدلة، و197,700 يهودي، ينحصر في الشطر الغربي منها، أي أن ميزان السكان في المدينة كان يؤشر في حينه إلى وجود 25.8% من السكان العرب، مقابل 74.2% من السكان اليهود<sup>40</sup>. وكان تعويل المحتل في حينه بأنه سيتمكن على المدى البعيد، من خلال التخطيط المنهجي لاستجلاب السكان اليهود، والضغط المنهجي على السكان العرب لدفعهم للهجرة الطوعية، من تعديل هذه النسبة السكانية لصالح اليهود، لتصبح هذه المدينة عاصمة يهودية صافية لدولة يهودية صافية



كما كان المشروع الصهيوني يتمنى، إلا أنه على مدى أربعين سنة طويلة كانت مسرحاً للتخطيط المنهجي بعيد الأمد، ازداد الاختلال في النسبة لصالح السكان الفلسطينيين لتصبح هذه النسبة اليوم 34.8% للفلسطينيين مقابل 65.2% لليهود<sup>41</sup>.

على مدى العقود الأربعة الماضية، لم يمرَّ عام ازدادت فيه نسبة الزيادة السكانية اليهودية عن الزيادة السكانية الفلسطينية<sup>42</sup>، باستثناء سنة 1990، وتدرجت هذه الزيادة اليهودية لتتخفّف من 2.6% سنة 1978 إلى 0.9% سنة 2002 في ذروة انتفاضة الأقصى، لتعاود الارتفاع قليلاً إلى 1.3% سنة 2007<sup>43</sup>، وهي أدنى من المعدل العام لزيادة السكان اليهود في دولة الاحتلال في تلك السنة والبالغة 1.6%. المأزق الحقيقي أمام المخططين الصهاينة هو أن هذه الزيادة تشمل الزيادة الطبيعية إضافة إلى المهاجرين الوافدين من الخارج، وتُظهر الإحصاءات بأن محصلة الهجرة من وإلى المدينة كانت سلبية منذ سنة 1980 تقريباً، وأن القدس كانت وما تزال مدينة طاردة للسكان اليهود على مستوى الهجرة الداخلية، فخلال سنة 2007 بلغ عدد المهاجرين من المدينة 17,600 مهاجر، فيما بلغ عدد المهاجرين إلى المدينة 11,200 شخص، مما يجعل محصلة الهجرة الداخلية سلبية بمقدار 6,400 مهاجر، وإذا ما أضفنا لذلك وفود 3,200 مهاجر يهودي من خارج الدولة للاستقرار داخل مدينة القدس، فإن المحصلة الإجمالية للهجرة ستكون نقصاً مقداره 3,200 مهاجر<sup>44</sup>.

علاوة على كل ذلك، فإن المؤشرات الحيوية للسكان تنبئ باستمرار الزيادة السكانية للفلسطينيين في مدينة القدس، في مقابل انخفاض نسبة الزيادة السكانية لدى اليهود، فالعمر الوسيط لدى المسلمين في المدينة يبلغ 18.7 عاماً، في حين يبلغ العمر الوسيط لدى اليهود 25 عاماً، ولا بدّ هنا من التنويه إلى أن العمر الوسيط لسكان مستعمرات شرق القدس هو أعلى من المعدل، إذ يبلغ 31.2 لسكان مستعمرة جيلو، فيما يبلغ 34 لسكان تلبوت الشرقية East Talpiot<sup>45</sup>. أما معدل عدد أفراد الأسرة فهو 5.2 أفراد للأسر العربية، مقابل 3.3 أفراد للأسر اليهودية في المدينة<sup>46</sup>.

أمام هذه الحقائق، تبنى صناع القرار في دولة الاحتلال إجراءات عدة لاحتواء الزيادة السكانية العربية، هدفت إلى خفض نسبة السكان العرب من 34.8% إلى 30% بحدّ أقصى، خلال مدة لا تتجاوز عشر سنوات، ولتحقيق هذا الهدف الصعب تبنت دولة الاحتلال ثلاثة حلول استراتيجية: الأول: هو تفعيل سياسة طرد السكان العرب، والثاني: تفعيل إجراءات استجلاب السكان اليهود، وهذان الإجراءان سيناقشان في البند التالي، والثالث: تعديل الحدود البلدية لتتطابق مع مسار الجدار، الذي حرص على إخراج أكبر عدد ممكن من السكان العرب، وإدخال أكبر عدد ممكن من السكان اليهود، وهذا ما سيناقش ضمن المعركة على الأرض.

## 2. محاولات طرد السكان الفلسطينيين:

### أ. سحب "الهويات"<sup>47</sup>:

تتبنى سلطات الاحتلال سياسة سحب بطاقات الإقامة الزرقاء من المقدسين منذ احتلال المدينة سنة 1967، إلا أن وتيرة سحب الهويات في السابق لم تكن تكفي أو تسهم إسهاماً فعالاً في الحد من الزيادة السكانية الفلسطينية في المدينة، بالرغم من أن المحتل كان يراهن عليها كأحد أمضى أسلحته في هذا المجال؛ فبطاقات الإقامة التي سُحبت بين سنتي 1967 و2007 كانت 8,558 بطاقة، والبطاقات التي سُحبت خلال سنة 2008 وحدها وصلت إلى 4,577، أي أن البطاقات التي سُحبت خلال سنة 2008 تُشكل 34.8% من البطاقات التي سُحبت منذ احتلال المدينة، والتي يبلغ عددها 13,135 بطاقة سُحبت على مدى 41 عاماً<sup>48</sup>.

هذا التطور مرشح للزيادة في المدى المنظور، فبعد إعلان الحدود البلدية الجديدة المطابقة لحدود الجدار، ستبادر بلدية الاحتلال إلى سحب بطاقات الإقامة الزرقاء من السكان الفلسطينيين المعزولين خارج الجدار، باعتبارهم مقيمين خارج المدينة، وينطبق عليهم بالتالي قانون "القدس مركز الحياة"، الذي يفرض على سكان القدس أن يثبتوا بكل الطرق أنها مركز حياتهم، ليحافظوا لأنفسهم على حق الإقامة فيها.

### ب. التهجير الجماعي:

بعد احتلال المدينة سنة 1967 مارست سلطات الاحتلال سياسة التهجير الجماعي في القدس مرة واحدة كانت بحق سكان حارة المغاربة، الذين سويت بيوتهم بالأرض وحولت إلى ساحة لصلاة اليهود. الحاجة الملحة لدى سلطات الاحتلال للحد من الزيادة السكانية الفلسطينية أعادت إلى الواجهة هذه السياسة على الرغم من صعوبتها والتمن المكلف المترتب عليها داخلياً ودولياً، وقد شرعت بلدية الاحتلال بالفعل بتنفيذ هذه السياسة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 بحق سكان حي الشيخ جراح، وتلاه حي البستان في شهر شباط/ فبراير 2009، وتوالت من بعدهما الإنذارات الجماعية لتهديد مئات العائلات المقدسية، وستناقش قرارات الإخلاء الجماعي بشكل مفصّل في المبحث الآتي.

### ج. تفتيت الكتل السكانية الفلسطينية وتطويرها:

يدرك المحتل أن الإخلاءات الجماعية لن تمكنه من طرد 281,800 شخص هم العدد المقدّر لفلسطينيي المدينة خلال سنة 2010<sup>49</sup>، فهي طريقة صعبة وتواجه مقاومة حقيقية من سكان هذه الأحياء، كما أنها تتسبب بضغط إعلامي وسياسي دولي. والواقعية تفرض دراسة أفضل الوسائل المتاحة للاستفادة من هذه السياسة وإتاحة فرص النجاح لها، لذا لجأ المحتل إلى تضييق نطاق عمله



وتصغير هدفه ليصبح أكثر قابلية للتحقيق، فبدلاً من تهويد كامل أحياء القدس، أصبح يركز جهده على الأحياء الأقرب إلى البلدة القديمة، والتي تشكل حاضنتها العربية، من الشيخ جراح شمالاً إلى الصوانة والشيخ شرقاً فسلوان جنوباً، فنجد أنه يستخدم سياسة الإخلاء في عزلها عن محيطها، ليستفرد بكتلة سكانية لا تتجاوز ثلث السكان الفلسطينيين للمدينة، تتركز في البلدة القديمة والأحياء الملاصقة لها، يطوقها بهلال من الكتل السكانية اليهودية ويصلها بغربي القدس؛ ويترك الكتل السكانية الأكبر في المدينة معزولة عن المركز، وبالذات في بيت حنينا وشعفاط شمالاً، اللتان تضمّان وحدهما قرابة 70 ألف فلسطيني، وتشكلان معاً مركز الثقل السكاني الأكبر في القدس، إضافة إلى صور باهر وبيت صفافا جنوباً.

### د. التضييق على السكن:

إن الحدّ من فرص السكن هو أحد أهم الوسائل التي يستخدمها المحتل في الحدّ من الزيادة السكانية، فالمساحة المتاحة للبناء في القدس وفق التنظيمات الحالية لمساحات البناء لا تزيد عن تسعة آلاف دونم من أصل 72 ألف دونم، هي مساحة الجزء الشرقي من المدينة<sup>50</sup>. كما أن البناء داخل هذه المساحات على أي حال يتطلب الحصول على التراخيص اللازمة، والتي تستغرق ما معدله ثلاث سنوات للشقة الواحدة وبمتوسط كلفة 300 دولار أمريكي للمتر الواحد<sup>51</sup>.

أما عدد تراخيص البناء التي تُمنح سنوياً للسكان العرب فلا يتجاوز في المعدل مئتي رخصة، فخلال الفترة الممتدة بين شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 وحتى شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 لم تمنح سلطات الاحتلال المقدسين سوى 400 رخصة بناء فقط، مقارنة بأكثر من ثلاثة آلاف رخصة بناء مُنحت في الفترة ذاتها للمستوطنين اليهود في شرقي القدس، هذا عدا عن المشاريع الاستيطانية الحكومية<sup>52</sup>. لم تترك محدودية التراخيص هذه أمام السكان المقدسين بدأً من البناء على أراضيهم دون انتظار تراخيص من سلطات الاحتلال، وهذا ما أنتج ظاهرة خلاقة في تحدي الاحتلال، تتجلى بوجود 15 ألف منزل غير مرخص في المدينة<sup>53</sup>، وعلى الرغم من أن هذه المنازل مهددة بالهدم في أي لحظة، وعلى الرغم من أن أصحابها يعيشون تحت قلق دائم على مصيرهم ومصير منازلهم، إلا أن هذا البناء غير المرخص كان من الأسباب الرئيسة التي سمحت ببقاء واستمرار المجتمع المقدسي، وزيادة أعداده إلى الحد الذي وصلت إليه اليوم.

الإجراء الأكثر قسوة في التضييق على السكن هو هدم المنازل، الذي يركز على المنازل غير المرخصة، وباتت سلطات الاحتلال تعتمد فيه إلزام صاحب المنزل أن يتولى هدمه بنفسه، أو أن تتولى هي هدمه وتلزمه بدفع نفقات الهدم والغرامات، ويبدو أن سلطات الاحتلال ركزت جهودها خلال سنة 2009 على فرض وتطبيق هذا الإجراء، فأجبرت السكان على أن يهدموا بأيديهم حوالي 23 عقاراً<sup>54</sup>. ويأتي هذا الإجراء لتحقيق الأهداف السكانية للمخطط الهيكلي 2020، الذي اعتبر



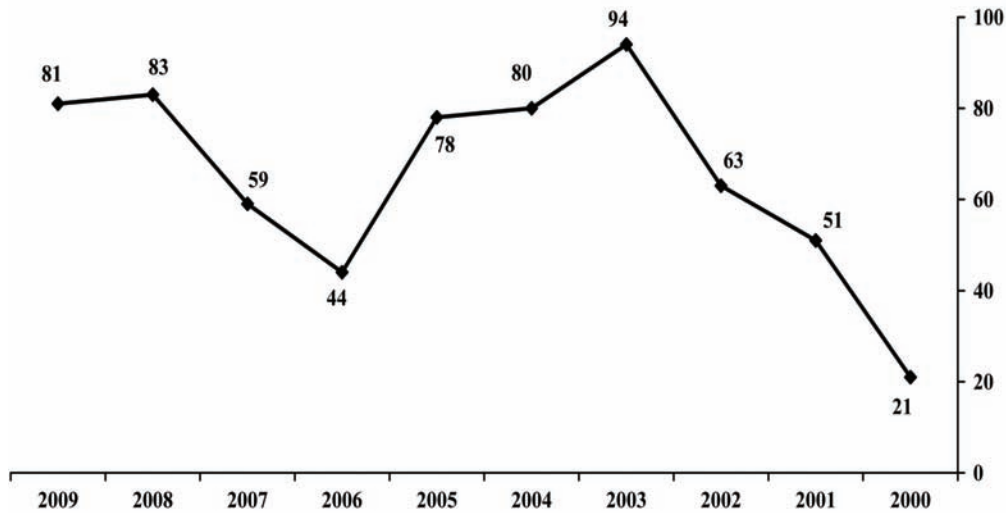


تشديد إجراءات العقوبة بحق ظاهرة البناء غير المرخص أحد الوسائل الفعالة الضرورية للحدّ من التوسع السكاني الفلسطيني<sup>55</sup>. أما عدد المنازل المهدومة خلال سنة 2009 مقارنة بالسنوات السابقة فكانت على الشكل الآتي:

جدول 6/3: هدم المنازل في القدس 2000-2009<sup>56</sup>

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
عدد المنازل المهدومة	21	51	63	94	80	78	44	59	83	81	654

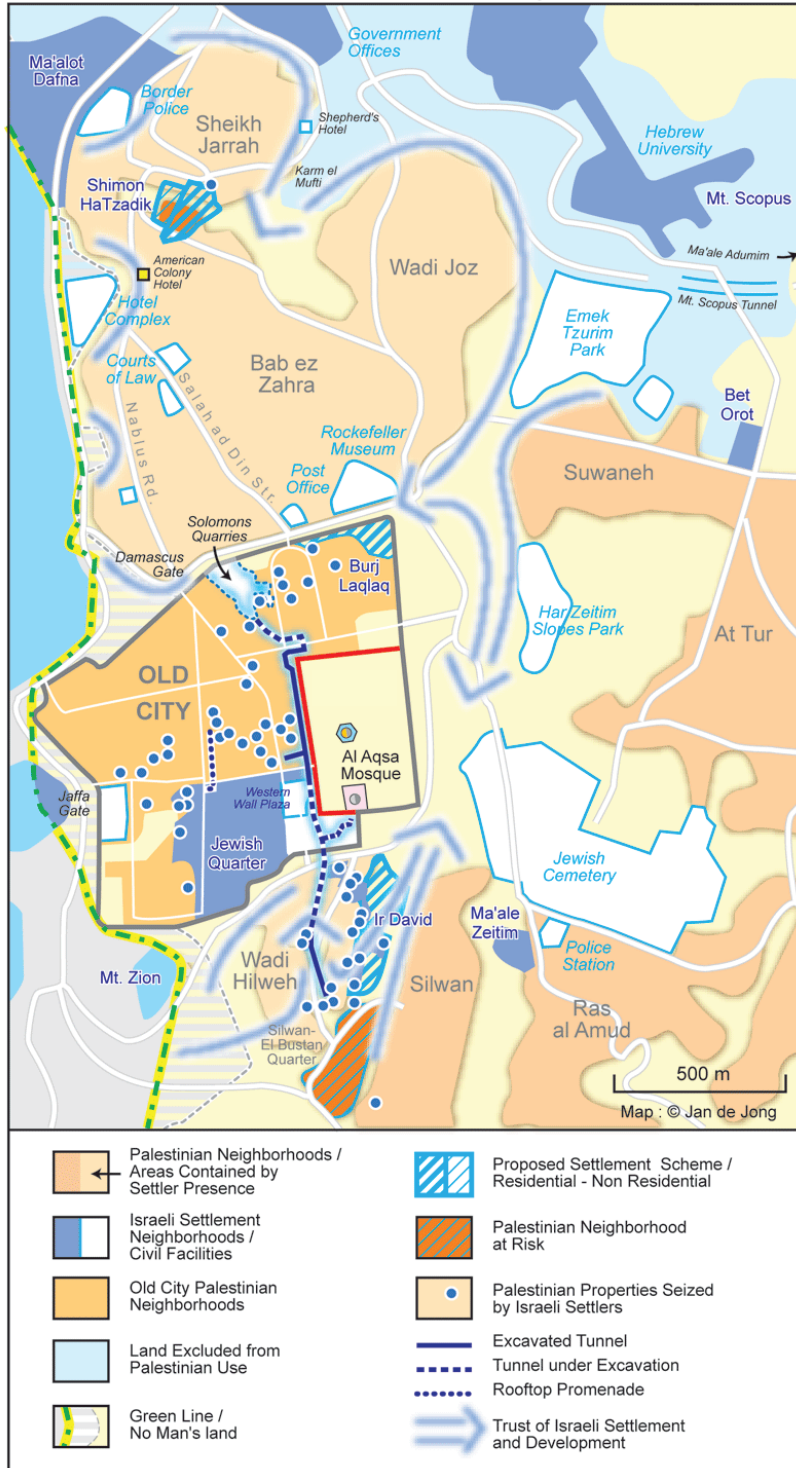
هدم المنازل في القدس 2000-2009



وبالرغم من خطورة سياسة هدم المنازل في مدينة القدس وتصاعدها، إلا أنها ما تزال قاصرة عن التعامل مع ظاهرة البناء غير المرخص كما يتمنى القائمون على تهويد المدينة، فالأرقام أعلاه تعني أن المعدل السنوي للمنازل المهدومة في القدس يبلغ 66.2 منزلاً سنوياً، والحساب البسيط يقول إن هدم المنازل بهذه الوتيرة سيتطلب 241 عاماً قبل أن تتمكن سلطات الاحتلال من إزالتها بكاملها، هذا على افتراض أن المنازل المهدمة لا يعاد بناؤها، وهو افتراض غير واقعي. وبالرغم من تحفظ معظم الأوساط الفلسطينية والعربية في التعامل مع مثل هذه الأرقام، إلا أن المخططين الصهاينة يدركونها ويتعاملون معها بجدية، وهم لذلك يطالبون بإيجاد حلول ناجعة وقاسية لظاهرة البناء غير المرخص، والتهجير الجماعي هو أحد هذه الوسائل. كما أن إغراء أصحاب هذه المنازل بترخيصها، وإدخالهم في دوامة محاكم الاحتلال، وتحصيل رسوم وغرامات باهظة منهم، هو أحد الحلول المطروحة التي يدعمها رئيس بلدية الاحتلال في القدس.



خريطة 6/2: التوسع المتوقع للمستعمرات اليهودية في مركز القدس



المصدر: <http://www.fmep.org/maps/jerusalem/containing-palestinian-neighborhoods-in-and-around-jerusalem-old-city-mar-2008>

### 3. محاولة ترويج القدس كمركز سكني يهودي:

لقد شكل جذب السكان اليهود إلى مدينة القدس الإخفاق الأكبر للقائمين على مشروع التهويد على مدى العقود الأربعة الماضية، إذ كانت محصلة الهجرة الداخلية اليهودية من القدس وإليها سلبية حيث غادر المدينة حوالي 105 آلاف يهودي في الفترة بين 1980-2007<sup>57</sup>. لقد شخّص المخطط الهيكلي 2020 هذه الأزمة، ووضع ترويج المدينة كمركز سكني يهودي ضمن أهدافه الرئيسية، ولتحقيق ذلك سيسعى المخططون وصناع القرار إلى تبني إسكانات مخفضة السعر للأزواج اليهودية الشابة، وإلى تبني مشروعات موصلات وبنى تحتية تربط المستعمرات الشرقية بالمركز السكاني اليهودي غربي المدينة، وإلى العمل على نقل ما يسمى "مؤسسات الشعب اليهودي" إلى القدس، ويشمل ذلك الوزارات والدوائر الحكومية ومقرات قيادة الجيش والشرطة وحرس الحدود، إضافة إلى المراكز الأساسية للمنظمات الدولية والمنظمات المدنية والسفارات والقنصليات، إلى جانب ترسيخ مكانة القدس لدى الجيل الناشئ وزيادة الرحلات والجولات فيها، وإضافة مراكز جذب سياحي فيها<sup>58</sup>.

لقد شكل انتخاب اليميني نير بركات Nir Barkat من حزب كاديما لرئاسة بلدية القدس دفعة قوية لجهود ترويج القدس كمركز سكني يهودي، فهو يضع تعزيز الهوية اليهودية للقدس هدفاً رئيسياً له، دون أن يسمح لهذا الهدف بأن يتحول إلى عامل طرد وتضييق على السكان العلمانيين، على عكس سلفه المتدين أوري لوبوليانسكي Uri Lupolianski، فعادت في عهده أعمال القطار الخفيف لتجري بوتيرة سريعة، بعد أن توقفت في عهد سلفه بسبب احتجاج المتدينين على أن القطار سيعمل أيام السبت<sup>59</sup>. كما أنه شرع بتأسيس إسكانٍ للمتزوجين الشباب في أقصى غرب كتلة أدوميم Adummim Bloc، بحيث يعيد إحياء هذه المنطقة التي لم تنجح في استقطاب السكان اليهود لبعدها عن المركز اليهودي للمدينة<sup>60</sup>، وشرع بالتركيز على المراكز السكنية الناجحة داخل المدينة وتعزيز الهجرة إليها، مثل مستعمرتي جيلو وهار حوما جنوبي المدينة، وقد تعززت هذه التوجهات خلال سنة 2009 بوصول بنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم.

شهدت سنة 2009 تصعيداً حاداً في الصراع على الأرض في مدينة القدس، وقد كان هذا التصعيد والاستهداف للقدس واضحاً في استثناء بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء حكومة الاحتلال، للمدينة

من إعلانها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عن تجميد الاستيطان في الأراضي المحتلة سنة 1967 لمدة عشرة أشهر. وبلغ هذا التصعيد ذروته عندما عين نتنياهو في 18/12/2009 منسقاً خاصاً في

## ثالثاً: الاستيطان والتهويد في القدس



مكتبه لينسق بينه وبين بلدية الاحتلال في القدس لتسهيل عمليات هدم المنازل فيها وتسريعها، وعلى رأسها منازل حي البستان جنوب المسجد الأقصى<sup>61</sup>.

تتفاوت حدة الصراع على الأرض في القدس وتختلف أدواته باختلاف القرب أو البعد عن مركز المدينة المتمثل في البلدة القديمة، وسنلقي الضوء فيما يلي على الصراع استناداً لتقسيم مناطق القدس وفق هذا المعيار:

### 1. البلدة القديمة:

تشكل البلدة القديمة للقدس مركز المدينة، وتقع على الحدّ الفاصل بين قسميها الشرقي والغربي وتبلغ مساحتها حوالي أقل من كيلومتر مربع واحد (871 دونماً فقط)، وخلال سنة 2007 كان يعيش فيها 36,965 نسمة، 33,109 منهم فلسطينيون، و3,856 مستوطنون يهود<sup>62</sup>، ويتناقص سكان البلدة القديمة الفلسطينيين بمعدل 0.2% سنوياً، فيما يتناقص السكان اليهود بمعدل 0.1% سنوياً<sup>63</sup>، ووفقاً لنسبة التناقص هذه فإنه يتوقع أن يكون عدد الفلسطينيين في البلدة القديمة في نهاية سنة 2009 قد بلغ 32,977، بينما يكون عدد المستوطنين قد وصل إلى 3,848 في السنة نفسها. وتُعدّ البلدة القديمة أكثر مناطق القدس كثافة سكانية، إذ يبلغ معدل عدد الأفراد في البيت الواحد في الأحياء العربية 5.7، فيما يبلغ هذا المعدل في الحي اليهودي 4.2، علماً أن معدل مساحة البيوت في الأحياء العربية في البلدة تبلغ 43 متر مربع للبيت الواحد، فيما يبلغ معدل مساحة البيت الواحد في الحي اليهودي 71.8 متراً مربعاً<sup>64</sup>.

وتنقسم البلدة القديمة للقدس إلى أربعة أحياء رئيسية، هي: الحي الإسلامي، والحي المسيحي، والحي الأرمني، وما يُسمى "الحي اليهودي". وبحسب أرقام "معهد القدس لأبحاث إسرائيل" فإن الأوقاف الإسلامية تمتلك 24% من عقارات البلدة القديمة وأراضيها، وتمتلك الأوقاف الكنسيّة المسيحية 29% منها، وتعود ملكية 28% من هذه العقارات والأراضي للملكية الفلسطينية الخاصة ومعظمها أوقاف ذرية، فيما تستولي دولة الاحتلال على الـ 19% المتبقية<sup>65</sup>.

ومنذ سيطرتها على البلدة القديمة للقدس سنة 1967 تواجه دولة الاحتلال معضلة تحقيق الوجود اليهودي في هذه البلدة، المملوكة بمعظمها للفلسطينيين، والمليئة بالسكان الفلسطينيين، ولمواجهة هذه المعضلة اتبعت دولة الاحتلال سياسية ممنهجة عبر مسارين متوازيين:

المسار الأول: تقليل مساحة الحيز المملوك للفلسطينيين: وذلك عبر هدم العقارات الفلسطينية في البلدة القديمة، أو تجميدها ومنع التصرف بها. وكانت أول تجليات هذه السياسة هدم حارة المغاربة الملاصقة لحائط البراق في شهر حزيران/ يونيو 1967، وتجميد أملاك الفلسطينيين ومنعهم من الاستفادة منها، من خلال استخدام قانون التنظيم والبناء، لتصنيف أجزاء كبيرة من

البلدة القديمة على أنها مناطق أثرية أو مناطق خضراء، مما يعني أن الفلسطينيين لا يستطيعون بناء أي عقار جديد أو ترميم أي عقار قائم أو استغلال أي أرض في هذه المناطق دون إذن "الدولة".

وما زالت سلطات الاحتلال تستخدم السياسات ذاتها ضد الفلسطينيين في البلدة القديمة حتى يومنا هذا، ففي سنة 2009 هدمت سلطات الاحتلال 11 عقاراً في البلدة القديمة للقدس كانت تؤوي 66 فلسطينياً، وأصدرت أوامر بهدم 80 منزلاً آخر في البلدة. ولا تؤثر سياسة هدم المنازل في البلدة القديمة على توزيع الأملاك والحيز فحسب، بل إنها تنعكس على التوازن الديموغرافي فيها بشكل كبير، كون البلدة القديمة تُعدُّ أكثر مناطق القدس كثافة، وخصوصاً الحي الإسلامي الذي يبلغ معدل عدد الأفراد في البيت الواحد فيه 6.9 أفراد<sup>66</sup>، وفي ظلّ منع سلطات الاحتلال للبناء والترميم فإن كل منزل يهدم يعني أن سكانه سينتقلون حُكماً للعيش خارج البلدة القديمة.

وفي رصده لسياسة تجميد الأملاك ومنع الاستفادة منها، أصدر مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والاقتصادية تقريراً في 2009/5/1 أوضح فيه أن سلطات الاحتلال تمنع جميع أعمال الترميم والصيانة لحوالي 1,500 عقار في البلدة القديمة، وتفرض قيوداً مشددة على البناء الفلسطيني داخل البلدة القديمة وتحظر أي إضافة إلى المباني القائمة<sup>67</sup>.

وفي 2010/2/5 كشفت جريدة يروشاليم Yerushalayim العبرية الأسبوعية عن مخططات لتشديد القيود المفروضة على البناء في بلدة القدس القديمة، وأكدت الجريدة أن إدارة التنظيم في بلدية الاحتلال أعدت مؤخراً مخططاً شاملاً لتقديم رخص بناء في البلدة القديمة، يقضي بتشكيل لجنة جديدة لدراسة كل طلب للحصول على ترخيص بناء داخل أسوار البلدة القديمة. كما قررت فرض قيود على إضافات البناء والمباني الجديدة، وتحديد توجيهات خاصة للتصميم الهندسي، واعتبار جميع المنطقة داخل الأسوار منطقة إعمار، وعدم السماح بالبناء إلا وفقاً للمخطط المفصل.

المسار الثاني: زيادة مساحة الحيز المملوك لليهود: لما كان الحيز في البلدة القديمة محدوداً ومشغولاً بكامله، فإن كل زيادة في الملكية اليهودية تعني بالضرورة السيطرة على ملكية فلسطينية، وقد اتبعت دولة الاحتلال أساليب متعددة للسيطرة على أملاك الفلسطينيين، كان أكثرها تأثيراً مصادرة هذه الأملاك لحساب المنفعة العامة، وقد بدأت دولة الاحتلال مسلسل المصادرات في البلدة القديمة سنة 1967، حين وضعت يدها على مساحة تُقارب 116 ألف متر مربع (116 دونماً) جنوب البلدة، باستخدام قانون المصادرة للمصلحة العامة، وقد شملت هذه المساحة حارة اليهود، وحارة الشرف، وحارة الميدان، وحارة القراعين، وأجزاء من حارة الجواعنة، إضافة لحوش العسلي، وحوش نمر، وحوش خمارة، والتي أصبحت جميعها تُعرف اليوم بـ "الحي اليهودي"<sup>68</sup>.

وخلال العقود اللاحقة لجأت سلطات الاحتلال لأساليب أخرى أقل كلفة من الناحية السياسية من أسلوب المصادرة الجماعية، حيث أمّنت سلطات الاحتلال الغطاء القانوني والسياسي للجمعيات





الاستيطانية للسيطرة على الممتلكات في البلدة القديمة، من خلال استغلال ثغرات قانونية في تسجيلها وتحديد ملكيتها، أو من خلال إغراء أصحابها ببيعها مقابل مبالغ مالية ضخمة<sup>69</sup>. وقد تمكن المستوطنون اليهود بدعم من سلطات الاحتلال من السيطرة على الكثير من عقارات البلدة القديمة حتى أصبحوا مع بداية سنة 2009 يسيطرون على أكثر من خمسين عقاراً في مختلف أحياء البلدة، يسكنها حوالي ألف مستوطن يهودي<sup>70</sup>.

وتُعدّ جمعية عطيرت كوهانيم (تاج الكهنة) المدعومة من أثرياء يهود ومسيحيين صهاينة في الولايات المتحدة أنشط الجمعيات العاملة في السيطرة على بيوت البلدة القديمة، وقد نشرت جريدة هآرتس العبرية تحقيقاً حول نشاط جمعية عطيرت كوهانيم كشفت فيه أن هذه الجمعية قد استولت على ما لا يقل عن 45 عقاراً في القدس والبلدة القديمة<sup>71</sup>، وقد كان آخر هذه العقارات منزل لآل أبو جابر في حارة السعدية في الحي الإسلامي في البلدة القديمة، احتله مستوطنون من عطيرت كوهانيم في 2009/4/2 بدعم من شرطة الاحتلال، وقد سكن المستوطنون في هذا المنزل، على الرغم من أن محاكم الاحتلال لم تبثّ بعد في النزاع القائم بين أصحاب العقار والجمعية.

وفي 2009/9/12 كشفت جريدة هآرتس أيضاً عن نشرة سرية توزعها جمعية عطيرت كوهانيم لمولائها ومتبرعيها، تتضمن تفصيلات حول المنازل التي تمتلكها الجمعية في البلدة القديمة والأحياء العربية، والتي بينت أن الجمعية تمتلك 26 منزلاً في البلدة، بينها ستة منازل معروضة للبيع على الأثرياء اليهود في الولايات المتحدة ودولة الاحتلال بأسعار لا تقل عن 1.5 مليون دولار للبيت الواحد.

## 2. الحاضن القريب للبلدة القديمة:

ونقصد بهذا المصطلح الأحياء القريبة جغرافياً من البلدة القديمة والتي يوجد بينها وبين البلدة تواصل مباشر، وهذه الأحياء هي: باب الساهرة، وادي الجوز، والشيخ جراح في الشمال، وأحياء ضاحية سلوان (وادي الحطوة، البستان، العباسية... إلخ)، ورأس العمود، والثوري في الجنوب، وأحياء الطور والصوّانة والشيّاح في الشرق، أما من الغرب والجنوب الغربي فيحدّ البلدة أحياء ذات غالبية سكانية يهودية.

وتُعدّ هذه المنطقة (حاضن البلدة القديمة) اليوم إحدى أكثر نقاط المواجهة سخونة في مدينة القدس، حيث يركز المحتل جزءاً كبيراً من جهده للسيطرة على أحيائها، على الرغم مما سببه ويسببه له ذلك من ضغوط سياسية على الساحة الدولية، ويعود ذلك للأسباب التالية:

أ. تهويد مركز المدينة (البلدة القديمة ومحيطها أو ما يُطلق عليه المحتل اسم "الحوض المقدس") وطرده السكان الفلسطينيين منه إلى الأطراف، ومن ثم فصل هذا المركز عن الأحياء العربية

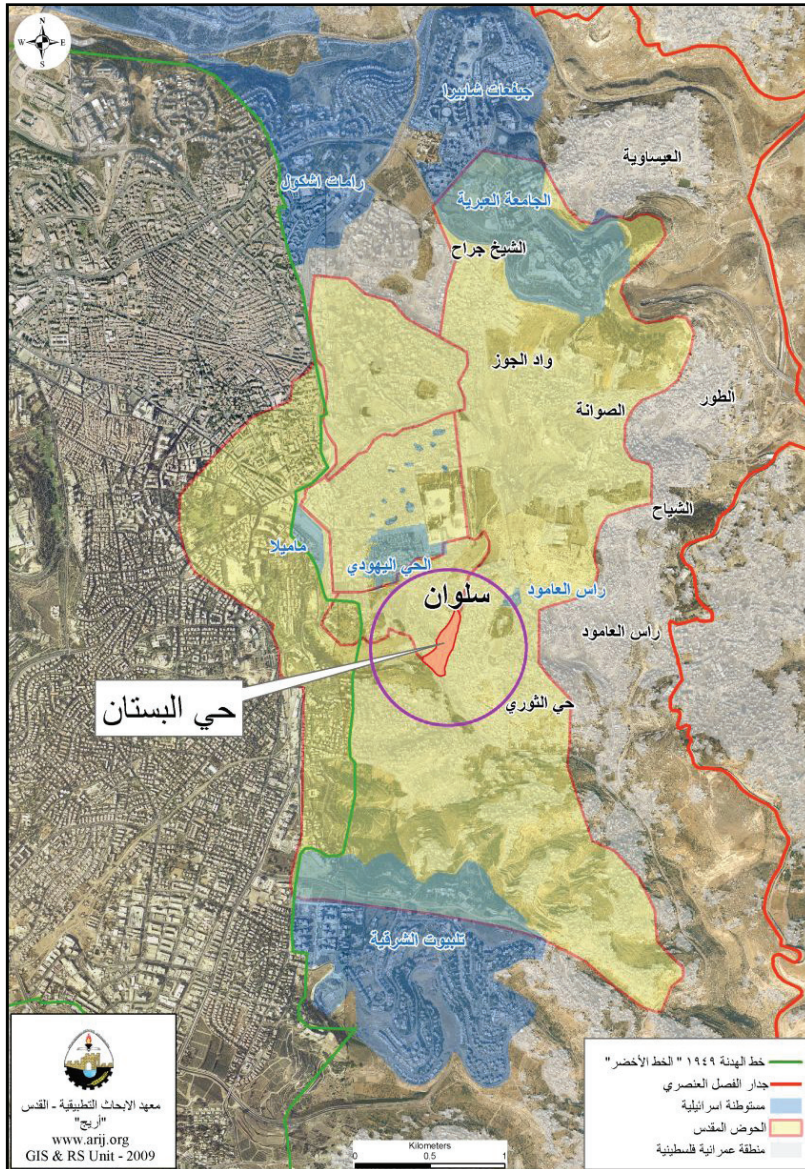


في الأطراف، من خلال هلال استيطاني يطوّق البلدة القديمة من الشمال والشرق والجنوب، ويتصل بغربي القدس بعدد من الطرق الالتفافية.

ب. قطع التواصل الجغرافي المباشر بين المقدسين والبلدة والمسجد، بحيث يحلّ مكانه وجود يهودي، يُعدّ شرطاً أساسياً لنجاح مشروع التهويد الديني والثقافي لمدينة القدس.

ج. دفع سكان البلدة القديمة، تحت ضغط المستوطنين واعتداءاتهم، ومحدودية مساحة السكن وثباتها، إلى الهجرة من البلدة، وإتاحة الفرصة للتوسع اليهودي فيها، والذي ما زال يسير حتى اليوم بوتيرة أبطأ من تلك التي تأملها دولة الاحتلال.

### خريطة 6/3: الأحياء المهدة في الحاضن القريب للبلدة القديمة (الحوض المقدس)



وتعمل دولة الاحتلال في الأحياء الحاضنة للبلدة القديمة وفق مخطط موسع لتطوير "الحوض المقدس"، يشمل مشاريع لإقامة تجمعات استيطانية، وحدائق توراتية، ومزارات سياحية أثرية، بكلفة أولية تقدر بـ 100 مليون دولار أمريكي<sup>72</sup>. وتُعدُّ أحياء الشيخ جراح في الشمال، والبستان في الجنوب، مناطق النشاط الرئيسة لهذا المخطط اليوم<sup>73</sup>. وفيما يلي سنلقي الضوء على نشاط المحتل في هذه الأحياء، والمشاريع التي يسعى لإقامتها فيها وتطورها خلال سنة 2009:

### أ. حي الشيخ جراح:

#### • الموقع الجغرافي:

يقع حي الشيخ جراح شمالي البلدة القديمة في شرق القدس المحتلة، ويحده من الشمال جبل المشارف، ومن الشرق حرم الجامعة العبرية في القدس، ومن الغرب مستعمرة رامات إشكول. موقع الحي هذا هو السبب الرئيسي وراء الهجمة الاستيطانية الحالية عليه، فهو من وجهة نظر الاحتلال يفصل الجامعة العبرية عن المحيط اليهودي، ويُشكل عائقاً للتواصل الجغرافي اليهودي بين غربي القدس وشرقيها، ويطلُّ على الطريق الرئيس الذي يربط كتلة إي واحد E1 الاستيطانية الموجودة شرقي القدس بالجزء الغربي من القدس، وبحسب مخطط "الحوض المقدس" من المقرر أن يمثل هذا الحي الحد الشمالي لما يسمى "القلب اليهودي" للمدينة.

وقد اختار المخططون الصهاينة بدء مشروع تهويد حاضن البلدة القديمة من هذا الحي لاعتبارات عدة، أبرزها وجود ثغرات قانونية في تسجيل بعض عقاراته وتحديد هوية مالكيها، وقلة عدد سكانه مقارنة ببقية الأحياء، وكبر مساحة الملكيات فيه، وهم ينظرون إلى تجربة التهجير الجماعي في هذا الحي كمؤشر لإمكانية نجاح التجربة أو فشلها، لأنهم إذا ما فشلوا في تحقيق أهدافهم مع وجود كل هذه العوامل المساعدة، فلن يتمكنوا من النجاح في الأحياء الأكثر اكتظاظاً وذات الملكيات الصغيرة صحيحة التسجيل، مثل حي البستان<sup>74</sup>. وتتوزع الأطماع في هذا الحي على ثلاث بؤر ساخنة هي: إسكان الشيخ جراح، وفندق شبرد، وكرم المفتي.

#### • الأطماع الاستيطانية:

**إسكان حي الشيخ جراح:** يتألف إسكان الشيخ جراح النموذجي من 28 وحدة سكنية، وتعود ملكية أرضه في الأصل للحكومة الأردنية، لكنها في بداية الخمسينيات منحتها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين لتبني عليها إسكاناً من 28 وحدة سكنية، لإيواء عدد من العائلات المقدسية اللاجئة من حي القطمون غربي المدينة. وقد نصَّ الاتفاق حينها على أنه بعد مرور ثلاث سنوات، أي بتاريخ 1959/10/15، تصبح العقارات ملكاً للعائلات اللاجئة التي سكنت فيها.

وقد بدأت محاولات الاحتلال لاختراق الحي منذ سنة 1972، عندما ادعى بعض المستوطنين اليهود المتدينين ملكيتهم لأرض إسكان الشيخ جراح، الواقعة في الجهة الغربية من حي الشيخ

جراح والتي تبلغ مساحتها 18 دونماً، ورفعوا قضية أمام محاكم الاحتلال لإثبات هذه الملكية، بدعوى أن هذه الأرض هي في الأساس مقبرة يهودية، مستغلين عدم وجود وثيقة تثبت ملكية أرض هذا الإسكان في السجلات العثمانية، وفي سنة 1996 توصلوا لتسوية أمام المحكمة تثبت ملكيتهم للأرض مع اعتبار الأهالي سكاناً محميين فيها. وفي مطلع سنة 2008 باع المستوطنون المتدينون الأرض إلى شركة استثمارية كبيرة تسمى نحلات شمعون Nahalat Shimon، والتي قدمت بدورها مخططاً لبناء مئتي وحدة استيطانية مكان إسكان الشيخ جراح الموجود على الأرض، والذي يضم 28 منزلاً<sup>75</sup>.

وبناء على المخطط الجديد سلمت سلطات الاحتلال رسمياً سكان المنازل الـ 28 إخطارات بإخلاء منازلهم تمهيداً لهدمها، وبدء مشروع بناء الوحدات الاستيطانية. وبالفعل فقد بدأ طرد السكان في 2008/11/9، حين طردت شرطة الاحتلال عائلة أم كامل الكرد من منزلها في الإسكان، وأقامت العائلة بعيد طردها خيمة اعتصام في المكان، أصبحت فيما بعد مركزاً للنشاطات المناهضة للاحتلال في القدس؛ لكن الاحتلال نجح في إزالتها بعد هدمها أكثر من سبع مرات والتضييق على أصحاب الأرض التي أقيمت عليها. وفي 2009/8/4 أخلت شرطة الاحتلال عائلتي الغاوي وحنون من منازلها الستة في الإسكان نفسه، وكما فعلت عائلة الكرد أقامت العائلتان في خيمة قريبة من الإسكان ولم ينجح الاحتلال في إزالتها، وفي 2009/11/3 ساعدت شرطة الاحتلال مجموعة من المستوطنين في احتلال بيت رفقة الكرد في الإسكان نفسه، لنتتهي سنة 2009 وقد أخلى الاحتلال ثمانية منازل من أصل 28 منزلاً في الإسكان. وتعدّ هذه انتكاسة في جهود الاحتلال، الذي كان يحسب أن هذه الأرض هي الصيد الأسهل، والمدخل الأنسب لبدء تهويد الحي والمنطقة المحيطة بكاملها، إلا أنه في الوقت عينه نجح في فرض حالة من العزلة على نشاطات الاحتجاج في هذا الحي، من خلال الهدم المتكرر لخيام الاعتصام، وإبعاد الرموز ومنعها من زيارة هذا الحي، واعتقال عدد من النشطاء القائمين على خيام الاعتصام فيه، وما لم تمدّد العون لهذه العائلات المعزولة الملقاة في العراء فإن صمودها سيكون مهدداً.

**فندق شبرد:** يقع فندق شبرد في الجهة الشمالية من حي الشيخ جراح وتعود ملكيته في الأصل للحاج أمين الحسيني مفتي القدس ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى في عهد الاحتلال الإنجليزي. وفي سنة 1985 ادّعت دولة الاحتلال ملكيتها للفندق بحسب قانون أملاك الغائبين وبوصفها حارس أملاك الغائبين (على الرغم من أن ورثة الحاج أمين الحسيني ولدوا في القدس، ولم يغادروها لا في سنة 1948 ولا في سنة 1967)، واستصدرت أمراً بهدمه لإقامة حي استيطاني على أرضه يشمل 90 وحدة سكنية. وبعد طول سكون شهدت سنة 2009 إعادة تحريك هذه القضية، إذ صادقت بلدية الاحتلال في 2009/7/7 على المخطط الأولي لإقامة بؤرة استيطانية تتكون من عشرين وحدة





سكنية مكان الفندق. وادعت مصادر في بلدية الاحتلال أن المليونير اليهودي إيرفينغ موسكوفيتش Irving Moskowitz، كان قد اشترى الفندق والأرض التي يقع عليها من حارس أملاك الغائبين، وبالتالي فهو يُقدم مخططاً تنظيمياً لأرض يملكها، وليس هناك مبرر لرفض طلبه<sup>76</sup>.

**أرض كرم المفتي:** تقع هذه الأرض في منتصف حي الشيخ جراح، وهي ملاصقة لإسكان الشيخ جراح من جهة الشرق، وتبلغ مساحتها حوالي عشرين دونماً، وتعود ملكيتها لجمعية فنادق القدس العربية، ومنذ سيطرتها على شرقي القدس سنة 1967 أعلنت سلطات الاحتلال نيتها مصادرة هذه الأرض، وصنفتها على أنها مساحة خضراء مفتوحة يُمنع البناء عليها أو الاستفادة منها، وفي سنة 2000 قدّم أصحاب الأرض طلباً لدائرة التنظيم والبناء في دولة الاحتلال لبناء فندق ومركز اجتماعات ومركز ثقافي على الأرض، وأقرّت دائرة البناء آنذاك بأن مُقدّم الطلب يملك حقّ الملكية على الأرض. وسمحت وزارة داخلية الاحتلال للشركة العربية بالاستمرار في إجراءات خطط البناء، بعد أن ثبت أنها تملك قطعة الأرض، لكن تبين لاحقاً أن دائرة الأراضي في سلطة الاحتلال كانت قد منحت المليونير اليهودي الأمريكي إيرفينغ موسكوفيتش الإذن بتقديم مخطط لبناء 250 وحدة استيطانية على الأرض نفسها، أي أرض كرم المفتي، قبل سماحها للجمعية العربية ببناء فندق عليها بسنتين أي في سنة 1998<sup>77</sup>.

وفي حزيران/ يونيو 2000، وبعد كشف خطة موسكوفيتش وجمعية عطيرت كوهانيم، توجه محامو الشركة الفلسطينية للجنة التنظيم والبناء في القدس بطلب ردّ طلب موسكوفيتش، لأن مقدمه لا يملك الأرض، وأن الأرض تملكها الشركة المقدسية، وأبلغ المحامون حينها بأن الطلب قد أسقط.

وفي نهاية سنة 2006 حصلت الشركة المقدسية على حكم من محكمة الصلح في القدس يقضي بإخلاء فلسطيني وضع يده على قطعة الأرض بالقوة. إلا أنه في اليوم المحدد للإخلاء قدمت شركة عميدار Amidar Company باسم "إدارة أراضي إسرائيل" طلباً للمحكمة بوقف أمر الإخلاء، وتبين أن الفلسطيني المذكور يعمل مع جمعية عطيرت كوهانيم.

بعدها بأشهر قليلة، وفي شهر آذار/ مارس 2007 أصدرت دائرة الأراضي التابعة لسلطات الاحتلال أمراً بمصادرة أرض كرم المفتي، وأعلنت أنها أجرتها منذ سنوات لجمعية عطيرت كوهانيم "لفلاحتها"، وذلك بمبلغ زهيد جداً لا يزيد عن عشرة دولارات للدونم، فيما تقدر قيمة الأرض الحقيقية بعشرات الملايين<sup>78</sup>. ولم تسجل سنة 2009 أي تطور لافت للنظر في قضية هذه الأرض إلا أنه من الواضح أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية فندق شبرد، لأن مخطط الحي الاستيطاني يُظهر أنه يمتدّ على كامل مساحة كرم المفتي، إضافة لأرض فندق شبرد، ومن غير المستبعد أن يعاد تحريك هذه القضية خلال سنة 2010، بل من الممكن أن يبدأ العمل الفعلي في المستعمرة المزمع إقامتها على هذه الأرض خلال سنة 2010.



## ب. حي البستان:

## • الموقع الجغرافي:

يقع حي البستان في وسط ضاحية سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك، يحده من الشمال وادي جهنم، ومن الجنوب حي الثوري، ومن الشرق حي سلوان، ومن الغرب حي وادي الحلوة. وتبلغ مساحة الحي حوالي سبعين دونماً، ويُشكل جزءاً من حوض رقم 29986 بحسب تنظيم الانتداب البريطاني، وملكية جميع أراضي هذا الحي وعقاراته هي مقدسية فلسطينية خالصة. وهو يشكل من وجهة نظر الاحتلال امتداداً لـ "مدينة داود"، التي تبنيها الجمعيات الاستيطانية بالتعاون مع حكومة الاحتلال أسفل حي وادي الحلوة<sup>79</sup>.

## • الأطماع الاستيطانية:

أصدر مهندس بلدية الاحتلال في القدس أوري شطريت Uri Shitrit في 2004/11/11 قراراً بهدم جميع مباني حي البستان "لصالح بناء حديقة أثرية متصلة بمدينة الملك داود". وفي بداية سنة 2005 بدأت بلدية الاحتلال بتنفيذ هذا الأمر، وبدأ سكان الحي بتلقي أوامر هدم ولوائح اتهام جراء البناء دون ترخيص، وخلال تلك السنة هدمت البلدية بالفعل بيتين في الحي.

لكن حكومة الاحتلال عادت وجمّدت القرار في أواخر سنة 2005 نتيجة تعرضها لضغوط دولية، إضافة لتقدم أهالي حي البستان بعريضة احتجاج للمستشار القضائي لحكومة الاحتلال، طالبوه فيها بمنع هدم الحي. في أعقاب ذلك، أعلن رئيس بلدية الاحتلال في القدس عن تراجعها عن الخطة، وإتاحة الفرصة لسكان الحي لتقديم مخطط يعبر عن الاحتياجات التطويرية الخاصة بهم، وفي شهر آب/ أغسطس 2008 عرض سكان الحي مخططهم على بلدية الاحتلال، لكن مهندس البلدية شلومو أشكول Shlomo Eshkol، أعلمهم أن المخطط الذي تقدموا به لن يُبحث قريباً، وأن البلدية ستمضي قدماً بخطتها لبناء "حديقة وطنية" في الحي، وعرض عليهم إخلاء منازلهم طوعاً مقابل الحصول على تعويضات أو إعادة تسكينهم في منطقة أخرى في القدس، كبيت حنينا شمال المدينة. لكن أهالي الحي رفضوا هذا العرض بالمطلق، فأبلغتهم بلدية الاحتلال لاحقاً برفضها للمخطط الذي تقدموا به، وفي مساء يوم السبت 2009/2/21 سلّمت بلدية الاحتلال في القدس 134 عائلة مقدسية مكونة من 1,500 شخص يقطنون في 88 عقاراً في حي البستان، أوامر لإخلاء بيوتهم، تمهيداً لهدمها لإقامة حديقة عامة تُسمى "حديقة الملك داود" مكانها<sup>80</sup>.

وقد أثار هذا الإنذار الجماعي ردود فعل سياسية ضاغطة على سلطات الاحتلال، خصوصاً من قبل الأردن والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، كما أثار ردود فعل شعبية داخل القدس وفي بعض البلدان العربية. ولامتصاص الصدمة، أُجّلت سلطات الاحتلال تنفيذ أوامر الإخلاء، وبعد أن خفّت حدة الضغوط السياسية وفي شهر تموز/ يوليو 2009 نقلت سلطات الاحتلال ملكية 14 منزلاً





من أصل 88 تحتل مساحة 28 دونماً لجمعية استيطانية يهودية لتبدأ ببناء الحديقة التوراتية<sup>81</sup>، وفي المستقبل إذا ما واجه الاحتلال صعوبة في إخلاء المنازل فسيلاً إلى تحويل القضية إلى نزاع على الملكية تحلها محاكم الاحتلال بشكل مجزأ، بحيث تمر السيطرة على الحي بهدوء ودون ضجة إعلامية أو سياسية.

### ج. مخططات أخرى في سائر الأحياء الحاضنة للبلدة القديمة:

مع بداية سنة 2009 قدمت جمعية عطيرت كوهانيم الاستيطانية للجنة المحلية للتنظيم والبناء في القدس مخططاً لبناء حي يهودي، مساحته ستة دونمات، على أنقاض أكثر من ستين منزلاً في حي بطن الهوى في ضاحية سلوان جنوب المسجد الأقصى<sup>82</sup>.

وفي 2009/3/5، وبعد أقل من شهر على تسليم أوامر الهدم في حي البستان، سلّمت سلطات الاحتلال أوامر هدم جديدة لـ 36 منزلاً في حي العباسية الملاصق له، جنوب المسجد الأقصى<sup>83</sup>.

بعدها، وفي 2009/4/27 أوردت جريدة هآرتس العبرية خبراً عن أن بلدية الاحتلال في القدس شرعت في بناء حي سكني جديد في قلب بلدة السواحة جنوب القدس، وأضافت أن مخطط البناء يشمل إقامة ثلاثة مبانٍ تضم نحو 66 وحدة سكنية، لإسكان يهود متدينين من أنصار التيار الديني القومي المتشدد. وأشارت إلى أن مخطط البناء قد أقرّ قبل تسعة أعوام، حين كان رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت رئيساً للبلدية وشجع على الاستيطان في الأحياء العربية، وسيشكل هذا الحي عند انتهائه جزءاً من الحزام الجنوبي العازل للأحياء الحاضنة للبلدة القديمة.

كما صادق الاحتلال في شهر حزيران/ يونيو 2009 على إقامة مركز تجاري وفندق ضخم على مساحة 23 ألف متر مربع (23 دونماً) في حي باب الساهرة المحاذي للأسوار الشمالية للبلدة القديمة<sup>84</sup>. وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر صادقت سلطات الاحتلال على بناء 105 وحدات استيطانية جديدة في مستعمرة نوف تسيون Nof Zion المقامة على أراضي حي بطن الهوى في ضاحية سلوان جنوب المسجد الأقصى، ومع التوسعة الجديدة فإن هذه المستعمرة ستصبح متصلة مع مستعمرة تلبوت الشرقية، المقامة على أراضي جبل المكبر جنوب القدس<sup>85</sup>.

وفي 2009/12/28 كشفت مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع عن خريطة لبلدية الاحتلال حددت فيها البيوت المستهدفة بالهدم في ضاحية سلوان وحي الثوري وحي راس العمود جنوب المسجد الأقصى. وقد أظهرت الخريطة نية الاحتلال هدم 224 منزلاً في هذه الأحياء، عدا عن 88 منزلاً في حي البستان<sup>86</sup>.



## 3. الحدود البلدية:

منذ أن أكملت احتلالها للقدس سنة 1967، بدأت "إسرائيل" سعيها إلى تحويل المدينة إلى عاصمة يهودية خالصة من كل جوانبها، فكان الهاجس الأول الذي احتل عقل المخطط الصهيوني هو كيفية توسيع حدود القدس شرقاً لضمّ أكبر مساحة ممكنة من الأراضي المحتلة حديثاً، مع إبقاء أكبر عدد من سكان هذه الأرض خارج الحدود، أما الاعتبار الثاني فكان الهاجس الأمني. وجاءت خريطة بلدية القدس بمساحتها البالغة 124 كم<sup>2</sup> في شطري القدس، لتلبي هذين المعيارين بالدرجة الأولى، فضمت المرتفعات التي تحيط بالمدينة وجميع الطرق والمداخل المحيطة بها، واستتنت المناطق والتجمعات ذات الكثافة الفلسطينية العالية. فمن الجهة الشمالية للمدينة ضمت بلدي بيت إكسا وبيير نبالا، واللذان يقطنهما عدد قليل من الفلسطينيين، بينما استتنت من الجنوب مدينة بيت لحم وبلدي بيت ساحور وبيت جالا لكثافتها السكانية العالية<sup>87</sup>.

على الرغم من ذلك لم يستطع الاحتلال تحقيق هدفه بمدينة ذات غالبية سكانية يهودية مطلقة، ولم تنجح وسائل التهجير وهدم البيوت والحرمان من الخدمات والضرائب في تحقيق هذا الهدف أيضاً، فعاد الاحتلال من جديد وفي أواخر تسعينيات القرن الماضي لي طرح فكرة تغيير شكل حدود المدينة، وقد طُرحت متعددة للشكل الجديد (القدس الكبرى، القدس المتروبوليتانية... إلخ)<sup>88</sup>، إلى أن جاء جدار الفصل العنصري "غلاف القدس" الذي بدأ بناؤه في عهد حكومة أرييل شارون سنة 2002 ليرسم الشكل النهائي المنتظر للمدينة، بحيث تضمّ كتلة أدوميم الاستيطانية في الشرق، وكتلة جفعون Giv'on Bloc في الشمال الغربي، وكتلة عتصيون Etzion Bloc في الجنوب الغربي، وتسيطر هذه الكتل على مساحة تُقدر بـ 161 كم<sup>2</sup> أي أن حجمها يفوق الحجم الأصلي للقدس البلدية، فيما لا يزيد عدد المستوطنين القاطنين فيها عن 69,900 مستوطن.

ويسعى المحتل اليوم لتكريس هذا الضمّ وتثبيت الحدود الجديدة للقدس، من خلال تكثيف البناء في هذه المستعمرات، ووصلها بمركز مدينة القدس عن طريق شبكة مواصلات تشمل الطرق السريعة والقطار الخفيف والباصات، لتسهيل الانتقال من هذه المستعمرات وإليها.

فخلال سنة 2009 كشف تقرير لدائرة شؤون المفاوضات أن حكومة الاحتلال قد أقرّت مخططاً لبناء نفق في منطقة السواحة الشرقية، يربط كتلة أدوميم بمستعمرات جنوب القدس بواسطة شارع الطوق الشرقي، وأكدت أنه سيكون نفقاً موازياً لنفق جبل الزيتون، الذي سيربط كتلة أدوميم شرقاً بغربي القدس بشكل مباشر، لتسهيل حركة المستوطنين والتوسع الاستيطاني<sup>89</sup>.

كما كشف تقرير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا) - United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) في 2009/5/7، عن نية سلطات الاحتلال إقامة



مستعمرة جديدة تضم 20 ألف وحدة استيطانية جنوبي القدس المحتلة، بالإضافة إلى بناء سبعة آلاف وحدة استيطانية جديدة في مستعمرات بات عاين Bat Ayin وجفعوت Geva'ot في كتلة عتصيون الاستيطانية<sup>90</sup>. وقالت نائبة رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية أليجرا باتشيكو Allegra Pacheco ”جمعنا معطيات تشير إلى أن إسرائيل تنوي بناء نحو 30 ألف وحدة استيطانية جديدة في الضفة والقدس“<sup>91</sup>.

وفي 2009/10/23 صرح الأمين العام للهيئة الإسلامية المسيحية الفلسطينية لحماية المقدسات، د. حسن خاطر، بأن دولة الاحتلال رصدت أكثر من 50 مليون دولار من أجل توسيع مستعمرتي معاليه أدوميم وجبل أبو غنيم<sup>92</sup>.

وفي شهر كانون الثاني/يناير 2010 أوردت جريدة يروشاليم العبرية خبراً عن اتخاذ اللجنة المحلية للتنظيم والبناء، التابعة لبلدية الاحتلال في القدس، قراراً بتحويل مساحة 660 دونماً من أراضي بلدة العيسوية شمال الأحياء الحاضنة للقدس إلى ”حديقة قومية تلمودية“، وذلك في إجراء حرّمَ البلدة من إمكانية التوسع والبناء على أراضيها. وإذا ما ربطنا هذا الخبر بخبر إعادة إحياء مشروع ”بوابة الشرق“ الاستيطاني، الذي كان من المخطط إقامته على أراضي قرיתי عناتا والعيسوية، وقرיתי الزعيم والطور، على مساحة ألفي دونم ويتكون من أربعة آلاف وحدة سكنية<sup>93</sup>؛ يظهر لنا أن دولة الاحتلال قد خطت خطوة كبيرة نحو إحكام الحزام الاستيطاني حول الأحياء الحاضنة للبلدة القديمة من الشمال والشرق، حيث ستحقق اتصال كامل بين أراضي كتلة إي واحد وأراضي الجامعة العبرية، وعند انتهاء هذا المشروع، إن تابع الاحتلال تنفيذه، يكون قد قطع التواصل بين الأحياء الفلسطينية في شمال القدس (بيت حنينا، شعفاط) والأحياء الحاضنة للبلدة القديمة بشكل شبه كامل.

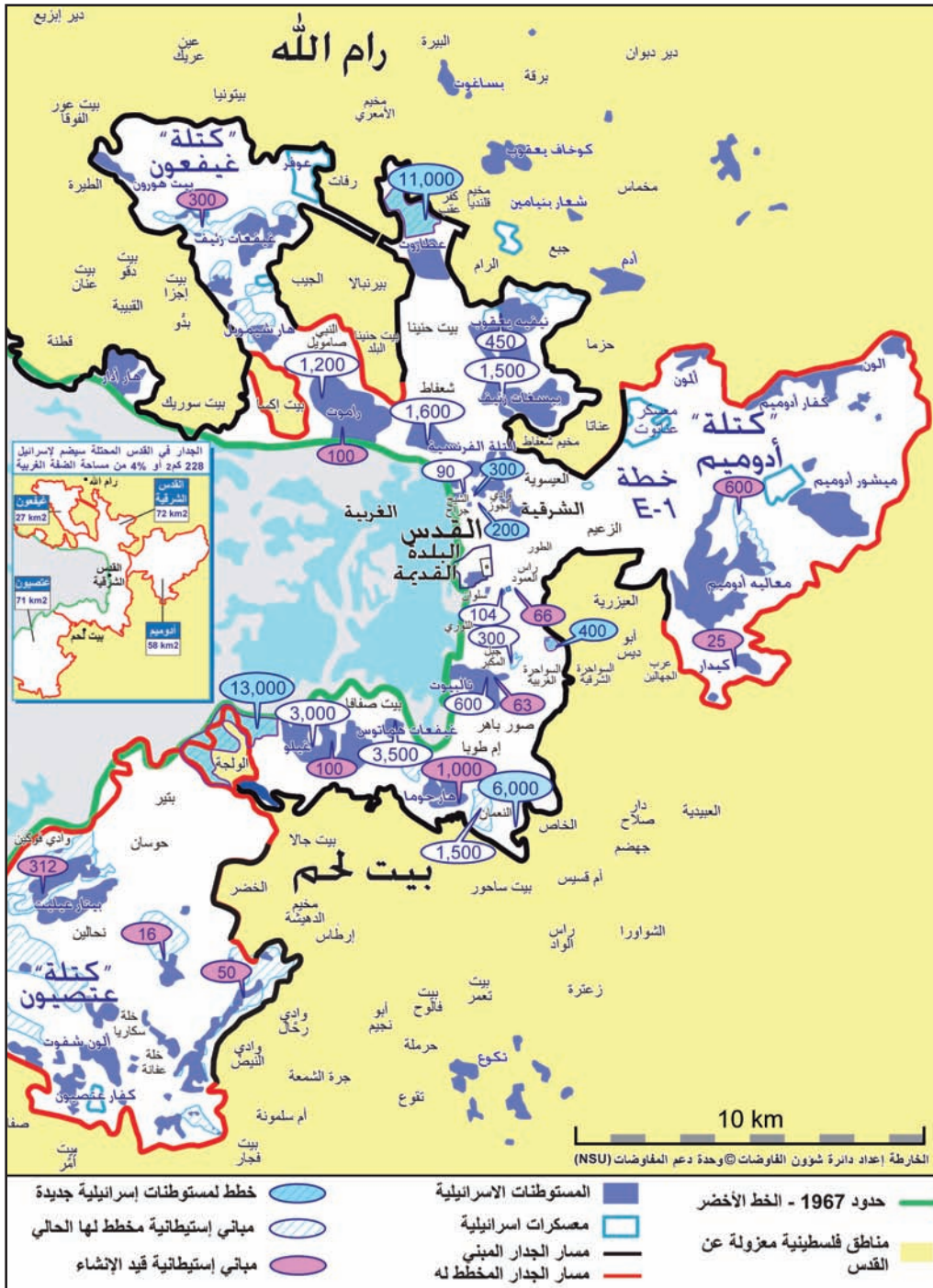
كل هذه المشاريع والتطورات على أوضاع المستعمرات، إذا ما أضيفت لحقيقة انتهاء العمل في معظم مقاطع جدار الفصل العنصري حول القدس، فلن تترك أي مجال للحديث عن تبادل أراضٍ في المدينة ضمن أي تسوية مستقبلية بين السلطة الوطنية الفلسطينية ودولة الاحتلال، لأن الأحياء الفلسطينية في أطراف القدس لن تكون محاطة بجدار الفصل فحسب، بل ستصبح منفصلة تماماً عن البلدة القديمة والأحياء المحيطة بها، وستكون أشبه بحويصلات محاصرة، لا يربطها بمحيطها الفلسطيني الخارجي أي اتصال جغرافي، ولا يوجد بينها وبين مركز مدينة القدس أي اتصال كذلك. فكيف يُتصور أن تسيطر السلطة على أحياء منقطعة تماماً عن بعضها البعض؟ بل كيف لها أن تُحقق تواصلاً بين الضفة الغربية والأحياء المقدسية في أطراف القدس داخل جدار الفصل؟.

ما نراه بناء على الوقائع الميدانية هو أن سلطات الاحتلال قد أوجدت اليوم بالفعل واقعاً في القدس يجعلها عملياً خارج النقاش في أي تسوية مستقبلية مع السلطة الفلسطينية، مهما كان حجم الضغوط التي قد تُمارس على دولة الاحتلال، وحجم الآمال التي يبينها المفاوض الفلسطيني على



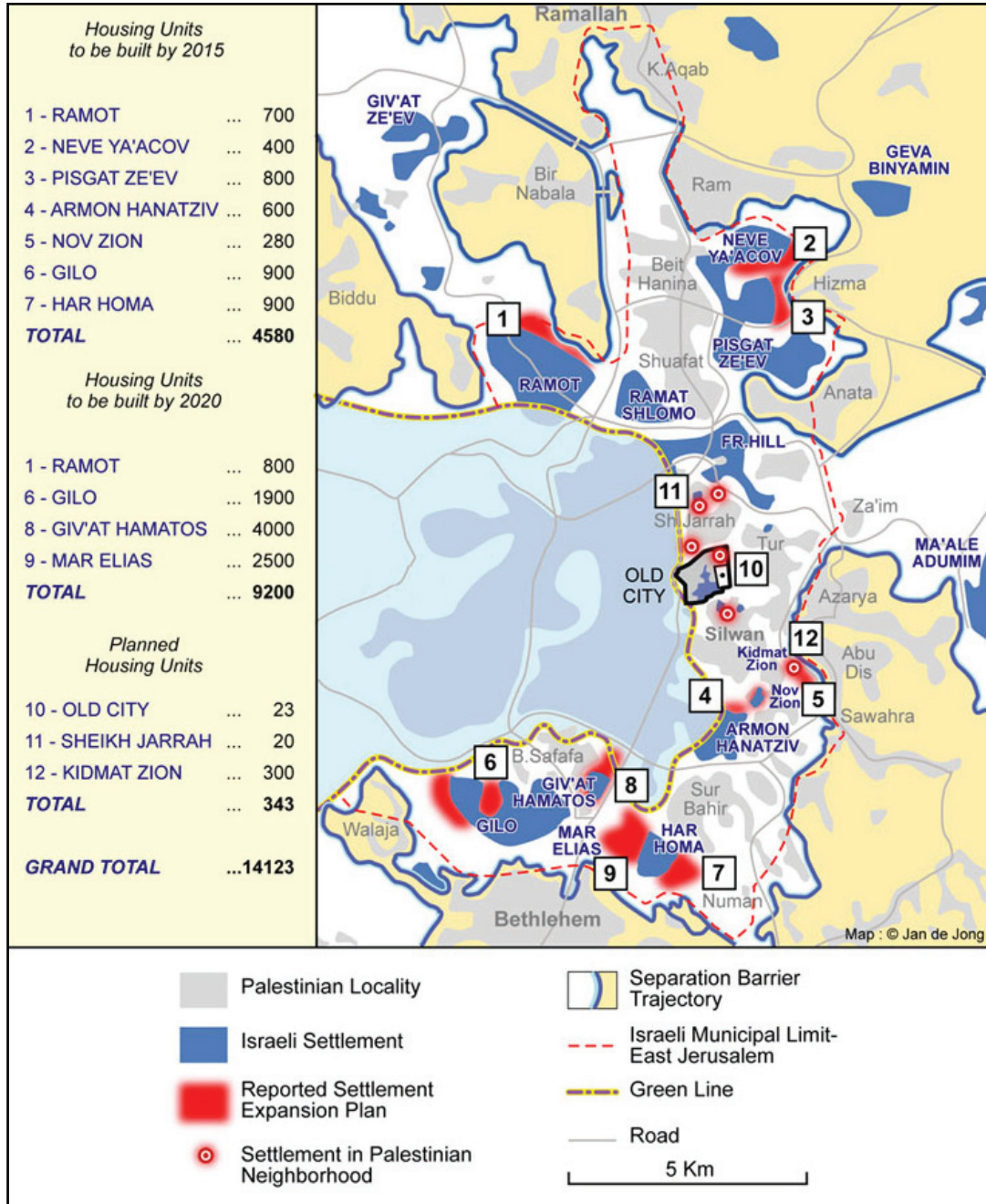
تبادل مستقبلي للأراضي يتجاهل الوقائع القائمة. كما أن أي "تبادل" مزعم لن يعني في الواقع أكثر من تسهيل للمرور بين الحويصلات السكانية المحاصرة داخل القدس ومحيطها الخارجي في الضفة الغربية، عبر حواجز يسيطر عليها الاحتلال تماماً، ويتحكم ببواباتها كيف يشاء.

خريطة 6/4: النشاط الاستيطاني في القدس - آذار/ مارس 2010





خريطة 6/5: التوسع الاستيطاني المقر في القدس - تشرين الثاني / نوفمبر 2009



## رابعاً: الصراع على الهوية الثقافية للقدس:

### 1. تهويد الأسماء والمعالم:

منذ استكمال احتلالها سنة 1967 لم تشهد القدس حملة لتغيير أسمائها ومعالمها كالتي شهدتها خلال سنة 2009، وقد جاء ذلك متوازياً مع تصاعد الدعوات من قبل السياسيين في دولة الاحتلال لتثبيت الطابع اليهودي للدولة. وقد ازدادت حدة حملة التهويد في القدس نظراً لسعي الاحتلال لحسم مصيرها من جانب واحد، بعد أن بقي الطابع العربي الإسلامي يغلب عليها على الرغم من مرور 43 عاماً على اكتمال احتلالها.

بطبيعة الحال فقد تركزت جهود الاحتلال في تهويد الأسماء والمعالم على البلدة القديمة في القدس، التي تمثل الرمز الثقافي الأول للمدينة، سواء في أسمائها أم معالمها أم طابعها المعماري. وقد رصدت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في تقرير أصدرته في 2009/3/11 مشاريع تهويد وتغيير غير مسبوق في البلدة القديمة<sup>94</sup>، شملت أسوار البلدة، وأبوابها وأحياءها الداخلية، والمحيط الملاصق للبلدة القديمة، والمسجد الأقصى المبارك، وكان من أبرز هذه المشاريع: الانتهاء من إنشاء حديقة ومنتزه عام باسم "طريق الجيش" محاذ للزاوية الغربية الشمالية للبلدة القديمة، وإنشاء حديقة أخرى مماثلة في أقصى الزاوية الشمالية الشرقية للبلدة، ورصف بلاط جديد من "الطراز الهيروديانى"، الذي يدعى الاحتلال أنه كان سائداً في "عهد المعبد الثاني"<sup>95</sup>، في منطقة باب الساهرة.

بالإضافة إلى إعادة ترميم باب النبي داود على "الطراز الهيروديانى"، والانتهاء من تحويل عدد من المساحات المحيطة بأسوار القدس القديمة إلى "حدائق توراتية" عامة، والإعلان عن بدء أعمال ترميم وتطوير لباب الخليل وباب الساهرة لتصبح مشابهة هي الأخرى في طرازها المعماري للـ"طراز الهيروديانى"، والإعلان أيضاً عن مخطط لتغيير معالم العقارات والدكاكين على طول شارع الواد، غرب المسجد الأقصى.

وأشارت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في تقريرها إلى أن سلطات الاحتلال قد ألفت مهام تنفيذ مشاريع تهويد المعالم على عدد من الهيئات، أهمها بلدية الاحتلال، وسلطة تطوير القدس، وسلطة الآثار، وخصصت لتنفيذها حوالي 150 مليون دولار أمريكي.

وفي 2009/4/5 سرقت سلطات الاحتلال أحد أضخم الأحجار الأثرية في منطقة القصور الأموية الإسلامية في الزاوية الجنوبية الشرقية للمسجد الأقصى المبارك، ووضعت في "الحديقة الأثرية" المقابلة للبرلمان الإسرائيلي (الكنيست) مدعية أنه أحد الأحجار التي استخدمت في بناء "المعبد الثاني"<sup>96</sup>. وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر 2009 بدأ الاحتلال أعمال حفريات في المنطقة المقابلة لمنطقة القصور الأموية، وكانت ألياته تجمع كل الآثار الإسلامية التي تجدها في المكان، وتنقلها إلى مكبات نفايات قرب مستعمرة معاليه أوديم شرقي القدس المحتلة<sup>97</sup>.





أما على صعيد تهويد الأسماء، فقد أمر وزير المواصلات في حكومة الاحتلال يسرائيل كاتس Yisrael Katz في 2009/7/13 بتهويد أسماء البلدات والمدن المكتوبة على الإشارات واللافتات المنتشرة على الشوارع والطرق الرئيسية في كامل الأراضي المحتلة سنة 1948<sup>98</sup>، وقد أثار هذا القرار ردود فعل شعبية وسياسية من فلسطينيي الـ 48، لكن ذلك لم يوقف تنفيذه. حيث أعلن أمين عام الجبهة الإسلامية المسيحية للدفاع عن القدس، د. حسن خاطر، في 2009/7/19، أن دولة الاحتلال قد غيرت بالفعل أسماء آلاف المواقع والمعالم الأثرية في القدس<sup>99</sup>، وكان من أبرز الأسماء التي غيرها الاحتلال خلال العام الماضي: استبدال اسم "يروشلايم" باسم القدس على جميع لافتات الطرق في "إسرائيل"، وتغيير اسم شارع وادي الحلوة جنوب المسجد الأقصى إلى اسم شارع "معاليه ديفيد"، وتغيير اسم وادي الرابطة جنوب المسجد الأقصى إلى "جاي هينوم"، والبدء بتغيير أسماء الشوارع والأحياء في المحيط القريب من المسجد الأقصى المبارك.

كما شهدت سنة 2009 تطوراً لافتاً آخر على هذا الصعيد، إذ بدأت الأسماء العبرية لكثير من المواقع تحل محل الأسماء العربية في خرائط موقعي ويكيمابيا Wikimapia وجوجل Google على شبكة الإنترنت، بما في ذلك اسم المسجد الأقصى المبارك، الذي أصبح اسمه الرئيسي "جبل المعبد" وليس المسجد الأقصى أو الحرم الشريف.

## 2. الترويج للقدس كمدينة يهودية:

في إطار سعيها لمحو الهوية العربية والإسلامية للقدس، تعمل سلطات الاحتلال للترويج للمدينة على أساس أنها مدينة ذات تاريخ يهودي مسيحي مشترك، وذلك من خلال الربط بين المواقع السياحية اليهودية المختلفة، والمواقع الأثرية والدينية المسيحية. وتسيطر سلطات الاحتلال في سبيل ذلك على قطاع الإرشاد السياحي في القدس سيطرة تامة، وتمنع عمل المرشدين السياحيين إلا تحت إشرافها، وتنظم الجولات السياحية في المدينة وفق مسار يتجاهل المقدسات الإسلامية<sup>100</sup>، ويصور الوجود الإسلامي في المدينة كوجود طارئ ومنفصل عن الوجود المسيحي واليهودي.

وتعمل سلطات الاحتلال أيضاً للترويج لـ "يهودية" المدينة من خلال إقامة مهرجانات واحتفالات بالمناسبات والأعياد اليهودية الدينية والقومية على مدار العام، وقد أعلن روبن فينسكي Reuven Pinsky، مدير قسم تطوير البلدة القديمة في بلدية الاحتلال في القدس، في 2009/3/7 عن سعي البلدية لـ "إقامة المهرجانات طوال أيام السنة من أجل وصول السياح، في أوقات مختلفة لا تقتصر على مواسم مفضلة، تمتد خلال شهري تموز وآب [يوليو وأغسطس] والأعياد، وتتضمن المخططات في السنوات القادمة استثمارات بثمانية ملايين شيكل (1.93 مليون دولار أمريكي)، للترويج للمدينة سياحياً على مدار العام"<sup>101</sup>.



وكان أبرز مهرجانات سنة 2009 مهرجان "نور القدس"، الذي نظّمته بلدية الاحتلال وشركة تطوير القدس ووزارة السياحة في دولة الاحتلال في الفترة 10-16/6/2009، وحضره آلاف السياح، وشهد احتفالات موسيقية ودينية صاخبة في الساحة الملاصقة للصور الجنوبي للمسجد الأقصى المبارك في منطقة القصور الأموية، إضافة لعروض ضوئية على أبواب المدينة وفي قلعة القدس، استخدمت فيها الرموز اليهودية بشكل مكثف<sup>102</sup>.

### 3. القدس عاصمة الثقافة العربية:

في مسقط 2006، وأثناء الدورة الخامسة عشرة لمجلس وزراء الثقافة العرب، طلب وزير الثقافة العراقي تأجيل دور بغداد كعاصمة للثقافة العربية، والذي كان مقرراً في سنة 2009، إلى سنة 2013 نظراً للظروف التي تمر بها المدينة. عقب ذلك، بادر وزير الثقافة الفلسطيني في حينها د. عطا الله أبو السبح مباشرة إلى اقتراح تبني القدس عاصمة للثقافة العربية سنة 2009 فوافق الحضور بالإجماع.

وقد بدأت السلطة الفلسطينية والفعاليات الأهلية المقدسية في شهر آذار/ مارس 2009 أنشطتها وفعاليتها للاحتفال بالقدس عاصمة للثقافة العربية في داخل مدينة القدس، لكن الاحتلال منع بالقوة كل الأنشطة المتعلقة بالاحتفال بمدينة القدس كعاصمة للثقافة العربية لسنة 2009، بعد أن وقّع وزير الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال آفي (موشيه) ديختر (Avraham (Moshe) Dichter على قرار يحظر إقامة السلطة الفلسطينية احتفالات بهذه المناسبة<sup>103</sup>. ففي يوم انطلاق الاحتفالية في 21/3/2009 داهمت قوات الاحتلال منطقة برج اللقلق بالبلدة القديمة في القدس، واعتقلت عدداً من المسؤولين عن احتفالية مدينة القدس عاصمة للثقافة العربية. كما نشرت سلطات الاحتلال قبل يوم من الافتتاح أكثر من ألفي شرطي في كافة أنحاء مدينة القدس لمنع أي نشاطات متعلقة بالاحتفالية.

وبالتزامن مع إعلان انطلاق الاحتفالية من بيت لحم وفي 23/3/2009، اقتحمت قوات الاحتلال خيمة أم كامل الكرد في حي الشيخ جراح، واعتقلت الشيخ رائد صلاح وعدداً من الشخصيات المقدسية لمنعهم من الإعلان عن انطلاق الهيئة الشعبية المقدسية للاحتفال بالقدس عاصمة الثقافة العربية<sup>104</sup>. كما اقتحمت قوات الاحتلال في اليوم ذاته ثمانين مؤسسات مقدسية كانت تنظم فعاليات لهذه المناسبة، واعتقلت نحو عشرين فلسطينياً، ومنعت تجمعات لأطفال المدارس، ووجهت تهديدات لأي شخص يحاول المشاركة بهذه الاحتفالات<sup>105</sup>.

وقد استمرّت سلطات الاحتلال في سياسة المنع والاعتقال على مدار العام، كما منعت مؤتمراً صحفياً عقدته الهيئة الشعبية المقدسية في 28/1/2010 في فندق ليجاسي في القدس لتعلن فيه القدس عاصمة أبدية للثقافة العربية، وتدعو إلى توأمتها مع الدوحة عاصمة الثقافة العربية لسنة 2010<sup>106</sup>.



وفي محاولة لمواجهة تضيق الاحتلال وقمعه لأي نشاط مرتبط باحتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية، أنشأت مجموعة من المؤسسات والهيئات الأهلية في لبنان والأردن وسورية "الحملة الأهلية لاحتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية 2009"، وقد كانت الفكرة من وراء هذه الحملة نقل الاحتفال بالقدس من القدس نفسها إلى كل العواصم العربية، وقد نظمت هذه الحملة آلاف الأنشطة والفعاليات في الدول العربية، خصوصاً في سورية والأردن ولبنان، وكان من أبرز أنشطتها جائزة القدس للتميز الأدبي والأكاديمي، ومسيرات شد الرحال للمسجد الأقصى المبارك، ومهرجان المشهد الصلاحي في دمشق، واليوم التضامني "للقدس سلام"، الذي نُفذ بالتزامن في سورية والأردن ولبنان وغزة.

يُمثّل التفاعل الشعبي والرسمي مع القدس مؤشراً لمدى اهتمام العرب والمسلمين بما تُعانيه المدينة، ومكانتها على سُلّم أولوياتهم كشعوب

## خامساً: الفعاليات التضامنية مع القدس

أو أنظمة، كما يُمثّل في الوقت ذاته مؤشراً للمحتل، يقيس من خلاله قدرته على التقدم في مشروع التهويد، فهو غالباً ما يربط إجراءات التهويد وحجمها بحجم الاعتراض الذي قد تُثيره هذه الإجراءات في فلسطين والمنطقة والعالم العربي والإسلامي، فكلما تضاعف حجم التضامن والتفاعل زاد المحتل من حجم إجراءاته التهويدية وسرعتها.

وقد كان الفلسطينيون على الدوام يمثلون رأس الحربة في أي تفاعل مع أحداث القدس، فكانت التحركات خارج فلسطين تتناسب طردياً مع حجم المواجهات وضراوتها في الأرض المحتلة. تكرست هذه المعادلة على مدى سنين الاحتلال. غير أن سنة 2009 شهدت تفاعلاً شعبياً عربياً وإسلامياً ضعيفاً مع أوضاع القدس، على الرغم من أن هذه السنة كانت من أسوأ السنوات التي مرّت على المدينة منذ اكتمال احتلالها سنة 1967. فالوضع الفلسطيني الداخلي المنقسم، والملاحقة الشديدة التي تتعرض لها المقاومة في الضفة الغربية صعّبت على الفلسطينيين مواجهة الهجمة التي تتعرض لها القدس بالشكل المناسب، وقد انعكس ذلك سلباً على التفاعل الشعبي مع المدينة في كل من العالم العربي والإسلامي، باستثناء تركيا التي زاد فيها الاهتمام الرسمي والشعبي بأوضاع القدس خلال سنة 2009.

عربياً لم تسجل سنة 2009 أحداثاً أو مواقف أو مظاهرات شعبية كبيرة للتضامن مع القدس، باستثناء ثلاث محطات رئيسية؛ المحطة الأولى كانت في شهر أيلول/سبتمبر 2009 حين نظّمت الحملة الأهلية لاحتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية مسيرات لشد الرحال إلى المسجد الأقصى المبارك، بمشاركة الآلاف في كل من لبنان وسورية والأردن، وقد شملت هذه الفعاليات تنظيم



مسيرات كبيرة لأداء الصلاة في أقرب نقطة حدودية لفلسطين المحتلة، وشكّلت هذه المسيرات نوعاً جديداً من الاستقطاب والتأثير. أما المحطة الثانية فكانت في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2009 الذي شهد اقتحامات متكررة للمتطرفين اليهود وأجهزة أمن الاحتلال للمسجد الأقصى المبارك، حيث خرجت حينها مظاهرات شعبية في عدد من البلدان العربية، كان أكبرها في اليمن والجزائر والسودان، وذلك إثر نداء للشيخ يوسف القرضاوي في 2009/10/6 دعا فيه إلى جعل يوم الجمعة، الذي تلا هذا التاريخ، يوم غضب للأقصى والمقدسات. وتمثلت المحطة الثالثة في ملتقى القدس الدولي، الذي نظّمته وكالة بيت مال القدس الشريف التابعة للجنة القدس في العاصمة المغربية الرباط في 2009/10/29-28.

وإسلامياً لم يكن التفاعل أكبر حجماً أو تأثيراً، باستثناء النشاطات التي شهدتها تركيا، حيث عُقد في مدينة إسطنبول في شهري نيسان/ أبريل وأيار/ مايو مؤتمران لنصرة فلسطين والقدس، شارك فيهما شخصيات ووفود مقدسية بالإضافة إلى الشيخ رائد صلاح. كما شهدت مدينة إسطنبول في 5 و2009/10/27 مظاهرات كبيرة، حوصرت خلالها القنصلية الإسرائيلية في المدينة، وذلك للاحتجاج على اقتحامات المتطرفين وأجهزة أمن الاحتلال للمسجد الأقصى المبارك.

لكن، وبشكل إجمالي، بقي التفاعل العربي والإسلامي مع قضية القدس دون المستوى المطلوب، حيث لم يبلغ حجمه ولا تأثيره حداً يردع معه الاحتلال عن المضي قدماً في مشروعه لتهويد المدينة والسيطرة عليها. كما أنه اقتصر بشكل رئيسي على التفاعل مع المسجد الأقصى وما يتعرض له، غير متنبه لما يتعرض له السكان المقدسيون، وما تُعانيه المدينة من تزايد للاستيطان والتهجير، والسيطرة على أملاك الفلسطينيين فيها، بالرغم من أن ذلك قد يكون له أثر على مستقبل الصراع في القدس مساوٍ في حجمه لاقتحام المسجد الأقصى والاعتداء عليه.

بين يدي مناقشة التوقعات والاستقراءات لسنة 2010، لا بدّ من وقفة مع المستجد السياسي الأبرز الذي حصل خلال سنة 2009، والذي تمثل بتولي الرئيس الأمريكي باراك أوباما لمهامه الرسمية،

## سادساً: القدس: نظرة في المستقبل القريب

إذ تغيرت معه النظرة الأمريكية لموضوع القدس وأفق تسوية الصراع فيها، وأصبحت المقاربة الدينية التي تناقش "حقوق أصحاب الأديان" هي السائدة، بعد أن كانت النظرة القومية التي تناقش السيادة على المدينة سائدة على مدى العقود الستة الماضية. هذه المقاربة الدينية لدى الإدارة الأمريكية بعثت الحياة في مبادرة البلدة القديمة The Jerusalem Old City Initiative<sup>107</sup>، التي



يتبناها عدد من رجال السياسة الغربيين، بينهم سفراء سابقون في الدول العربية، وتقوم على وضع البلدة القديمة للقدس تحت سيادة قوة دولية تشرف عليها الأمم المتحدة، وتشرف هذه القوة على السماح لأصحاب الأديان بالوصول بحرية إلى المواقع التي لهم فيها "حقوق دينية"، وهذا يشمل دخول اليهود إلى "جبل المعبد" بما "لا يعطل" حقوق المسلمين فيه. وهذه المبادرة إذ تركز على الوضع الخاص Corpus Separatum الذي كان مقترحاً للقدس في قرار التقسيم سنة 1947، إلا أنها تختصر هذه الحالة في البلدة القديمة، وتركز على استبعاد النقاش على السيادة بدعوى أنه نقاش جُرب طويلاً ولا يؤدي إلى نتيجة، والتركيز على مقاربة "المدينة المفتوحة" و"حرية العبادة" لأصحاب الأديان كل في مقدسه.

التطور الأخطر في هذا المجال هو أن هذه المبادرة أُرسلت إلى عدد من الرؤساء والملوك العرب في الأردن ومصر والسعودية والسلطة الفلسطينية لإبداء الرأي بشأنها، وأن بعض التصريحات المرحبة بمثل هذا الترتيب رُصدت خلال سنة 2009، إذ نُقل عن الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة قوله بأن "الفلسطينيين على استعداد لنقل السيادة على المسجد الأقصى لطرف ثالث في حين تنقل السيادة على الحي الإسلامي والمسيحي والأرمني إلى السلطة الفلسطينية ويبقى الحي اليهودي تحت سيادة إسرائيل"<sup>108</sup>.

أما التطورات المتوقعة خلال سنة 2010، فلا يختلف اثنان من المتابعين لهذه القضية بأن دوائر الاحتلال تنظر إلى 2010 على أنها سنة حسم مصير القدس، فهي السنة التي لا بد أن تترجم فيها مقولة يهودية الدولة إلى واقع من خلال تحقيق يهودية العاصمة، فهي السنة التي كان شارون قد حددها لاكمال الشكل النهائي للدولة بموجب الحل الأحادي، الذي خلفته فكرة حسم مصير القدس في التعبير عن هاجس يهودية الدولة. إن التطورات التي استعرضناها بين يدي هذا النقاش، تسمح لنا أن نقول إن سنة 2009 تكاد تكون أكثر سنة شهدت تطورات في قضية القدس كمّاً ونوعاً، وهذه التطورات هدفت إلى تشكيل الأرضية الصالحة للقرارات الحاسمة، التي ينتظر أن تنزل موضع التطبيق سنة 2010.

على مستوى الهوية الدينية فسنة 2010 مرشحة لأن تشهد محاولات حقيقية لتقسيم المسجد الأقصى بشكل دائم، بحيث تُقتطع ساحاته الجنوبية الغربية وتغلق تماماً بفواصل حديدية وترتيبات أمنية لتخصص للمصلين اليهود، منهية بذلك الحصرية الإسلامية للمسجد ممثلة بالأوقاف الأردنية، وستحاول مختلف الأوساط المعنية على المستوى الرسمي الإسرائيلي والجمعيات المتطرفة أن تستثمر الأعياد والمناسبات اليهودية لمحاولة فرض مثل هذا الأمر، ولعل المناسبات الأبرز ستكون افتتاح كنيس الخراب منتصف شهر آذار/ مارس 2010، وذكرى "خراب المعبد" مطلع شهر آب/ أغسطس 2010.

من المتوقع كذلك افتتاح عدد من الحفريات التي وصل فيها العمل إلى مراحلها النهائية، لتتعرز فكرة "المدينة اليهودية المقدسة" التي تشمل الفضاء التحتي للمسجد ومحيطه، والحي اليهودي، و"مدينة داود"، يتوسطها الجزء المقتطع من ساحات المسجد، لتشكل تجسيدا للقداسة اليهودية للمدينة، يوازي البلدة القديمة التي تشكل التجسيد الإسلامي والمسيحي لهذه القداسة. العمل سيستمر بشكلٍ محموم، أملاً في أن تشهد سنة 2010 افتتاح أكبر الأنفاق وأطولها في محيط المسجد، وهو النفق الهيروديانى، وإن كانت هناك تحديات لوجستية قد تؤخر هذا الافتتاح، وهذا النفق سيمتد مسافة لا تقل عن 800 متر، وبعرض يتسع لسيارة صغيرة في بعض مقاطعه. أما الإنشاءات فوق الأرض فقد افتتح أكبرها وهو كنيس الخراب، كما أن كنيس حمام العين قبالة باب السلسلة أصبح في مراحلها النهائية، وهذا ما سيعني تفعيل نقاط أخرى لبناء كنس جديدة في البلدة القديمة، قد يكون أبرزها كنيس "قدس النور" الذي كان مخططاً "أورشليم أولاً" قد تحدث عنه في سنة 2008، ويفترض أن يقام فوق المحكمة الإسلامية الملاصقة للسور الغربي للأقصى. أما على مستوى الأملاك الأرثوذكسية فقد تشهد سنة 2010 قراراً قضائياً إسرائيلياً نهائياً في قضية ساحة عمر، يثبت ملكيتها للشركات الاستيطانية، ما لم يجر تحرك حقيقي ضاغط على الكنيسة لتغيير موقفها، ولن يكون من المفاجئ أن يُكشف عن صفقات جديدة صادق عليها البطريرك ثيوفيلوس والمجمع المقدس خلال الفترة السابقة.

كما أن معركة السكان ستشهد بدورها تصعيداً كبيراً، فوتيرة سحب الهويات ستتصاعد، وسيُفعل هذا السلاح كوسيلة ناجعة للتخلص من أكبر عدد ممكن من السكان، خصوصاً إذا ما أُعلن تعديل الحدود البلدية، مُخرِجاً بعض التجمعات الفلسطينية الأساسية خارج حدود القدس بشكل نهائي. محاولات الترويج للقدس كمركز سكني ستكون محور اهتمام بلدية الاحتلال خلال سنة 2010، من خلال تسليم عدد من إسكانات الأزواج الشابة، وبرامج تسهيلات مالية وتقسيط مريح بإشراف البلدية كانت تتحضر في أروقتها خلال سنة 2009، إلا أن المؤشرات الأولية والمخططات المفرج عنها حديثاً تشير إلى احتمال إعادة إحياء فكرة توسيع المدينة غرباً، لتشجيع الشباب اليهودي على السكن فيها، فشرقي القدس أثبتت مرة بعد مرة أنها ليست جاذبة للسكان اليهود، على الرغم من المحاولات المتتالية لتسويقها، وعلى الرغم من الإصرار السياسي الصهيوني على أن التوسع ينبغي أن يكون شرقاً، وأن التوسع غرباً هو نوع من التراجع<sup>109</sup>.

أبرز توقعات معركة الأرض هو احتمال تعديل الحدود البلدية للقدس لتتطابق مع الجدار، ليدخل بذلك نحو 69,900 يهودي يقطنون الكتل الاستيطانية المحيطة بالمدينة رسمياً ضمن حدودها البلدية<sup>110</sup>، وهو إجراء من شأنه أن يسهم في تعديل نسب السكان في المدينة بشكل فاعل<sup>111</sup>.





وأن يعزل عدداً من الأحياء الفلسطينية خارج المدينة بشكل يمهد لسحب بطاقات الإقامة الزرقاء من المقدسيين المقيمين فيها. ثاني أبرز التطورات يتوقع في إجراءات التهجير الجماعي، حيث ستلجأ حكومة الاحتلال إلى إجراءات أكثر حزمًا وبوتيرة أسرع لاختبار إمكانية نجاح هذه السياسة إلى منتهاها، ولعلها ستسعى جاهدة إلى حسم معركة حي الشيخ جراح ليشكل نموذج نجاح لها، وقصة فشل لسكانه الذين يصمدون وحدهم في العراء. ولعل أبرز ما يمكن أن يوقف هذا المخطط هو توفير دعم حقيقي مباشر لسكان الشيخ جراح، وتوفير احتضان إعلامي وجماهيري عربي وإسلامي ودولي لقضيتهم بشكل يمنع حسم هذه القضية على مدى سنة 2010. علاوة على ذلك، فالتوسعات الاستيطانية ستستمر وبوتيرة عالية، خصوصاً في المستعمرات الجاذبة للسكان اليهود مثل جيلو وهار حوما جنوب المدينة، أما الجدار فهو شبه مكتمل تقريباً باستثناء مقاطع محددة قيد النظر في ”المحكمة العليا“، وفي حال أبدت المحكمة رأيها في مساره في تلك النقاط فلن يستغرق إكماله وقتاً طويلاً.

المعركة الثقافية، ستشهد محاولة تنفيذ تهويد أسماء معالم وأحياء البلدة القديمة بشكل كامل، بعد أن أقرت خلال سنة 2009، كما ستشهد الانتقال للعمل في باب العمود أهم أبواب البلدة القديمة شمالاً لتغيير طرازه المعماري وإخراجه بشكل جديد وفق ”الطراز الهيروديانى“. أعمال التغيير هذه ستتطلب إغلاق الباب لفترة طويلة من الزمن، على غرار ما تمّ في باب الخليل غرب البلدة القديمة، وهذا من شأنه أن يؤثر بشكل دراماتيكي على الوضع الاقتصادي لسكان البلدة، حيث تشكل الأسواق المطلة على باب العمود من الداخل والخارج العصب الأبرز لاقتصاد البلدة القديمة، إلى جانب سوق خان الزيت.

إن أية قراءة لمستقبل القدس القريب والبعيد، ستكون منقوصة إن لم تقرأ المعادلة التي كانت تُحجّم تغوّل المحتل في إجراءاته ضدّ المدينة، وكانت تمنعه على مدى أربعة عقود من الاحتلال من تنفيذ إجراءات حاسمة بهذا الحجم والتأثير كالذي شهدته سنة 2009، وهذه المعادلة هي معادلة الردع، فالمحتل كان يحسب كل تحركاته تجاه المدينة ومقدساتها ويدرس ردود الفعل المتوقعة منها، فيلجأ إلى التحرك بشكل بطيء وغير معلن خوفاً من أن تضطره إجراءاته في القدس إلى دفع ثمن غالٍ يفوق احتمالها، وكانت المقاومة الفلسطينية تاريخياً هي الطرف الآخر في هذه المعادلة، بدءاً من أولى الثورات الفلسطينية الكبرى، ثورة البراق سنة 1929، التي كرّست في الوعي الصهيوني وبشكل مبكر حساسية التعامل مع القدس ومقدساتها، مروراً بمجزرة الأقصى سنة 1990 وما تبعها من أحداث دامية، وهبة النفق سنة 1996، انتهاء بانتفاضة الأقصى سنة 2000. لقد تمكنت المقاومة الفلسطينية العفوية من تكريس حصانة للقدس باتت تفتقدها اليوم، في ظلّ حرب علنية



على المقاومة في الضفة الغربية، واستراتيجية المواجهة الشاملة أو الهدوء الشامل التي باتت تحكم المقاومة في غزة، وإذا ما استمرت معادلة الردع هذه غائبة عن القدس، وما لم تستحدث لها بدائل خلاقة تدفع المحتل للتفكير مرتين في سلوكه تجاه المدينة، فإن حسم مصير المدينة خلال سنة 2010 لن يكون أمراً مستحيلاً.

وبكل اختصار ووضوح، وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية التي أظهرتها هذه الدراسة والمعتمدة على قدرة السكان على الصمود والاستمرار، فما لم تتوفر عناصر الردع، وتحسين ظروف الصمود والثبات، والاحتضان السياسي الفلسطيني والعربي والإسلامي لهذه القضية خلال سنة 2010، فإن المخططات والجهود الدؤوبة لتهويد المدينة ستؤتي ثماراً حقيقية خلال هذه السنة. وعليه، فإن استمرار الانشغال عن القدس السائد اليوم في الوسط السياسي الفلسطيني بطرفيه المقاوم والمفاوض، سيكون سبباً من أسباب تمكين مشروع التهويد في هذه المدينة، يضاف إليه استمرار التعامل العربي والإسلامي مع القدس كقضية فلسطينية أو أردنية داخلية.

نجحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في فرض الوجود الاستيطاني في الضفة الغربية بشكل كبير، وتحديداً في المحافظات التي تعد ذات أهمية استراتيجية لـ"إسرائيل"، حيث بلغت المساحات

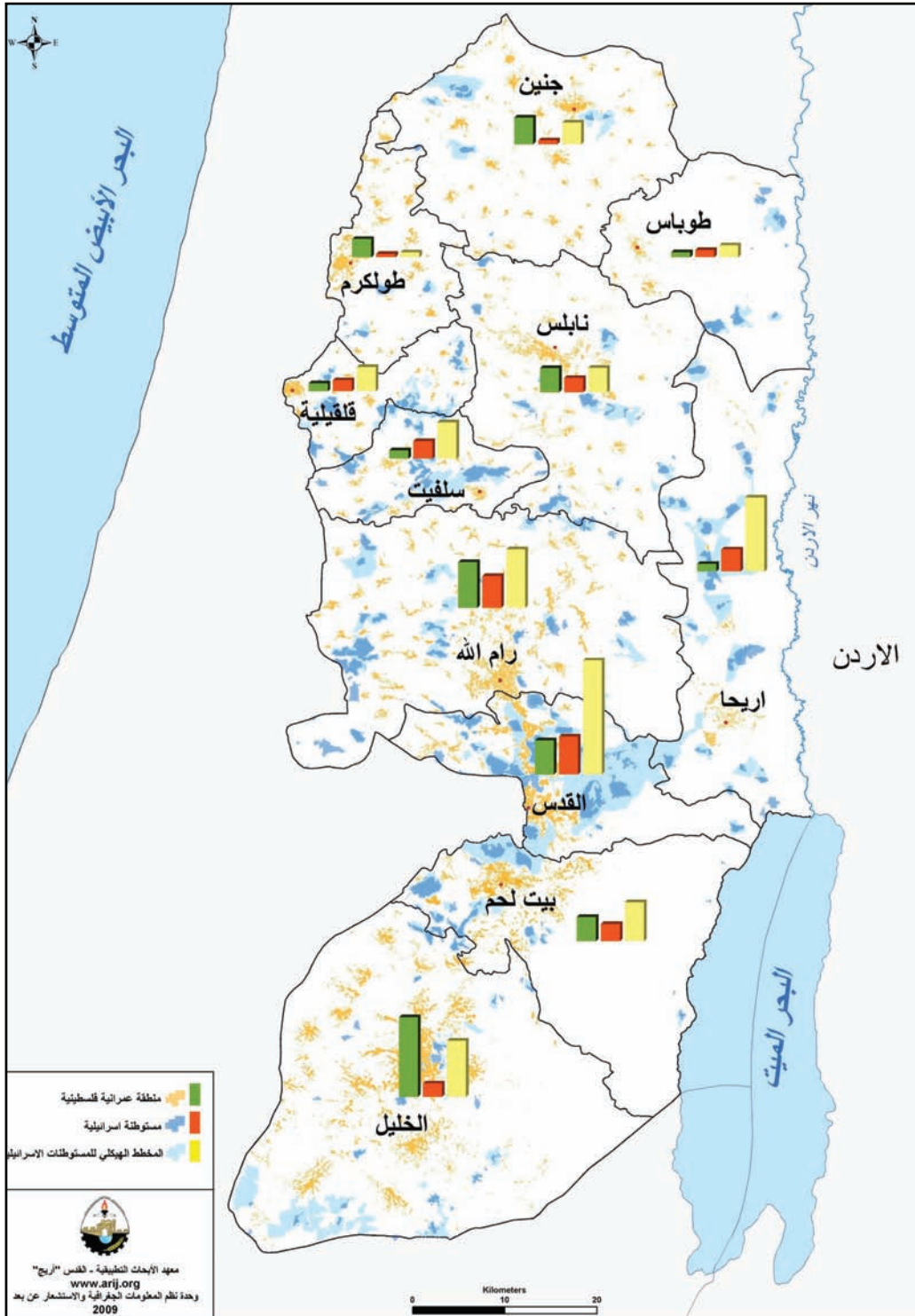
## سابعاً: التوسع الاستيطاني الإسرائيلي

العمرائية للمستعمرات الإسرائيلية في خمس محافظات فلسطينية من أصل 11 محافظة، أكثر من مساحة العمران الفلسطيني. وهذه المحافظات هي: القدس وأريحا والأغوار وقلقيلية وسلفيت وطوباس<sup>112</sup>.

لقد استشرى الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية منذ بدء عملية السلام سنة 1993 بشكل غير مسبوق، حيث تضاعف عدد المستعمرات والمستوطنين منذ بدء عملية السلام ليصل اليوم إلى 199 مستعمرة، وما يزيد عن 580 ألف مستوطن إسرائيلي، بمن فيهم 236 ألف مستوطن يقطنون المستعمرات الإسرائيلية في القدس الشرقية، التي يبلغ عددها 34 مستعمرة<sup>113</sup>. بل وأكثر من ذلك، فقد تضاعفت مساحات البناء الاستيطاني خلال تلك الفترة من 69 كم<sup>2</sup> (1.2% من المساحة الكلية للضفة الغربية) إلى 189 كم<sup>2</sup> (3.3%) في سنة 2009<sup>114</sup>. وتغطي صلاحيات المستعمرات اليوم ما يزيد عن 40% من مساحة الضفة الغربية.



خريطة 6/6: المفارقة في المساحات العمرانية المتوفرة للفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين



يقطن تلك المستعمرات قوى يمينية متطرفة بنسبة تزيد عن 50%، وهم يتمركزون في محافظات: القدس وبيت لحم وقلقيلية وسلفيت وطوباس ورام الله ونابلس والخليل. إن تنامي هذه القوى وتصاعدها يؤثر بشدة على المشروع الاستيطاني، حيث أصبحت توصف بأنها "دولة داخل الدولة". وقد تحول المستوطنون المتدينون إلى مجموعة مستقلة، قادرة على تغيير قواعد التفاوض على الساحة السياسية؛ مما جعل عملية الانسحاب الإسرائيلي من الضفة وفق أية تسوية قادمة أمراً في غاية الصعوبة، حتى لو كان الأمر متعلقاً فقط بالمستعمرات التي لا يضمها الجدار، أو بالنقاط أو البؤر الاستيطانية الأخرى.

كما شهدت المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية نشاطاً غير مسبوق خلال السنوات الثلاثة الماضية (2006-2009)، حيث تزايدت وتيرة البناء في المستعمرات الإسرائيلية بالرغم من التحذيرات المتعددة، التي وجهتها الإدارة الأمريكية لـ "إسرائيل" بوقف الأعمال الاستيطانية في الضفة الغربية.

إن الدراسة التي أعدها معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج) في شهر آب/أغسطس 2009، مصحوبة بتحليل لصور الأقمار الصناعية خلال الفترة 2006-2009، تبين أن "إسرائيل" ماضية في مخططاتها التوسعية في المستعمرات الإسرائيلية في سباق مع الزمن لتصبح أمراً واقعاً على الأرض الفلسطينية، حيث قامت ببناء 311 كرفاناً جديداً و1,416 مبنى جديداً، مؤلفاً من عدة طوابق، في المستعمرات الإسرائيلية الواقعة غرب الجدار. هذا بالإضافة إلى 644 كرفاناً جديداً و371 مبنى جديداً في المستعمرات الإسرائيلية الواقعة شرق جدار العزل العنصري<sup>115</sup>. ويظهر مما سبق أن "إسرائيل" قد ركزت في عمليات البناء على المستعمرات الإسرائيلية الواقعة غرب جدار العزل العنصري أكثر من تلك الواقعة شرق الجدار، الأمر الذي يظهر النية الإسرائيلية في تعزيز السيطرة على المستعمرات الإسرائيلية الواقعة غرب الجدار، والبالغ عددها 107، والتي تضم أكثر من 80% من عدد المستوطنين الإسرائيليين الكلي في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وتأكيد سيطرتها على منطقة العزل الغربية حال الانتهاء من بناء الجدار. وكانت المستعمرات الإسرائيلية في كل من محافظات: القدس وبيت لحم ورام الله وسلفيت وقلقيلية، قد نالت النصيب الأكبر من البناء الاستيطاني مقارنة بباقي المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية.





مثال توسع المستعمرات الإسرائيلية ما بين السنوات 2006-2009



أما فيما يتعلق بالتوسع العمراني في المستعمرات الإسرائيلية، فقد صدر عن وزارة الإسكان والبناء الإسرائيلية و"دائرة أراضي إسرائيل" وبلدية القدس عطاءات بناء لما مجموعه 30,541 وحدة استيطانية جديدة داخل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، تركزت معظمها في المستعمرات الإسرائيلية الواقعة غرب الجدار، وتحديداً تلك الموجودة في كلٍّ من محافظتي القدس وبيت لحم، حيث شهدتا عطاءات لبناء 18,190 و7,649 وحدة استيطانية جديدة على التوالي<sup>116</sup>. كما تركزت المخططات الإسرائيلية على المستعمرات الإسرائيلية التي تقع داخل حدود بلدية القدس الإسرائيلية، والتي تمّ توسيعها بشكل غير قانوني في سنة 1967 على حساب عدد من التجمعات الفلسطينية شرق القدس وجنوبها<sup>117</sup>.

وكان من ضمن العطاءات التي طرحت أيضاً مخطط لبناء حي استيطاني جديد شمال غرب مستعمرة إفرات Efrat الواقعة جنوب مدينة بيت لحم، حيث تمّ الإعلان في شباط/فبراير 2009 عن مصادرة ما يزيد عن 1,700 دونم من أراضي خلة النحلة والخضر وأرطاس جنوبي محافظة بيت لحم، تحت مسمى أملاك حكومية إسرائيلية، لبناء 2,500 وحدة استيطانية للحي الاستيطاني الجديد جفعات هايتم Givat HaEitam<sup>118</sup>. كما تمّ الإعلان عن بناء حي آخر يتكون من 1,400 وحدة استيطانية جديدة على مسافة كيلومتر واحد من مستعمرة آدم Adam (جفعات بنيامين Geva Binyamin)، لاستيعاب مستوطني البؤرة الاستيطانية العشوائية ميغرون<sup>119</sup>، والبالغ عددهم قرابة 200 مستوطن إسرائيلي. كما طرحت الحكومة الإسرائيلية مخططاً لبناء مستعمرة جديدة في منطقة الأغوار تشمل عشرين وحدة استيطانية جديدة في مستعمرة مسكيوت Maskiot، كجزء من مخطط بناء يشمل 180 وحدة استيطانية، كانت الحكومة الإسرائيلية قد طرحتها خلال سنة 2006 في خطوة لإيواء المزيد من المستوطنين الإسرائيليين هناك<sup>120</sup>.

كما انتهت "إسرائيل" مؤخراً من كافة الإعدادات للبنية التحتية للحي الاستيطاني في منطقة إي واحد شرق القدس، وبدأت بتنفيذ مشروع البناء، على الرغم من معارضة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لهذا المشروع على مدار السنوات العشرة الماضية. ففي 2009/9/7 تمّ الاحتفال بوضع حجر الأساس لمخطط إي واحد شرق القدس، بحضور وزراء من الحكومة الإسرائيلية وأعضاء الكنيست الإسرائيلي ورئيس بلدية معاليه أدوميم وقادة المجلس الاستيطاني (يشع) Yesha Council. ويشمل مخطط إي واحد إقامة 3,900 وحدة استيطانية جديدة، لاستيعاب ما يزيد عن 15 ألف مستوطن إسرائيلي، على 12,500 دونم من أراضي قرى الطور والعيسوية وعناتا والعيزرية شرق القدس<sup>121</sup>.

كما تمّ في 2009/10/7 الاحتفال بوضع حجر الأساس للمرحلة الثانية في مستعمرة نوف تسيون، الواقعة على أراضي بلدة سلوان جنوب مدينة القدس، والتي تتضمن بناء 105 وحدات





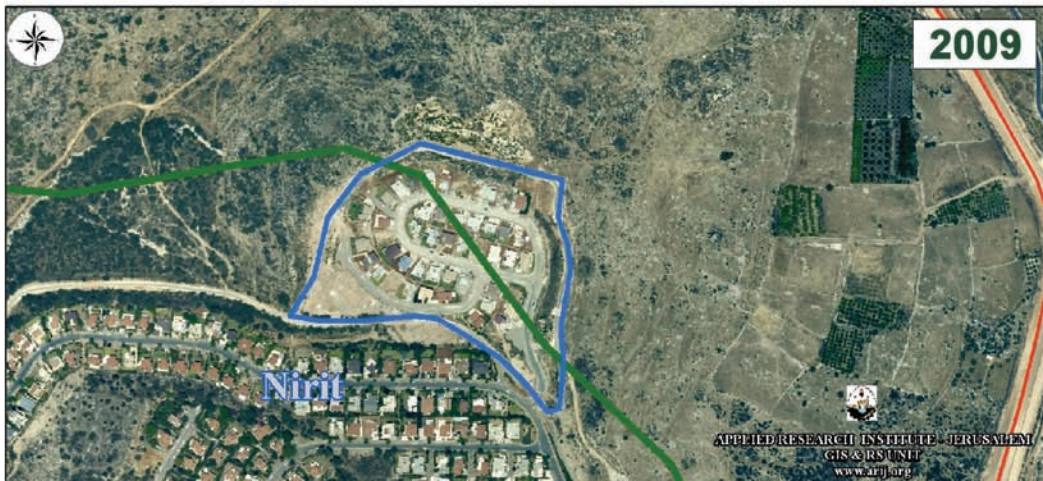
استيطانية جديدة للمستعمرة. وتبلغ المساحة التي سوف تقوم عليها مستعمرة نوف تسيون بجميع مراحلها الأربعة 1,866 دونماً، وتشمل بناء 475 وحدة استيطانية على أراضي بلدة سلوان والقرى المجاورة. ويقطن الحي الاستيطاني نوف تسيون في نهاية 2009 ما يزيد عن 60 عائلة يهودية<sup>122</sup>.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه منذ وصول نتنياهو إلى سدة الحكم في "إسرائيل" في نهاية شهر آذار/ مارس 2009، أقرّ بناء ما يزيد عن 19,100 وحدة سكنية<sup>123</sup>، يقع 81% منها في مدينة القدس والباقي في مستعمرات أخرى في الضفة الغربية.

كما قررت السلطات الإسرائيلية توسيع رقعة تجمع نيريت Nirit في داخل أراضي الضفة الغربية المحتلة، وذلك من خلال بناء حي سكني جديد أطلق عليه اسم نوف هشارون Nof Hasharon، والذي بحسب الادعاءات الإسرائيلية سوف يتبع مستعمرة الفيه ميناشيه Alfe Menashe، الواقعة شمال شرق الحي الاستيطاني الجديد<sup>124</sup> (انظر خريطة 6/7).

ولطالما سعت "إسرائيل" إلى تنفيذ مخططاتها، بغض النظر عن مسار التسوية السلمية، حيث إنها اعتبرت أن ما تقوم به من تنازلات في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين هو بمثابة تنازل عن "حقوقها الشرعية" في فلسطين التاريخية. وقد انتهجت "إسرائيل" بالفعل خطوات أحادية الجانب منذ بدء العملية السلمية مع الفلسطينيين سنة 1993، حيث عمدت إلى إحداث تغييرات جغرافية على أرض الواقع، خلافاً لما تمّ الاتفاق عليه، وذلك "بأن لا يقوم أي من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني باتخاذ أية خطوات من شأنها إحداث أي تغيير عن قضايا الحلّ الدائم (القدس والمستعمرات والحدود والمياه واللاجئين)"، وهو تماماً كل ما قامت به "إسرائيل" حيث استمرت بالبناء الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس، وتعمدت فرض حدود سياسية جديدة من خلال جدار العزل العنصري، وذلك من خلال اقتطاع مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين، وضم مصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية لتكون تحت سيطرتها، هذا بالإضافة إلى نزع حقّ اللاجئين بالعودة إلى ديارهم.

خريطة 6/7: الحي الاستيطاني الجديد نوف هشارون



— Segregation Wall    — Armistice Line 1949 (Green Line)    — Israeli Settlement



إن وباء البؤر الاستيطانية الإسرائيلية الذي أخذ بالتفشي في مناطق الضفة الغربية منذ سنة 1996 قد أخذ أبعاداً مختلفة منذ ذلك الحين، حيث كانت بدايتها دعوة "شارونية" للمستوطنين اليهود للاستيلاء على مواقع التلال والمرتفعات الفلسطينية، للحيلولة دون تسليمها للفلسطينيين لاحقاً في إطار تسوية مستقبلية بين الجانبين. وعلى الرغم من أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ما بين السنوات 1996-2009 لم تدخل في التصنيفات الإسرائيلية ضمن ما يسمى "مستوطنات قانونية"، فقد قامت بتوفير غطاء أمني لها ولوجستي لوجودها واستمرارها، وعلى وجه التحديد بعد سنة 2001، حين تولى أرييل شارون زمام الحكم وأطلق العنان لهذه البؤر، حيث يبلغ عددها 232 بؤرة استيطانية إسرائيلية بحسب آخر قراءات ميدانية وتحليل صور جوية (حزيران/ يونيو 2009) لمعهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج). وقد أقام المستوطنون ستين بؤرة استيطانية جديدة خلال الفترة 2001-2003. (انظر جدول 6/4).

لقد أضحى الحديث عن إخلاء بؤر استيطانية هو أحد الطقوس السياسية التي تمارسها كل حكومة إسرائيلية جديدة، فبينما يتمّ الحديث عن إخلاء في مناطق معينة يتمّ التصريح بإنشاء بؤر وتوسيع مستعمرات في مواقع أخرى. حيث أصبحت سياسة "إسرائيل" هي تركيز عمليات توسيع المستعمرات وإنشاء بؤر في المناطق الواقعة خلف الجدار، والتي تسعى "إسرائيل" لضمها عقب الانتهاء من بناء الجدار، وفي المقابل فإن "إسرائيل" ستسمح بإخلاء العديد من البؤر الاستيطانية في مواقع أخرى، والتي تمّ إنشاؤها بهدف المساومة لاحقاً، وهذا ما يحدث اليوم.

لقد سعت "إسرائيل" طوال الوقت إلى تضليل العالم فيما يتعلق بحقيقة البؤر الاستيطانية، حيث قامت بمحاولة إضفاء الشرعية على جزء منها، وذلك من خلال إصدار تقارير وزارية صنفت جزءاً منها على أنه شرعي وجزءاً آخر غير ذلك، والحقيقة هي أن جميع هذه البؤر، شأنها شأن المستعمرات وكل ما هو إسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، غير قانونية، وأنها بنيت على أراضٍ فلسطينية صادرة بمساعدة وتعاون مختلف الوزارات الإسرائيلية والتي دأبت على تزويد هذه البؤر بالميزانيات المطلوبة لدعمها تحت ادعاءات مختلفة.

يجدر التنويه هنا بأن عدد سكان البؤر الاستيطانية غير مععلن، غير أن إحصائيات غير رسمية صادرة عن حركة السلام الآن الإسرائيلية تفيد بأن عدد المستوطنين في البؤر يزيد عن ثلاثة آلاف مستوطن.





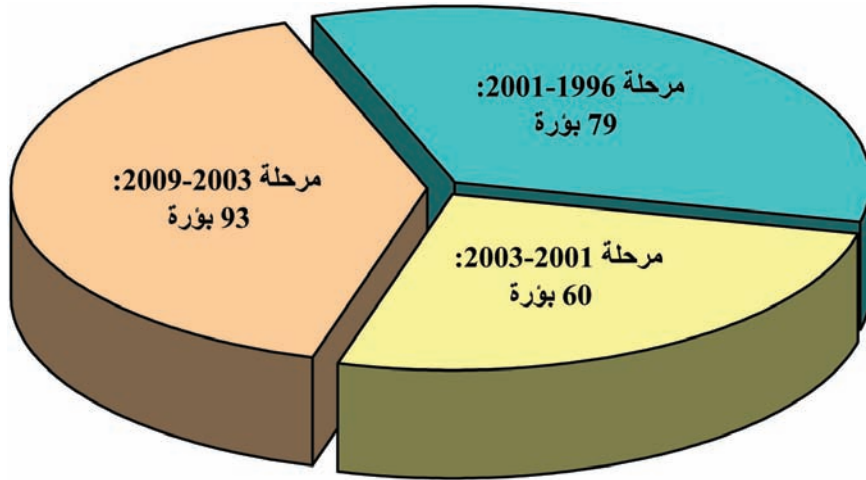
والجدول التالي يوضح عدد البؤر الاستيطانية التي أقيمت في الفترة 1996-2009.

جدول 6/4: عدد البؤر الاستيطانية التي أقيمت في الفترة 1996-2009<sup>125</sup>

عدد البؤر	الفترة الزمنية
79	2001-1996
60	2003-2001
93	2009-2003
232	المجموع

المصدر: قاعدة المعلومات في وحدة نظم المعلومات الجغرافية للعام 2009 - أريج.

عدد البؤر الاستيطانية التي أقيمت في الفترة 1996-2009



خريطة 6/8: البؤر الاستيطانية بحسب تاريخ إنشائها





## ثامناً: الطرق الالتفافية الإسرائيلية

كثفت "إسرائيل" من نشاطاتها الاستعمارية في الضفة والقطاع خلال عقود الاحتلال، حيث تم الاستيلاء على ما يقارب 120 كم<sup>2</sup>، أي ما نسبته 2.2% من أراضي الضفة<sup>126</sup>، لبناء شبكة من الطرق الالتفافية يزيد طولها عن 800 كم، لربط المستعمرات الإسرائيلية بعضها ببعض ومع "إسرائيل"، مما أسهم في عزل التجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض وقطع أوصالها. وتجدر الإشارة بأن الخطر الحقيقي للطرق الالتفافية يتضاعف مع وجود ما يعرف بالمنطقة العازلة Buffer Zone التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على طول امتداد تلك الطرق، والتي عادة ما تكون 75 متراً على جانبي الشارع. وكان مصطلح الطرق الالتفافية قد بدأ بالظهور مع مرحلة اتفاقيات أوسلو في أيلول/سبتمبر 1993 للإشارة إلى طرق أقامها الإسرائيليون في المناطق الفلسطينية المحتلة بهدف ربط المستعمرات الإسرائيلية مع "إسرائيل" والقواعد العسكرية الإسرائيلية المتواجدة في الضفة الغربية، وكذلك لربط المستعمرات بعضها ببعض. وتنقسم الطرق الالتفافية الإسرائيلية إلى ثلاثة أنواع:

- طرق خاضعة للاستخدام الإسرائيلي المطلق، يمنع الفلسطينيون من استخدامها كلياً.
- طرق يسمح للفلسطينيين استخدامها بقيود، وذلك بتصريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية.
- طرق أخرى يمكن للفلسطينيين استخدامها، وتكون خاضعة لقيود نقاط التفتيش (الحواجر العسكرية) على مداخلها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

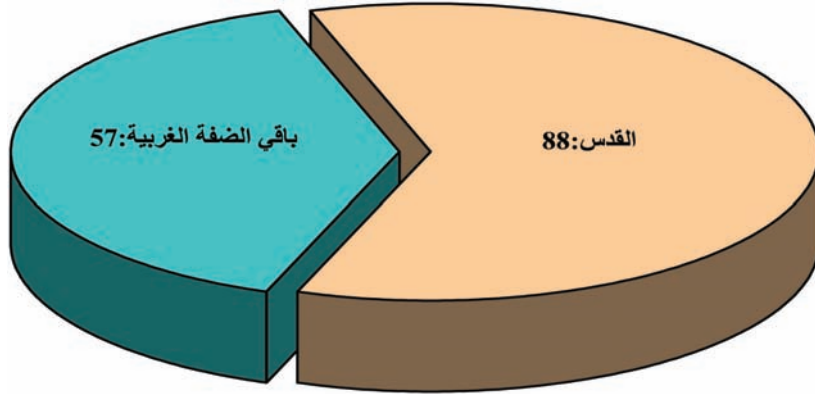
## تاسعاً: هدم المنازل الفلسطينية

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بهدم ما يزيد عن 145 منزلاً فلسطينياً في محافظات الضفة الغربية خلال سنة 2009، تركزت معظمها في محافظة القدس بحجة عدم الترخيص، وتحديداً في قرى القدس الشرقية، حيث تندرج مدينة القدس ضمن السياسة الإسرائيلية المنهجية الرامية لتهويد المدينة وتجريدها من سكانها الفلسطينيين وحرمانهم من البناء. كما تضررت محافظات الضفة الغربية من الهجمة الإسرائيلية الشرسة ضد البناء الفلسطيني، وذلك بحجة عدم الترخيص، حيث تقع هذه البيوت في المنطقة (ج)، وهي المنطقة التي تسيطر عليها "إسرائيل" بشكل كامل بحسب الاتفاقيات المؤقتة مع السلطة. كما وجهت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال سنة 2009 إنذارات إلى أصحاب ما يزيد عن 1,450 منزلاً فلسطينياً إما بوقف العمل في بنائها أو بالإخلاء أو بالهدم، وكانت معظم هذه المنازل في مدينة القدس<sup>127</sup>. ومن ضمن المخططات الإسرائيلية في القدس مخطط ترحيل ما يزيد عن 1,500 فلسطيني من حي البستان في القدس، من أجل بناء "مدينة داود التاريخية" على أنقاضها؛ وترحيل عائلتي



حنون والغاوي المكونة من عشر أسر (55 فرداً) قسراً من منازلهم في حي الشيخ جراح في القدس، بسبب ادعاءات جماعات يهودية ملكيتها للأرض والمنازل التي تقوم عليها.

### هدم المنازل الفلسطينية في الضفة الغربية خلال سنة 2009



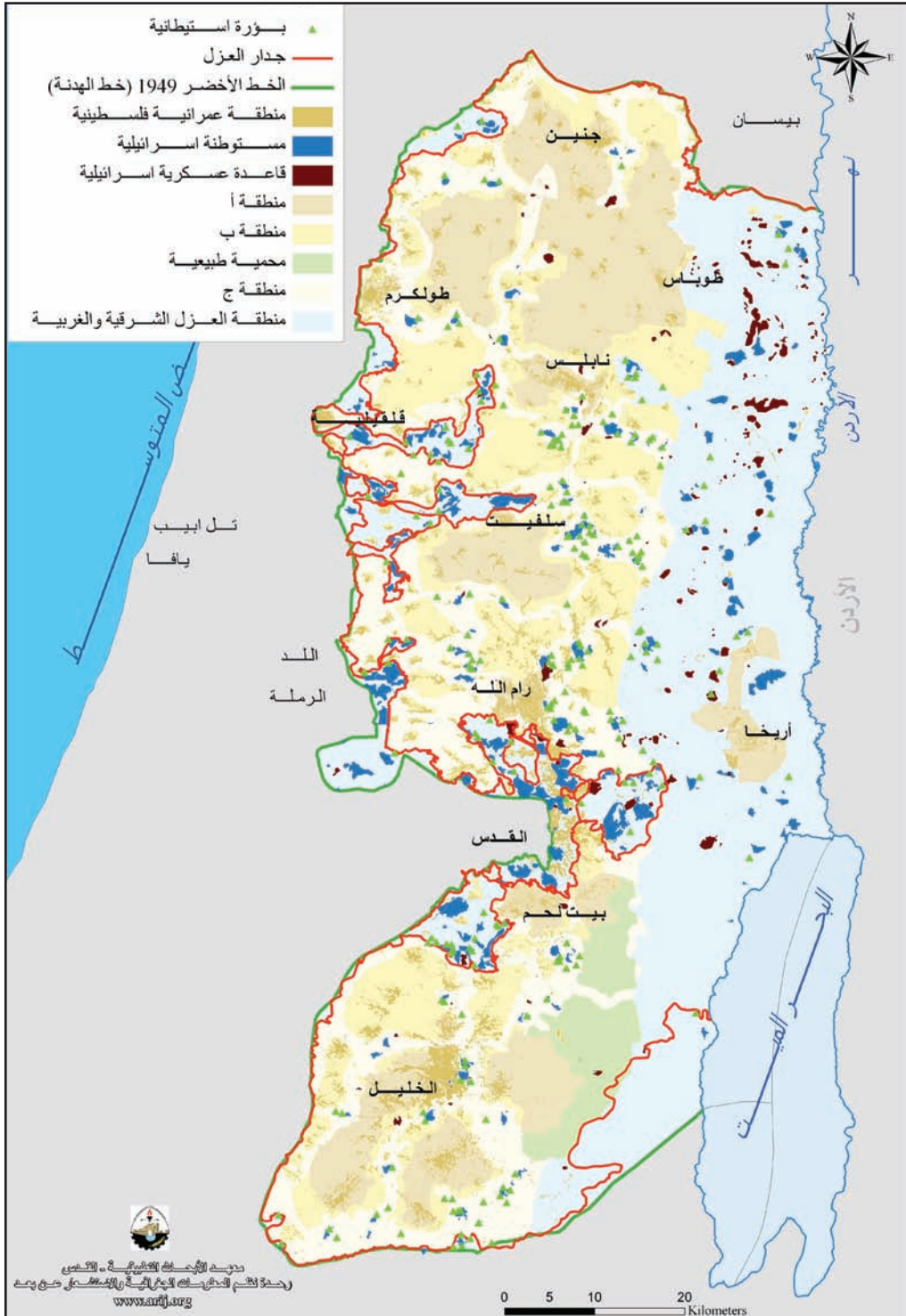
ووفقاً لتقديرات مُتَحَفِّظَة صادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن ما لا يقل عن 28% من مجمل المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة مهددة بالهدم، بذريعة مخالفتها لمعايير التخطيط العمراني الإسرائيلي، وترخيص البناء؛ مما يعني أن أكثر من 60 ألف فلسطيني ستكون منازلهم مهددة بالهدم في أي لحظة<sup>128</sup>.

على الرغم من مرور ثلاث سنوات ونيف على صدور قرار

محكمة لاهاي الدولية سنة 2004، والذي أقرت فيه بعدم شرعية الجدار الفاصل الإسرائيلي، وأوصت بأن تقوم "إسرائيل"

بإزالة الجدار وتعويض الفلسطينيين عن ما لحق بهم من أضرار جراء بنائه<sup>129</sup>، ومن جهة أخرى لم يكن للقاءات السياسية رفيعة المستوى بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني أية أهمية في كبح مخططات الجيش الإسرائيلي، والذي استمر بإجراءاته بشكل منفرد عن كل ما يحدث على الساحة السياسية، حيث كشف النقاب في شهر أيلول/سبتمبر 2007 عن تعديلات كانت قد أقرت في شهر نيسان/أبريل من السنة نفسها على مسار الجدار الفاصل في الضفة الغربية<sup>130</sup>، بخلاف ما تم إقراره في شهر نيسان/أبريل سنة 2006. حيث أظهرت التغييرات الجديدة زيادة في مساحة الأراضي المعزولة خلف الجدار الغربي لتصبح 733 ألف دونم أي زيادة قدرها 32.1% (178 ألف دونم) على ما كانت عليه في سنة 2006. كما بين المسار الجديد للجدار الفاصل زيادة في طول الجدار ليصبح 770 كم، أي بزيادة قدرها 67 كم (9.5%) على ما كان عليه في سنة 2006.

خريطة 6/9: مسار الجدار بحسب المخطط الإسرائيلي - نيسان/ أبريل 2007



وقد جاءت التغييرات الجديدة في مسار الجدار ومساحة الأراضي المعزولة خلفه في منطقتين؛ إحداهما تقع في جنوب شرق الضفة الغربية في منطقة جنوب غور الأردن بمحاذاة المناطق الطبيعية جنوب الضفة الغربية، حيث تمّ إقرار امتداد للجدار من جنوب محافظة الخليل باتجاه الشمال الشرقي، والذي على أثره تمّ إضافة 53.5 كم على طول الجدار هناك، عزل على أثرها 153.78 مليون دونم ما بين امتداد الجدار الجديد والخط الأخضر. كذلك فقد عمدت الإضافة الجديدة لمسار الجدار على عزل جزء من منطقة البحر الميت، حيث تمّ عزل ما مساحته 71 كم (37%) من مجموع 194 كم وهي المساحة الكلية المخصصة للفلسطينيين هناك، وهنا تجدر الإشارة بأن الجيش الإسرائيلي قد قطع الطريق على الفلسطينيين للوصول إلى مناطق البحر الميت في وقت سابق. أما التغيير الآخر فقد ظهر في منطقة شمال غرب رام الله، حيث تمّ إضافة مقطع بطول 13.5 كم ليضمّ مستعمرتي نيلي Nili ونعالیه Na'aleh، وعزل مساحة إضافية قدرها 4,140 دونماً<sup>131</sup>.

كما كشف تقرير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية أن 35 ألف فلسطيني يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية وقيمون في 34 تجمعاً سكنياً؛ سيعيشون في المساحة الواقعة بين الجدار وحدود سنة 1948، ولفت في هذا الصدد إلى أن حوالي 26 ألف فلسطيني في ثمانية تجمعات في بير نبالا وعزون والزاوية؛ سيكونون محاصرين من كل الجوانب بالجدار الذي سيؤدي إلى فصل عائلات بأكملها عن أقاربهم، وتأخير طلاب المدارس والجامعات عن دراستهم في القدس، كما سيمنع المسلمين والمسيحيين من الذهاب إلى الأماكن الدينية في المدينة المقدسة<sup>132</sup>.

إن التغييرات التي يحدثها الجيش الإسرائيلي على الأرض وبشكل مستمر إنما تنم عن عدم الاكتراث بما يجري على الساحة السياسية، بل وعدم الاكتراث بكل الاتفاقيات الموقعة بين "دولة إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويمكن القول، بأن التغييرات التي يحدثها الجيش الإسرائيلي تأتي ضمن سياسة قضم الأرض الفلسطينية قطعة تلو أخرى، مستغلاً تقلبات الأوضاع السياسية على الساحة الفلسطينية، وكذلك تغييرات المناخ الدولي المشحون بالتوتر. وذلك لرسم حدود الدولة اليهودية، من خلال سياسة فرض الأمر الواقع، وبمعزل عن أية دعوات لمباحثات ثنائية أو إقليمية أو دولية لبحث سبل حلّ الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. حتى وإن تمّت هذه المباحثات، فإنها ستقوم على أساس ما هو قائم على الأرض.

من الجدير ذكره هنا بأن العمل على بناء الجدار كان شبه متوقف خلال سنة 2009، حيث لم يقم الجيش الإسرائيلي ببناء مقاطع جديدة عن ما كان عليه الوضع خلال سنة 2008، غير

أن أعمال البناء التمهيدية للجدار كانت مستمرة، ولو بوتيرة ضعيفة، حيث دأب الجيش على تجهيز البنية التحتية المطلوبة لإقامة الجدار الإسمنتي أو السياج العازل في مناطق مختلفة، منها منطقة بيت لحم وجنوب الخليل. وبشكل عام لم تنشأ عن تلك الأعمال التمهيدية أضرار مباشرة لممتلكات المواطنين، غير أن بعضهم قد منع في أوقات مختلفة من حرية الوصول إلى أرضه.

اتسع نطاق الانتهاكات الإسرائيلية لتستهدف القطاع الزراعي الذي يشكل ركيزة أساسية في الاقتصاد الفلسطيني، فبالإضافة إلى مصادرة الآلاف من الأراضي الفلسطينية الزراعية، كانت عملية اقتلاع الأشجار المثمرة

## أحد عشر: اقتلاع الأشجار المثمرة

وتدمير المحاصيل الزراعية من أشد الانتهاكات الإسرائيلية التي شهدها الشعب الفلسطيني سنة 2009. وتبعاً لإحصائية أعدّها معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، تبين أن ما يزيد عن 14 ألف شجرة مثمرة تمّ إما اقتلاعها أو تجريفها أو حرقها خلال سنة 2009 من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، كان معظمها في محافظات الشمال. هذا بالإضافة إلى تجريف المئات من الأشجار المثمرة وتدميرها في قطاع غزة.

تزايدت اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين (سكان المستعمرات) على المزارعين الفلسطينيين في موسم قطف الزيتون، والتي وصلت في سنة 2009 إلى أبشع صورها، كحرق الأشجار المثمرة بالمواد الكيميائية، أو اقتلاعها من جذورها، وسرقة المحصول في المناطق المحاذية للمستعمرات، والاشتباك بالأيدي مع الفلاحين الفلسطينيين على مرأى ومسمع من الجيش الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى تراجع في الموسم، حتى بات لا يغطي الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين في الضفة الغربية. هذا بالإضافة إلى تضاعف حجم خسارة المزارعين الفلسطينيين الذين يعتاشون من عوائد الزيتون.

ولا تقتصر الآثار السلبية الناجمة عن مصادرة الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار المثمرة على قطاع الزراعة والمزارعين فحسب، وإنما يترتب على ذلك أضرار بيئية خطيرة، منها ارتفاع نسبة التلوث في الهواء وانجراف التربة، حيث إن الأشجار تلعب دوراً كبيراً في الحفاظ على البيئة والتوازن الطبيعي في المنطقة المحيطة بها.





## اثنا عشر: الحقوق المائية الفلسطينية

منذ سنة 1967 عملت "إسرائيل" على إحكام وتوسيع سيطرتها على المصادر المائية الفلسطينية، من خلال احتلالها لقطاع غزة والضفة الغربية؛ ففرضت قيوداً على استخدام الفلسطينيين للمياه، وأعلنت الأراضي المحاذية لنهر الأردن مناطق عسكرية مغلقة. كما أنها تقوم باستنزاف ما يقارب 82% من كمية المياه المتجددة سنوياً في الأحواض الجوفية في الضفة، وذلك لسدّ ربع احتياجاتها المائية، بينما تشكل كمية المياه التي يستهلكها الفلسطينيون حوالي 17% من هذه الكمية المتجددة.

تتوفر المياه في الضفة والقطاع من مصدرين أساسيين، هما: المياه السطحية المتمثلة بنهر الأردن، والمياه الجوفية المتمثلة بالحوض الساحلي في قطاع غزة، وأحواض الضفة التي تتشكل من ثلاثة أحواض رئيسية، وهي: الحوض الغربي والحوض الشمالي الشرقي والحوض الشرقي.

قامت "إسرائيل" باستغلال مياه نهر الأردن، من خلال مشاريع نفذت بشكل أحادي الجانب، وبشكل يُخلُّ كثيراً بالحقوق المائية للفلسطينيين والدول المطلة على النهر، ومن أبرز هذه المشاريع الناقل القطري الإسرائيلي، الذي تقوم "إسرائيل" من خلاله بتحويل المياه من بحيرة طبريا إلى صحراء النقب، إضافة إلى قناة الغور الشرقية الأردنية، الأمر الذي تسبب بانخفاض كمية المياه المتدفقة في النهر من 1,250 مليون متر مكعب في السنة في بداية الخمسينيات من القرن العشرين، إلى ما لا يزيد عن 200 مليون متر مكعب في السنة من المياه ذات الجودة المتدنية والملوحة العالية<sup>133</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن حوض نهر الأردن يغطي حوالي 50% من المتطلبات المائية لكل من "إسرائيل" والأردن، بينما لا تزيد تغطيته عن 5% من مجمل احتياجات سورية ولبنان المائية. فكلما حاولت إحدى الدول العربية المطلة على نهر الأردن زيادة استهلاكها من مياه هذا النهر لتلبية احتياجات سكانها، فإنها تجد "إسرائيل" بالمرصاد.

أما بالنسبة للمياه الجوفية فتقدر كمية المياه المتجددة في أحواض الضفة (الحوض الغربي والحوض الشمالي الشرقي والحوض الشرقي) بحوالي 679 مليون متر مكعب<sup>134</sup>. هذا ويعدّ الحوض الغربي الأكبر بين هذه الأحواض، وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 80% من مناطق تغذية هذا الحوض تقع ضمن حدود الضفة الغربية، بينما 80% من مناطق التخزين تقع ضمن حدود الأرض التي استولت عليها "إسرائيل" سنة 1948، مما يجعل هذا الحوض مشتركاً بين الضفة و"إسرائيل". أما الحوض الشمالي الشرقي فتقع أغلب مناطق التغذية لهذا الحوض في الضفة. في حين تعتبر مياه الحوض الشرقي مياه وطنية فلسطينية، حيث لا تتصل بأي من الأحواض الجوفية المشتركة مع "إسرائيل"، كما أن مناطق التغذية لهذا الخزان تقع في الضفة الغربية فقط.



خريطة 6/10: المشاريع المقترحة والمنفذة لاستغلال مياه نهر الأردن



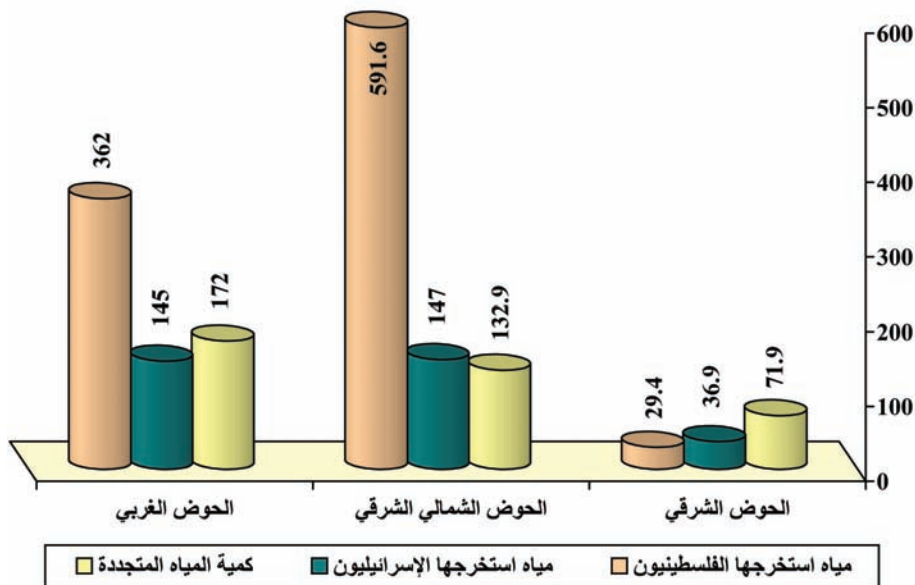
وعلى الرغم من هذه الحقائق يقوم الإسرائيليون باستغلال الجزء الأكبر من مياه هذه الأحواض. والجدول 6/5 يبين كميات المياه المتجددة في الأحواض الجوفية، والفرق بين الكميات المستهلكة من قبل الإسرائيليين والفلسطينيين.

أما في قطاع غزة فالأمر يتعدى ذلك، فقد أدى قيام "إسرائيل" باستنزاف الحوض الجوفي الساحلي إلى انخفاض حاد في منسوب المياه الجوفية، وإلى تدهور نوعية المياه. حيث تشير الدراسات إلى أن مستويات الملوحة في الحوض الجوفي أصبحت تفوق المعدل الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية، والمحدد بـ 250 ملليغراماً للتر الواحد.

**جدول 6/5: كميات المياه المتجددة في الأحواض الجوفية والفرق بين الكميات المستخرجة من قبل الإسرائيليين والفلسطينيين**

الأحواض الجوفية	مياه استخرجها الفلسطينيون	مياه استخرجها الإسرائيليون	كمية المياه المتجددة
الحوض الشرقي	71.9	132.9	172
الحوض الشمالي الشرقي	36.9	147	145
الحوض الغربي	29.4	591.6	362

**كميات المياه المتجددة في الأحواض الجوفية والفرق بين الكميات المستخرجة من قبل الإسرائيليين والفلسطينيين**



ونتيجة استنزاف "إسرائيل" للأحواض الجوفية والقيود المفروضة على حفر الآبار وتأهيلها، تقلصت كمية المياه التي يستخرجها الفلسطينيون خلال العشر سنوات الماضية إلى أقل من الكمية التي نصّت عليها اتفاقية أوسلو. حيث كان الفلسطينيون يستخرجون 138 مليون متر مكعب من المياه في الأحواض الجوفية في سنة 1999، غير أن هذه الكمية انخفضت لتصل إلى 113 مليون متر مكعب في سنة 2007<sup>135</sup>. وتفيد أرقام "سلطة المياه الفلسطينية" بأن إجمالي ما استخرجه الفلسطينيون في عام 2008 بلغ 84 مليون متر مكعب، وإن النقص يرجع إلى مشكلات التشغيل في بعض الآبار، وإلى انخفاض في مستوى منسوب الماء، بسبب إفراط "إسرائيل" في استخراج المياه وانخفاض المعدل السنوي لسقوط الأمطار<sup>136</sup>.

**جدول 6/6: كميات المياه المستخرجة من الأحواض الجوفية من قبل الفلسطينيين خلال سنتي 1999 و2007<sup>137</sup>**

كمية المياه المستخرجة		حصة المياه حسب اتفاقية أوسلو	الأحواض الجوفية
2007	1999		
27.9	29.4	22	الحوض الغربي
26.8	36.9	42	الحوض الشمالي الشرقي
58.8	71.9	74.5	الحوض الشرقي

ومن ناحية أخرى، وبموجب اتفاقية أوسلو تمّ الاتفاق على تزويد الفلسطينيين بكميات إضافية تقدر بحوالي 28.6 مليون متر مكعب من المياه سنوياً، بحيث تُستخرج من الحوض الجوفي الشرقي. ولكن "إسرائيل" لم تفّ بالتزاماتها، وعملت على تزويدهم بما لا يزيد عن 15 مليون متر مكعب. ومن الجدير بالذكر أن هنالك شكوكاً حول إمكانية استخراج كميات المياه التي تمّ الاتفاق عليها من الحوض الشرقي، وذلك بسبب انخفاض مستوى سطح الماء بمعدل يزيد عن 25 متراً في السنة، مما يندرج بالخطر حول كمية المياه المتجددة في هذا الحوض.

ونتيجة لسياسة "إسرائيل" المائية، اتسعت الفجوة بين كمية المياه المتاحة وحجم الطلب المتزايد على المياه، نتيجة زيادة عدد السكان، والتطور الحضري في كافة المناطق الفلسطينية. فما زالت معظم المناطق الفلسطينية تعاني من نقص كبير في كمية المياه، حيث لم يطرأ أيّ تغيير يذكر على كميات المياه المتوفرة للفلسطينيين منذ اتفاقية أوسلو، انظر الجدول التالي:



جدول 6/7: معدلات تزويد المياه وكمية العجز (بالمليون متر مكعب)<sup>138</sup>

السنة	الكمية المتوفرة	كمية العجز	كمية العجز الفعلي
2005	75	41.18	-
2006	79.3	42.18	-
2007	84.5	33.98	61.46
2008	88.58	34.64	62.38

إن معدل استهلاك المياه للفرد الفلسطيني لم يتجاوز حدود 73 لتراً في اليوم خلال سنة 2008. ويعدّ هذا المقدار متدنياً، إذ لا يتعدى أكثر من 53% من الحد الأدنى الموصى به عالمياً، والبالغ 150 لتراً للفرد في اليوم. علماً بأن أكثر من نصف التجمعات الفلسطينية الريفية لم يتجاوز معدل الاستهلاك فيها حدود 50 لتراً للفرد في اليوم. ويتجسد التباين الكبير في توفر مصادر المياه بين الضفة والقطاع من جهة و"إسرائيل" من جهة أخرى، من خلال كمية المياه التي يستهلكها الشخص الإسرائيلي، والتي تقدر بحوالي أربعة أضعاف الكمية التي يحصل عليها الشخص الفلسطيني، حيث يبلغ معدل نصيب الفرد الإسرائيلي 300 لتر في اليوم. وخلال سنة 2008 بلغت كمية المياه المزودة للفلسطينيين في محافظات الضفة الغربية حوالي 88.5 مليون متر مكعب، في حين تقدر كمية المياه المطلوبة بحوالي 121 مليون متر مكعب، وذلك استناداً إلى الحد الأدنى الموصى به عالمياً.

ومن الملاحظ أن محافظات الضفة الغربية لا تعتمد بشكل كلي على مصادر المياه الذاتية في تزويد السكان بالكميات المطلوبة من مياه الشرب، ويعود هذا إلى عدم كفاية كميات المياه المنتجة من الآبار الجوفية والينابيع، بالإضافة إلى عدم وجود مصادر أخرى للتزويد. لذلك، تلجأ سلطة المياه الفلسطينية إلى شراء كميات إضافية من المياه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) Mekorot لسد العجز في كمية المياه المزودة. وتجدر الإشارة إلى أن مصادر المياه المشتراة تأتي من ثلاثة مصادر رئيسية، وهي: آبار دائرة مياه الضفة الغربية وهي آبار فلسطينية ما تزال تحت إدارة الجانب الإسرائيلي، والآبار الإسرائيلية التي تم حفرها في الضفة الغربية بعد احتلالها سنة 1967، وشركة المياه الإسرائيلية من داخل الخط الأخضر. ومن الملاحظ أنه منذ توقيع اتفاقية أوسلو كان هناك زيادة في المياه المشتراة من ميكروت، حيث شكلت ما يزيد عن 53% من المجموع الكلي للمياه المزودة في سنة 2008.

ومن ناحية أخرى ما زال أكثر من 9% من سكان الضفة الغربية يعيشون في 134 تجمعاً فلسطينياً يفتقرون إلى شبكات المياه العامة، بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك 15% من السكان الذين يعيشون ضمن التجمعات المخدومة بشبكة المياه لا يحصلون على خدمات تزويد المياه، حيث يعتمد



سكان هذه التجمعات على الوسائل التقليدية للحصول على المياه، مثل شراء المياه بالصهاريج أو جمع مياه الأمطار أو استخدام الينابيع المجاورة.

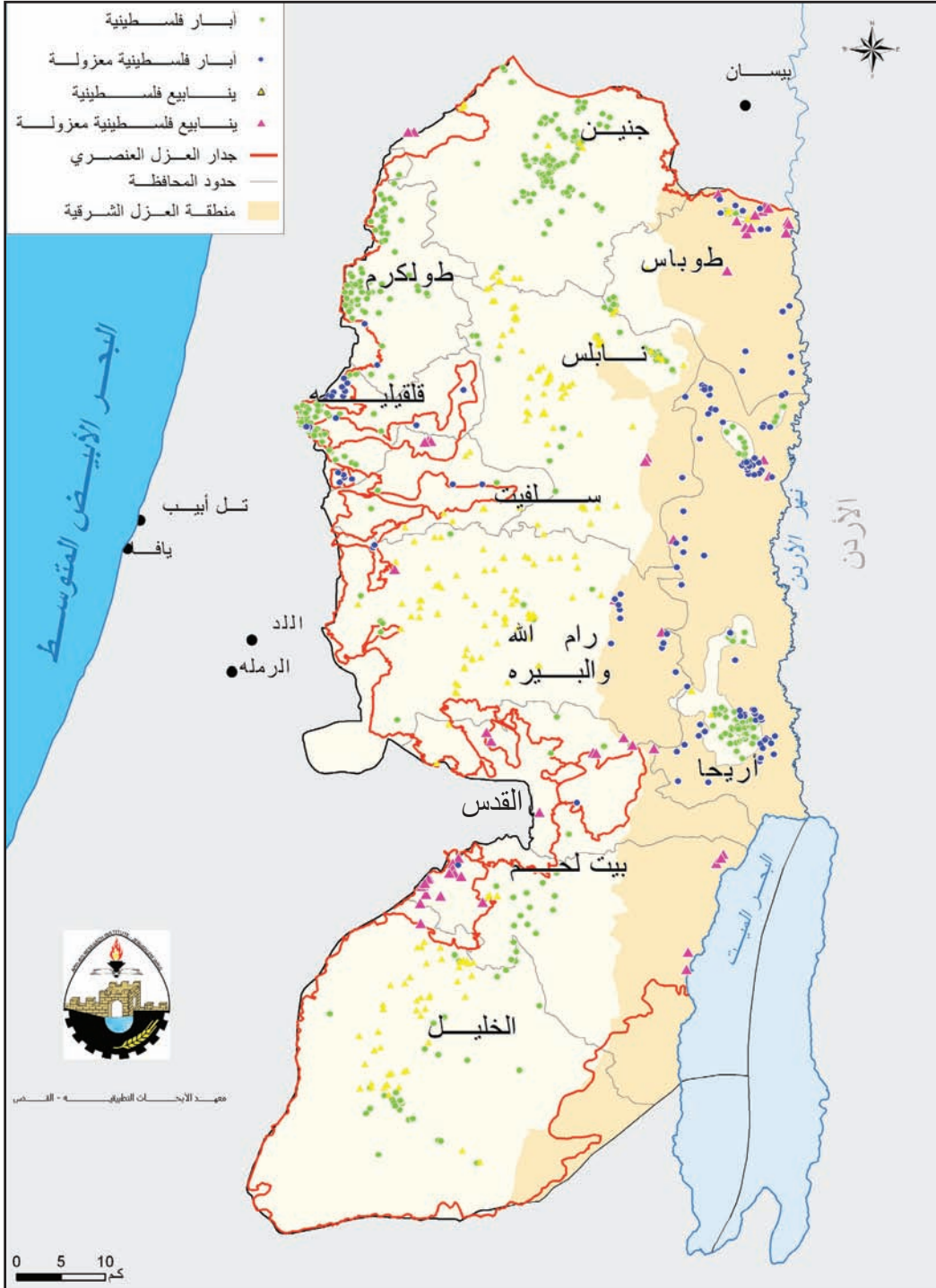
أما على صعيد تطوير مصادر المياه وإدارتها فلم تتمكن السلطة الفلسطينية من إدارة مصادرها بشكل متكامل. فبحسب المادة 40 من اتفاقية أوسلو تخضع جميع المشاريع التطويرية لقطاعي المياه والصرف الصحي داخل الضفة الغربية وقطاع غزة لموافقة لجنة المياه الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة. غير أن هذه اللجنة ومنذ تشكيلها تعرضت لانتقادات عديدة، حيث إن القرار النهائي حول مشاريع العمل في حقل المياه في المناطق الفلسطينية المحتلة، خاصة المناطق (ب) و(ج) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، يرجع وبشكل نهائي إلى ضابط المياه الموجود في الإدارة المدنية الإسرائيلية، والذي يستند في قراراته على مرجعية إدارات إسرائيلية للموافقة على أي مشروع. وعليه، فقد تمّ منع الجانب الفلسطيني من تنفيذ التزاماته، فمنذ توقيع اتفاقية أوسلو تمّ الموافقة على ما نسبته 57% من مجموع المشاريع الفلسطينية التي قُدمت إلى لجنة المياه المشتركة، في حين تمّ تعليق وتجميد حوالي 143 مشروعاً، ورفض 22 مشروعاً في مجال تحسين خدمات البنية التحتية الأساسية للتجمعات السكانية الفلسطينية، بسبب عدم موافقة لجنة المياه المشتركة على تلك المشاريع لأسباب تدّعي أنها أمنية أو تقنية. أما بالنسبة للمشاريع المتعلقة بحفر الآبار فقد تمّ الموافقة على 65 مشروعاً من أصل 202، غير أن عدد المشاريع التي تمّ تنفيذها على أرض الواقع بلغ 38 مشروعاً فقط. في حين لا تحتاج مشاريع المياه الإسرائيلية للمستعمرات غير القانونية في المناطق الفلسطينية إلى موافقة لجنة المياه المشتركة، حيث احتفظت "إسرائيل" بمسؤوليتها عن شبكات المياه والصرف في مستعمرات الضفة الغربية في أثناء الفترة الانتقالية.

ومن ناحية أخرى، فإن القيود الأمنية والعسكرية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية تشكل عائقاً حقيقياً أمام قدرة الفلسطينيين على إدارة مصادره المائية واستخدامها. فـ"إسرائيل" شرعت ببناء جدار الفصل لتبتلع 13% من مساحة الضفة الغربية، بما في ذلك من آبار المياه الفلسطينية والينابيع، الأمر الذي سيحول دون استخدامها من قبل الفلسطينيين أو على الأقل فرض قيود صارمة على استخدامها، حيث سيتمّ عزل 31 بئراً ارتوازيّاً تنتج سنوياً 4.5 ملايين متر مكعب. هذا بالإضافة إلى سيطرتها على شرق الضفة الغربية الذي أعلنت "إسرائيل" بأنها مناطق عسكرية مغلقة، حيث تضم هذه المناطق 105 آبار ارتوازية و30 نبعاً (انظر خريطة 6/11).

وبالتالي، فإن انعدام التنسيق، والممارسات التي تقوم بها لجنة المياه المشتركة، والقوانين التي تضعها الإدارة المدنية على التخطيط والاستثمار، بالإضافة إلى القيود الأمنية والعسكرية التي تفرضها "إسرائيل"؛ أدت إلى تدهور الوضع المائي، وعدم القدرة على تطوير مصادر المياه، وتقديم الخدمات لأبناء الأرض من الفلسطينيين.



خريطة 6/11: الآبار والينابيع الفلسطينية المعزولة خلف جدار الفصل العنصري ومنطقة العزل الشرقية



أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي في 2009/9/16

أنه شرع بإزالة مئة حاجز عسكري في الضفة الغربية، بناء على توجيهات من وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك<sup>139</sup>، وفي أعقاب تقييم

أمني أجراه قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي، ورئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي جابي أشكنازي Gabi Ashkenazi. وادعى الناطق العسكري باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي أن قرار إزالة الحواجز العسكرية يعدّ "استمراراً لسياسة الحكومة الإسرائيلية في تحسين الأوضاع الاقتصادية في المنطقة، مع الحفاظ على المرونة العملية للجيش الإسرائيلي وقوى الأمن الإسرائيلية".

وتتلخص حقيقة الأمر بأن ما تقوم به "إسرائيل" هو مجرد ادعاءات سياسية إعلامية، حيث إن الحواجز التي أعلنت "إسرائيل" عن إزالتها ما زالت قائمة على أرض الواقع، غير أن تصنيفها الإداري قد تغير، بحيث أصبحت تعرف باسم "حواجز طيارة"، وفي نهاية 2009 بلغ عدد الحواجز الإسرائيلية بمختلف أنواعها 617 حاجزاً؛ منها 78 حاجزاً ثابتاً، و17 حاجزاً طياراً، و71 برج حراسة، و113 بوابة زراعية، و155 حاجزاً إسمنتياً وبوابة حديدية، و183 ساتراً ترابياً<sup>140</sup>.

وكل هذه الحواجز تسهم بشكل مباشر في الحدّ من حرية التنقل والحركة للمواطنين الفلسطينيين ما بين المدن أو باتجاه أراضيهم الزراعية، وخصوصاً تلك الواقعة على الجدار، ويعدّ حاجز وادي النار، والمعروف باسم حاجز الكونتير، والذي يشكل نقطة الفصل الكامل ما بين شمال الضفة الغربية وجنوبها أكبر عائق أمام تحرك الفلسطينيين.

وأشار تقرير أعده المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن 65% من الطرق الرئيسية مغلقة أو يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي، بما يعادل حوالي 500 كم من الطرق<sup>141</sup>.

تعرضت محافظات قطاع غزة للاجتياح وللاستهداف الإسرائيلي المتكرر خلال السنوات الماضية، وخصوصاً بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في 2000/9/28، وتزايد

الأمر حصاراً وحرباً ودماراً بعد فوز حماس في الانتخابات مطلع سنة 2006، وبعد سيطرة حماس على القطاع في منتصف 2007.

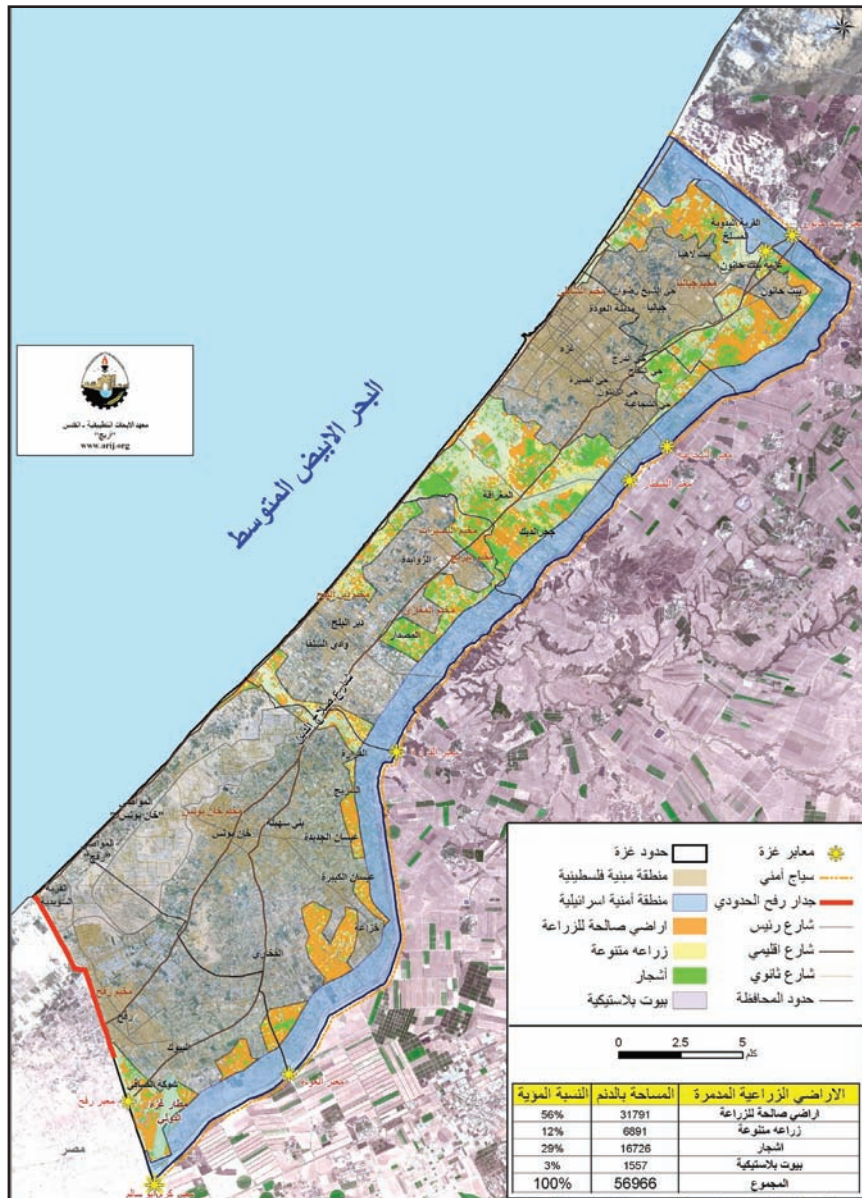
## أربعة عشر: قطاع غزة والاحتلال الإسرائيلي



## 1. تدمير الأراضي الزراعية:

في تحليل لما بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والتي شنتها "إسرائيل" في 2008/12/27 وحتى 2009/1/18، أشارت التقارير إلى أن الغارات الجوية الإسرائيلية المكثفة، وما قامت به الأليات والجرافات الإسرائيلية من دمار وخراب، ومجمل العملية العسكرية في القطاع؛ أدت إلى تدمير ما يقارب 57 كم<sup>2</sup> من الأراضي الزراعية في قطاع غزة، والتي تبلغ 196 كم<sup>2</sup>، أي ما نسبته 29%، من المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في القطاع<sup>142</sup>.

### خريطة 6/12: المساحات الزراعية التي دمرتها "إسرائيل" خلال اجتياحها الأخير لقطاع غزة





## 2. تدمير البنية التحتية:

خلال فترة الحرب التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة في الفترة ما بين 2008/12/27 وحتى 2009/1/18، قامت طائرات وجرافات الاحتلال الإسرائيلي بتدمير 5,356 مبنى فلسطينياً تحتوي على 7,878 وحدة سكنية، وتشريد الآلاف من منازلهم بحسب تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 2009<sup>143</sup>، وبلغ عدد المباني الفلسطينية التي تعرضت لأضرار جسيمة جراء الاعتداء الإسرائيلي الأخير ما يزيد عن 16 ألف مبنى في القطاع، تركز معظمها في المحافظات الشمالية والوسطى، هذا بالإضافة إلى تدمير الكثير من المدارس والمنشآت الصناعية والتجارية والعامّة.

## 3. سيطرة "إسرائيل" على 24% من مساحة القطاع:

أعلنت قوات الاحتلال الإسرائيلي في 2007/6/28 عن إعادة ترسيم المنطقة العازلة على طول امتداد الحدود الشمالية والشرقية لقطاع غزة بطول 58 كم<sup>144</sup>، حيث تمّ توسيع عرض المنطقة الأمنية للمرة الثانية، وبشكل أحادي الجانب من قبل "إسرائيل"، لمسافة 1.5 كم في الجانب الفلسطيني على طول الشريط الحدودي للقطاع، بدءاً من أقصى الشمال الغربي وانتهاءً بمعبر كرم أبو سالم في الجنوب الشرقي.

ويأتي ذلك التغيير خلافاً لما نصّ عليه اتفاق أوسلو في سنة 1994 بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، والذي تمّ على إثره تحديد عرض المنطقة العازلة بـ 500 متر على طول 58 كم، بداية من الحدود الشمالية الغربية للقطاع وحتى منطقة شرق رفح في الجنوب. غير أنه مع اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية سنة 2000 قامت "إسرائيل" بتوسيع عرض المنطقة العازلة، والتي تراوحت بمساحات مختلفة تمّ تحديدها في أيلول/سبتمبر 2005 إثر الانسحاب (إعادة الانتشار) الإسرائيلي من القطاع، حيث أضحى عرض مساحة منطقة العزل يتراوح ما بين 600-1,000 متر.

هذا، وقد كانت "إسرائيل" قد أعدت خطة على إثر الانسحاب (إعادة الانتشار) في سنة 2005 لإقامة منطقة أمنية بعرض خمسة كيلومترات على طول الشريط الحدودي المحيط بقطاع غزة، حيث تطلب ذلك إخلاء مناطق سكنية فلسطينية شمال القطاع، منها بيت لاهيا وبيت حانون، إلا أن الخطة لم يتمّ تطبيقها، حتى عادت قوات الاحتلال الإسرائيلي بمرسوم جديد لهذه الخطة في أواخر شهر حزيران/يونيو 2007.

وفي دراسة تحليلية لمعهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، تبين أن مساحة المنطقة العازلة/الأمنية التي تنوي "إسرائيل" إقامتها على طول الشريط الحدودي في القطاع ستقتطع 87 كم<sup>2</sup>، منها 29 كم<sup>2</sup> كانت "إسرائيل" قد أحكمت السيطرة عليها فور اتفاقيات أوسلو الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي سنة 1994، والتي توسعت لاحقاً عقب الانسحاب الإسرائيلي (إعادة الانتشار) في سنة 2005 إلى 61 كم<sup>2</sup>، وإذا تمّ تحقيق الخطة الإسرائيلية، كما يرغبون، فإنها ستسيطر





على 24% من مساحة القطاع البالغة 362 كم<sup>2</sup>، ليكون ما تبقى 275 كم<sup>2</sup> للفلسطينيين البالغ عددهم حوالي 1.5 مليون نسمة، أي بكثافة سكانية تبلغ 5,447 شخص لكل كيلومتر مربع وهي النسبة الأعلى في العالم.

### خريطة 6/13: منطقة العزل تحت السيطرة الإسرائيلية في قطاع غزة



**خازمة** واصلت السلطات الإسرائيلية تطبيق سياستها الهادفة لتهويد مدينة القدس، والسيطرة على المسجد الأقصى بوتيرة متسارعة خلال سنة 2009. وظهرت مخاوف عديدة في الفترة الأخيرة، من تحضير الاحتلال لتقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود. وتمّ تسجيل ارتفاع كبير في عدد الاقتحامات التي ينفذها المتطرفون اليهود والشخصيات الرسمية والأجهزة الأمنية الإسرائيلية للمسجد الأقصى. وقد شهدت سنة 2009 ارتفاع الوتيرة المتسارعة للحفريات أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه، حيث بلغ مجموع مواقع هذه الحفريات نحو 25 موقعاً.

وتتضاعف معاناة أهل القدس مع حرمانهم من رخص البناء، وهدم منازلهم، إذ إن هناك نحو ثمانية آلاف منزل مهدد بالهدم، من بينها مئات المنازل في حي البستان، ضمن مخطط لفسح المجال لبناء "مدينة داود التاريخية".

إن تعزز وتيرة بناء المستعمرات، في مدينة القدس بشكل خاص؛ منذ وصول نتنياهو إلى سدة الحكم، الذي أقرّ بناء أكثر من 19,100 وحدة سكنية، 81% منها في مستعمرات القدس؛ يشير إلى مدى خطورة مشروع التهويد الذي يجري تنفيذه. كما أن وجود 199 مستعمرة إسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك 34 مستعمرة إسرائيلية شرق القدس، بالإضافة إلى 232 بؤرة استيطانية إسرائيلية؛ يدل على مدى صعوبة تحقيق أية تسوية تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية حقيقية مترابطة، وذات سيادة فعلية على أرضها.

وهكذا، فإن مشروع التهويد، وتغيير معالم الأرض والسكان، وخصوصاً في القدس، ما زال يسير بشكل حثيث، ويسابق الزمن، ليفرض الشكل النهائي لأي تسوية سياسية محتملة. وفي الوقت نفسه، ما زال أداء السلطة الفلسطينية مرتبكاً في مواجهة هذه التحديات، كما أن الضعف العربي والإسلامي وعدم الاكتراث الدولي يُغري الطرف الإسرائيلي بالمضي في المزيد من العدوان على الأرض والمقدسات.



## هوامش الفصل السادس

- <sup>1</sup> يديعوت أحرونوت، 2009/7/30.
- <sup>2</sup> محمد عواد، إقامة الهيكل المزعوم: إعلان الحرب الدينية (عمّان: اللجنة الملكية لشؤون القدس، 2004)، ص 57.
- ويبدو أن نتائهاو قد تعلم شيئاً من واقعية شارون بهذا الشأن، فخلا بيان السياسات لحكومته الحالية من أية تعهدات بشأن "جبل المعبد"، بل إنه أصبح ينكر عملياً وجود مثل هذه الحفريات كما فعل في 2009/10/12، مع أنه يشدد على ضرورة "تطوير منطقة جبل المعبد" كما فعل في خطاب "ذكرى توحيد القدس" في 2009/5/24.
- <sup>3</sup> موقع مدينة القدس، مؤسسة القدس الدولية، 2009/6/23، انظر: <http://www.alquds-online.org/index.php?s=7&ss=news&id=2401>
- <sup>4</sup> وكالة وفا، 2009/7/26، انظر: <http://arabic.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=46990>
- <sup>5</sup> عبد الله ابحيص وآخرون، عين على الأقصى: تقرير توثيقي استقرائي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2008/8/21-2009/8/21 (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2009)، ص 51.
- <sup>6</sup> المرجع نفسه، ص 28.
- <sup>7</sup> تعلن سلطة الآثار على موقعها باللغتين العبرية والإنجليزية معظم تفاصيل هذه الحفريات، وتخصص لذلك دورية إلكترونية محكمة اسمها "دورية الحفريات ومسح الأراضي في إسرائيل"، وهي في العادة لا تعتمد التكتّم على الحفريات، لكن الإعلام العربي لا يصل عادة إلى مثل هذه المصادر، وبالتالي تتكاثر فيه عناوين "الكشف" عن حفريات "جديدة" في كل مرة يجري فيها أي تطور على هذه الحفريات. علاوة على ذلك، تفتح سلطة الآثار الصهيونية باب المشاركة لعلماء الآثار وهواته من داخل الدولة وخارجها، وتتيح لهم فرصة معيشة أعمالها في هذه الحفريات، مقابل مبلغ مالي محدد، وهي تعتمد ذلك كأحد مصادر تمويل هذه الحفريات، لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى موقع هذه الدورية على الإنترنت: [www.hadashot-esi.org.il](http://www.hadashot-esi.org.il)
- <sup>8</sup> *The Jerusalem Post*, 28/3/2008.
- <sup>9</sup> انظر: هآرتس، 2009/11/30. ويشير المقال ذاته إلى أن هذا التاريخ يوافق "نبوءة" قديمة لأحد رجال الدين اليهود في القرن الـ18، والتي تنبأ فيها بموعد إعادة بناء "المعبد الثالث" اعتماداً على اكتمال البناء الثالث لهذا الكنيس، في: <http://www.haaretz.com/hasen/spages/1131599.html>
- <sup>10</sup> عبد الله ابحيص وآخرون، مرجع سابق، ص 28.
- <sup>11</sup> المرجع نفسه، ص 94.
- <sup>12</sup> مدينة القدس، 2009/6/11، انظر: <http://www.alquds-online.org/index.php?s=news&cat=&id=2328>
- <sup>13</sup> موقع فلسطينيو 48، 2009/8/19، انظر: <http://www.pls48.net/default.asp?ID=49910>
- <sup>14</sup> مدينة القدس، 2009/10/11، انظر: <http://www.alquds-online.org/index.php?s=7&ss=news&id=3366>
- <sup>15</sup> مدينة القدس، 2009/10/25، انظر: <http://www.alquds-online.org/index.php?s=news&cat=&id=3470>
- <sup>16</sup> مدينة القدس، 2010/10/5، انظر: <http://www.alquds-online.org/index.php?s=7&ss=news&id=3308>
- <sup>17</sup> مقابلة مع عبد الله الثاني، الملك الأردني، هآرتس، 2009/10/8، انظر: <http://www.haaretz.com/hasen/spages/1119633.html>
- <sup>18</sup> بي بي سي، 2009/10/9، انظر: [http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2009/10/091008\\_ra\\_press\\_09\\_october\\_09\\_tc2.shtml](http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2009/10/091008_ra_press_09_october_09_tc2.shtml)



<sup>19</sup> مست أوامر الإبعاد هذه الشيخ كمال الخطيب نائب رئيس الحركة الإسلامية في أراضي 48، والشيخ علي أبو شيخة مستشار الحركة الإسلامية لشؤون القدس والمسجد الأقصى، والشيخ عكرمة صبري رئيس الهيئة الإسلامية العليا وخطيب المسجد الأقصى، والشيخ مصطفى أبو زهرة عضو مجلس الأوقاف الإسلامية، والقيادي حاتم عبد القادر مسؤول ملف القدس في حركة فتح، فضلاً عن القرارات التي سبقت هذه الفترة بإبعاد الشيخ رائد صلاح عن البلدة القديمة للقدس، ومن ثم عن القدس بكاملها.

<sup>20</sup> [http://www.foraqa.com/content/news/archive.php?subaction=showfull&id=1248545915&archive=1249204342&start\\_from=&ucat=1&](http://www.foraqa.com/content/news/archive.php?subaction=showfull&id=1248545915&archive=1249204342&start_from=&ucat=1&)

<sup>21</sup> إدارة الإعلام والمعلومات في مؤسسة القدس الدولية، القدس... حصاد الأربعين (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2008)، ص 44-46.

<sup>22</sup> Donald Macintyre, The Man Who Sold Jerusalem, *The Independent* newspaper, London, 10/5/2005, <http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/the-man-who-sold-jerusalem-490146.html>

<sup>23</sup> مدينة القدس، 2009/8/9، انظر: <http://www.alquds-online.org/index.php?s=news&id=2874>

<sup>24</sup> القدس، 2010/1/7.

<sup>25</sup> موقع الكنيسة السقيلية، 2010/10/14، انظر: <http://sqlb-church.com/archives/974>

<sup>26</sup> الشرق الأوسط، 2009/1/6.

<sup>27</sup> فلسطين، 2009/12/4.

<sup>28</sup> مدينة القدس، 2009/12/4، انظر: <http://www.alquds-online.org/index.php?s=news&id=3770>

<sup>29</sup> رؤوف أبو جابر، لماذا لم يوضع القانون رقم 27 لسنة 1958 موضع التنفيذ، منذ إصداره وحتى تاريخه؟!، موقع الجمعية الأرثوذكسية، انظر: <http://www.orthodoxsoc.org/>

<sup>30</sup> جريدة السوسنة، عمان، 2009/11/14، انظر:

<http://www.assawsana.com/home.asp?mode=more&CatID=66&NewsID=34557&wrID=0>

<sup>31</sup> الغد، 2009/11/27.

<sup>32</sup> فلسطين، 2009/8/17.

<sup>33</sup> وكالة معاً، 2009/12/11.

<sup>34</sup> مؤسسة التضامن الدولي، الانتهاكات الإسرائيلية ضدّ المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين خلال العام 2009، منشور في موقع شبكة فلسطين للإعلام والمعلومات بعنوان: المدينة المقدسة الأشد استهدافاً في الضفة وانتهاكات جسام على مقدسات غزة، 2010/1/3، انظر: <http://palst.ps/news.php?action=view&id=1216>

<sup>35</sup> الإطار العام لأكية إعمار غزة، وزارة الأشغال العامة والإسكان، السلطة الوطنية الفلسطينية، شباط/فبراير 2009، انظر: <http://www.mpwh.ps/wp-content/uploads/reconstruction.pdf>

<sup>36</sup> مؤسسة التضامن الدولي، الانتهاكات الإسرائيلية ضدّ المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين خلال 2009.

<sup>37</sup> يشكل "معهد القدس لأبحاث إسرائيل" المصدر الوحيد للإحصاءات الميدانية التفصيلية حول المدينة، وهو يدرس المؤشرات الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي، ويضيف نتائج مسوحاته الخاصة، إلا أنه بطيء في الإفراج عن المعلومات، فهو أصدر في سنة 2009 كتابه الإحصائي السنوي لسنة 2008 الذي يتناول بدوره المؤشرات الإحصائية لسنة 2007، وهذا ما يجعلنا مضطرين لاعتماد أرقام سنة 2007 في هذا البحث.

<sup>38</sup> حملة مناهضة المخطط الهيكلية 2000 لمدينة القدس، "السكان والمجتمع"، في الخطة الهيكلية المحلية - أورشليم القدس 2000، ترجمة غير رسمية (القدس: المركز الفلسطيني للإرشاد (PCC))، انظر:

[http://www.pcc-jer.org/arabic/Publication/jerusalem\\_master\\_plan/CHAP7.pdf](http://www.pcc-jer.org/arabic/Publication/jerusalem_master_plan/CHAP7.pdf)

<sup>39</sup> The Jerusalem Institute for Israel Studies (JIIS), *Statistical Year Book of Jerusalem 2008* (Jerusalem: JIIS, 2009), table III/1, [http://jiis.org/upload/yearbook/2007\\_8/shnaton%20C0106.pdf](http://jiis.org/upload/yearbook/2007_8/shnaton%20C0106.pdf)



Ibid.<sup>40</sup>

Ibid.<sup>41</sup>

Ibid., table III/4, [http://jiis.org/upload/yearbook/2007\\_8/shnaton%20C0406.pdf](http://jiis.org/upload/yearbook/2007_8/shnaton%20C0406.pdf)<sup>42</sup>

Ibid., table III/3, [http://jiis.org/upload/yearbook/2007\\_8/shnaton%20C0306.pdf](http://jiis.org/upload/yearbook/2007_8/shnaton%20C0306.pdf)<sup>43</sup>

Ibid., table III/6, [http://jiis.org/upload/yearbook/2007\\_8/shnaton%20C0606.pdf](http://jiis.org/upload/yearbook/2007_8/shnaton%20C0606.pdf)<sup>44</sup>

Ibid., table III/11. [http://jiis.org/upload/yearbook/2007\\_8/shnaton%20C1107.pdf](http://jiis.org/upload/yearbook/2007_8/shnaton%20C1107.pdf)<sup>45</sup>

ملاحظة: يميل العمر الوسيط للسكان اليهود في المدينة إلى الزيادة، إذ ازداد بمقدار 0.7 نقطة في الفترة بين 1997-2007، فيما يميل العمر الوسيط لدى السكان الفلسطينيين للانخفاض، إذ انخفض بمقدار 0.8 نقطة خلال الفترة ذاتها.

Ibid., table III/17. [http://jiis.org/upload/yearbook/2007\\_8/shnaton%20C1706.pdf](http://jiis.org/upload/yearbook/2007_8/shnaton%20C1706.pdf)<sup>46</sup>

لا يحمل المقدسيون "هويات" بمعنى إثبات جنسية، بل يحملون بطاقات إقامة دائمة تسمح لهم بالإقامة والعمل في القدس والأراضي المحتلة سنة 1948، وتجدد هذه الإقامة كل عشر سنوات بموافقة وزير الداخلية الصهيوني، وإطلاق اسم الهويات لا يخدم توضيح هذه الحالة القانونية الفريدة والظالمة.

هارتس، 2009/12/2.<sup>48</sup>

Jiis, *Statistical Year Book of Jerusalem 2008*, table III/5, [http://jiis.org/upload/yearbook/2007\\_8/shnaton%20C0506.pdf](http://jiis.org/upload/yearbook/2007_8/shnaton%20C0506.pdf)<sup>49</sup>

مسلم أبو حلو، "تحديات التنمية في إقليم القدس، في ظل غياب سياسات واستراتيجيات إسكان وطنية"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العربي الإقليمي للمبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، عمان، 14-17/1/2008، ص 3.

يعقوب عودة، **الحق في السكن** (القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، أيلول/ سبتمبر 2008)، ص 8.

منظمة هيومن رايتس ووتش، يجب وقف أعمال هدم المنازل في القدس الشرقية، 2009/11/6، انظر: <http://www.hrw.org/ar/news/2009/11/06-0>

مسلم أبو حلو، مرجع سابق، ص 8.

مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع، هدم المنازل في القدس خلال العام 2009، 2010/1/7، انظر: [www.al-maqdese.org/arabic/index.php?page=main&id=207](http://www.al-maqdese.org/arabic/index.php?page=main&id=207)

حملة مناهضة المخطط الهيكلي 2000 لمدينة القدس، "السكان والمجتمع".

بالنسبة لأرقام سنوات 2000-2008، انظر:

Applied Research Institute Jerusalem (ARIJ), *Demolishing Palestinian Houses*, 19/12/2009,

[http://www.poica.org/editor/case\\_studies/view.php?recordID=2254](http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2254)

أما بالنسبة لأرقام سنة 2009 انظر: مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع، هدم المنازل في القدس خلال العام 2009.

Jiis, *Statistical Year Book of Jerusalem 2008*, table V/1, [http://jiis.org/upload/yearbook/2007\\_8/shnaton%20E0107.pdf](http://jiis.org/upload/yearbook/2007_8/shnaton%20E0107.pdf)<sup>57</sup>

حملة مناهضة المخطط الهيكلي 2000 لمدينة القدس، "السكان والمجتمع".

لمزيد من المعلومات انظر: **يديعوت أحرونوت**، 2008/8/25، في:

<http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3586852,00.html>

القدس، 2008/10/23، انظر:

<http://www.alquds.com/docs/pdf-docs/2008/10/23/page34.pdf>

ARIJ, *The Israeli Efforts to Consolidate Settlers' Colonial Hold over the City of Jerusalem*, 25/1/2010,<sup>61</sup> [http://www.poica.org/editor/case\\_studies/view.php?recordID=2304](http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2304)





JIIS, *Statistical Year Book of Jerusalem 2008*, table III/9, [http://jiis.org/upload/yearbook/2007\\_8/shnaton%20C0907.pdf](http://jiis.org/upload/yearbook/2007_8/shnaton%20C0907.pdf)

*Ibid.*<sup>63</sup>

مجلة **حوليات القدس**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد 3، العدد 3، ربيع 2005.

محمد أبو خضير، إسرائيل تشرع في تطويب أملاك اليهود في القدس القديمة، **القدس**، 2008/3/12، انظر: <http://www.alquds.com/node/12344>

66 **حوليات القدس**، المجلد 3، العدد 3، ربيع 2005.

67 **الحياة**، 2009/5/2.

68 **التوسع الاستيطاني في حارة اليهود في البلدة القديمة من القدس المحتلة والسيطرة على عقارات عربية في حارة الشرف وفي أحياء أخرى من حولها** (القدس: جمعية الدراسات العربية - دائرة الخرائط، 2010)، ص 40.

69 معظم العقارات في مدينة القدس هي أوقاف ذرية يستفيد منها عشرات أو مئات الأفراد بحكم قدم هذه الأوقاف، وتلجأ الجمعيات الاستيطانية إلى توقيع عقد باستئجار المنفعة لمدة طويلة مع أحد المستفيدين من هذه الأوقاف، لتستخدم هذا العقد حجة أمام المحكمة الإسرائيلية التي تقبل مثل هذا العقد على الرغم من عدم قانونيته، ومن ثم تبدأ هذه الجمعيات معركة تدريجية للسيطرة على هذه العقارات.

70 ملخص تقرير جمعية غير عميم، قدس برس، 2009/8/30.

71 **هارتس**، 2009/8/17.

72 **الدستور**، 2009/5/11.

73 لمزيد من المعلومات حول هذا المخطط راجع: ملخص تقرير جمعية غير عميم، **الحياة**، 2009/5/11.

74 من هنا فإن أي جهد منهجي يسعى لمواجهة مشروع "الحوض المقدس" لا بد أن يركز عمله على مواجهة مخططات التهويد في هذا الحي أولاً، لأن نتائج الصراع فيه لها أثر حاسم على مخطط التهجير الجماعي بأكمله.

75 مؤسسة القدس الدولية، الاحتلال يبدأ الخطوات العملية للاستيلاء على حي الشيخ جراح في القدس، موقع مدينة القدس، 2008/12/5، انظر: <http://www.alquds-online.org/index.php?s=17&ss=17&id=744>

76 **نشرة حقائق خاصة بحي الشيخ جراح** (القدس: مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع، كانون الثاني/يناير 2010)، انظر: <http://www.al-maqdese.org/arabic/news/plugins/spaw/uploads/files/sheikh%20jarrah%202010.pdf>

77 مؤسسة القدس الدولية، الاحتلال يبدأ الخطوات العملية للاستيلاء على حي الشيخ جراح في القدس.

78 المرجع نفسه.

79 مؤسسة القدس الدولية، حقيقة ما يجري في حي البستان، موقع مدينة القدس، 2009/2/27، انظر:

<http://www.alquds-online.org/index.php?s=17&ss=17&id=802>

80 المرجع نفسه.

81 معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، التهويد الإسرائيلي لمدينة القدس العربية، 2009/9/1، انظر:

[http://www.poica.org/editor/case\\_studies/view.php?recordID=2092](http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2092)

82 تصريح لحاتم عبد القادر، مسؤول ملف القدس في حركة فتح، وكالة وفا، 2009/5/15.

83 **الحياة**، 2009/3/7.

84 **الدستور**، 2009/6/4.

85 **القدس**، 2009/10/7.

86 Al-Maqdese for Society Development (MSD), Al-Maqdese Reveals a Map Issued by the Jerusalem Municipality to Demolish Hundreds of Buildings in East Jerusalem, 31/12/2009, [http://www.al-maqdese.org/english/news/plugins/spaw/uploads/files/MSD\\_Report\\_about\\_Silwan.PDF](http://www.al-maqdese.org/english/news/plugins/spaw/uploads/files/MSD_Report_about_Silwan.PDF)



- <sup>87</sup> أريج، فصل جديد من المشروع الاستيطاني الإسرائيلي لمدينة القدس "الخارطة الإقليمية للقدس 2008"، 2009/3/9، انظر: [http://www.poica.org/editor/case\\_studies/view.php?recordID=1841](http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1841)
- <sup>88</sup> للاطلاع على هذه الحدود والمخططات بالخرائط المفصلة، انظر: إدارة الإعلام والمعلومات في مؤسسة القدس الدولية، القدس... حصاد الأربعين، ص 8-21.
- <sup>89</sup> الدستور، 2009/2/22.
- <sup>90</sup> انظر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) - الأراضي الفلسطينية المحتلة، الحيز الآخذ بالانكماش: تقلص المناطق الحضرية وتجزئة المناطق الريفية في محافظة بيت لحم، تقرير خاص، أيار/ مايو 2009، في: [http://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_opt\\_bethlehem\\_shrinking\\_space\\_may\\_2009\\_Arabic.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_bethlehem_shrinking_space_may_2009_Arabic.pdf)
- <sup>91</sup> الدستور، 2009/5/8.
- <sup>92</sup> الدستور، 2009/10/23.
- <sup>93</sup> فلسطين، 2009/9/1.
- <sup>94</sup> محمود أبو عطا، المؤسسة الإسرائيلية تنفذ أكبر عمليات تغيير وتزوير للوجه التاريخي والديني الإسلامي والعربي للقدس، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2009/3/11، نشر في موقع فلسطينيو 48، انظر: <http://www.pls48.net/default.asp?ID=35795>
- <sup>95</sup> في الواقع يشكل طراز البناء بحد ذاته أحد أهم التحديات أمام الهوية الثقافية اليهودية المدّعاة للمدينة، فكل الحضارات الحية عبر التاريخ ترجمت ثقافتها في طرزٍ معمارية متميزة ذات خصائص محددة، وإحدى الأزمات الكبرى أمام البناء اليهودي في القدس كانت وما تزال عدم وجود طراز معماري يُنسب لليهود كشعب، وهذا ما دفع الأوساط الأكاديمية والهندسية الصهيونية إلى محاولة استحداث طراز هندسي اصطلاح على تسميته بـ"الطراز الهيروديانى"، وكوّنت هذه الأوساط عدداً من المؤسسات العلمية لمحاولة تعريف رموزه وخصائصه.
- <sup>96</sup> الرأي، 2009/4/6.
- <sup>97</sup> مدينة القدس، 2009/12/24، انظر: <http://www.alquds-online.org/index.php?s=34&ss=news&id=3925>
- <sup>98</sup> الجزيرة.نت، 2009/7/13، انظر: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C5B06E19-B584-471F-AE8F-035C2153D570.htm>
- <sup>99</sup> قدس برس، 2009/7/19.
- <sup>100</sup> إسلام أون لاين.نت، 2009/10/21، انظر: [http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1256033859186&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1256033859186&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout)
- <sup>101</sup> مجلة العودة، بيروت، مركز العودة الفلسطيني، العدد 23، آب/ أغسطس 2009.
- <sup>102</sup> فلسطينيو 48، 2009/6/18، انظر: <http://www.pls48.net/default.asp?ID=38819>
- <sup>103</sup> الجزيرة.نت، 2009/3/21، انظر: <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1173336>
- <sup>104</sup> مدينة القدس، 2009/3/23، انظر: <http://www.alquds-online.org/index.php?s=news&id=1850>
- <sup>105</sup> الجزيرة.نت، 2009/3/23، انظر: <http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1173412>
- <sup>106</sup> مدينة القدس، 2010/1/28، انظر: <http://www.alquds-online.org/index.php?s=news&id=4165>
- <sup>107</sup> لهذه المبادرة موقع خاص على الإنترنت يروج لها، للاطلاع على المناقشة التفصيلية للمبادرة، انظر: <http://web2.uwindsor.ca/wsgcms/Projects/JerusalemInitiative/documents/JerusalemQxdNov28FINAL2.pdf>
- <sup>108</sup> هآرتس، 2009/5/21.



<sup>109</sup> كانت الأوساط الصهيونية قد ناقشت خلال سنة 2007 ما اصطلح على تسميته "مشروع سافدي"، الذي درس بموجبه المعماري الصهيوني الشهير موشيه سافدي Moshe Safdie مخطط القدس وأزمته السكانية، واقترح حينها ضرورة توسيع القدس غرباً لاجتذاب المزيد من الأزواج اليهودية الشابة، مبدياً عدم تفاؤله بأية محاولات للتوسع شرقاً لظروف موضوعية متعددة، وقد أجهضت مشروع سافدي في حينه قوى "الخضر" بدعم من الليكود وأحزاب اليمين، التي كانت ترى في توسيع القدس غرباً شكلاً من أشكال الانكفاء والتسليم بالعجز. في أيلول/سبتمبر 2008، أعيد طرح فكرة توسيع القدس غرباً ضمن ما أسمى "الخريطة الإقليمية للقدس"، لمحاولة معالجة الأزمة المزمته السكانية ذاتها، وهو يوسع القدس غرباً حتى حدود تل أبيب - يافا. للاطلاع على الخريطة الإقليمية للقدس، انظر: أريج، فصل جديد من المشروع الاستيطاني الإسرائيلي لمدينة القدس.

<sup>110</sup> اعتماداً على أعداد سكان المستعمرات التي تنشرها مؤسسة السلام في الشرق الأوسط Foundation for Middle East Peace (FMEP)، انظر: <http://asp.fmep.org/app/settlement/ShowSettlementTablePage.aspx>

<sup>111</sup> في حال تمّ مثل هذا الإجراء فمن المتوقع أن يصبح إجمالي السكان اليهود في المدينة خلال 2010 حوالي 584,700 شخصاً، مقابل 281,800 للسكان الفلسطينيين، مما يخفض نسبة السكان الفلسطينيين للمدينة إلى نحو 32.5%، بعد أن كانوا 34.8% خلال سنة 2007.

<sup>112</sup> أريج، دراسة لمعهد (أريج) تكشف خطط التهويد الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة: مقارنة المساحات العمرانية الفلسطينية والإسرائيلية في الضفة الغربية، 2009/3/20، انظر:

[http://www.poica.org/editor/case\\_studies/view.php?recordID=1858](http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1858)

<sup>113</sup> الأرقام هي بحسب دراسة ميدانية من إعداد وحدة مراقبة الاستيطان ووحدة نظم المعلومات والاستشعار عن بعد في معهد أريج، وبناء على معلومات جمعتها الوحدة من مكتب الإحصاء الإسرائيلي المركزي، وموقع حركة السلام الآن، وموقع مجالس المستوطنات "يشع".

<sup>114</sup> أريج، تحليل وحدة المعلومات الجغرافية لصور الأقمار الصناعية للأعوام 1993 و 2009.

<sup>115</sup> أريج، معهد أريج يرصد التوسعات الاستيطانية الإسرائيلية خلال الأعوام 2006 و 2009، 2009/8/24، انظر:

[http://www.poica.org/editor/case\\_studies/view.php?recordID=2083](http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2083)

<sup>116</sup> أريج، قاعدة بيانات مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة للعام 2009.

<sup>117</sup> U.S. 'dismayed' at decision to okay 900 housing units in Gilo, *Haaretz*, 19/11/2009,

<http://www.haaretz.com/hasen/spages/1128998.html>

<sup>118</sup> أريج، عودة نتنياهو... عودة زمن المساومات: ماذا يقف وراء إعلان مصادرة 1,700 دونم جنوبي بيت لحم؟، 2009/2/22،

انظر: [http://www.poica.org/editor/case\\_studies/view.php?recordID=1813](http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1813)

<sup>119</sup> Barak okays new West Bank settlement in return for evacuation of illegal outpost, *Haaretz*, 18/11/2009,

<http://www.haaretz.com/hasen/spages/1061358.html>

<sup>120</sup> New settlement being built in Jordan Valley, *Yedioth Ahronoth*, 9/6/2009,

<http://www.ynetnews.com/articles/1,7340,L-3772706,00.html>

<sup>121</sup> New neighborhood launched in disputed E1 area, *Yedioth Ahronoth*, 7/9/2009,

<http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3773440,00.html>

<sup>122</sup> أريج، في تحدٍ جديد لإدارة المجتمع الدولي: الاحتفال بوضع حجر الأساس للمرحلة الثانية في مستوطنة نوف تسيون

جنوب مدينة القدس، 2009/10/9، في: [http://www.poica.org/editor/case\\_studies/view.php?recordID=2150](http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2150)؛

وانظر أيضاً:

Israel building Jewish homes with one hand, destroying Arab homes with the other, 8/10/2009,

<http://www.haaretz.com/hasen/spages/1129190.html>

<sup>123</sup> أريج، قاعدة بيانات مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة للعام 2009.

<sup>124</sup> Charlie Pottins, Israel: Nirit says NO to annexation!, *LabourNet UK*, 31/1/2005, <http://www.labournet.net/world/0501/israel1.html>



- <sup>125</sup> أريج، 232 بؤرة استيطانية عقبة في طريق السلام: إسرائيل تواصل المراوغات السياسية بشأن المستوطنات والجبور الاستيطانية، 2009/5/29، انظر: [http://www.poica.org/editor/case\\_studies/view.php?recordID=1948](http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1948)
- <sup>126</sup> أريج، وحدة نظم المعلومات الجغرافية 2009.
- <sup>127</sup> أريج، قاعدة بيانات مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة للعام 2009.
- <sup>128</sup> مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) - الأراضي الفلسطينية المحتلة، أزمة التخطيط في مدينة القدس، نيسان/ أبريل 2009، انظر: <http://unispal.un.org/pdfs/EJerSpFocus300409a.pdf>
- <sup>129</sup> International Court of Justice, Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, 9/7/2004, <http://www.icj-cij.org/docket/index.php?pr=71&code=mwp&p1=3&p2=4&%20p3=6&case=131&k=5a>
- <sup>130</sup> IDFMU-GIS team, Revised Route of the Security Fence as of April 2007, Israel's Security Fence, September 2007, [http://www.securityfence.mod.gov.il/Pages/Eng/map\\_eng.htm](http://www.securityfence.mod.gov.il/Pages/Eng/map_eng.htm)
- <sup>131</sup> أريج، الجيش الإسرائيلي يكشف المسار الجديد للجدار الفاصل في الضفة الغربية، 2007/9/12، انظر: [http://www.poica.org/editor/case\\_studies/view.php?recordID=1152](http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1152)
- <sup>132</sup> المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/7/10.
- <sup>133</sup> Alwyn R. Rouyer, *Turning Water into Politics: The Water Issue in the Palestinian Israeli Conflict* (Palgrave MacMillan, 2000).
- <sup>134</sup> إسلام أون لاين.نت، 2001/11/3، انظر: [http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&pagename=Zone-Arabic-HealthScience%2FHSALayout&cid=1175008640333](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-HealthScience%2FHSALayout&cid=1175008640333)
- <sup>135</sup> البنك الدولي، تقييم العقبات التي تواجه تطوير قطاع المياه الفلسطيني، 2009/4/20.
- <sup>136</sup> منظمة العفو الدولية (أمнести)، إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة: تعكير صفو المياه: حرمان الفلسطينيين من الحق في الحصول على المياه، 2009/10/27، انظر: <http://www.amnesty.org/ar/library/asset/MDE15/027/2009/ar/3b1c7429-08a5-4e5f-a28e-13df8cde276d/mde150272009ar.html#sdendnote27sym>
- <sup>137</sup> West Bank and Gaza: Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development, The World Bank, April 2009, p. 12, <http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/WaterRestrictionsReport18Apr2009.pdf>
- <sup>138</sup> سلطة المياه الفلسطينية، السنوات 2005-2008.
- <sup>139</sup> IDF to raze 100 roadblocks across West Bank, *Haaretz*, 16/9/2009, <http://www.haaretz.com/hasen/spages/1115067.html>
- <sup>140</sup> أريج، قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية 2009.
- <sup>141</sup> الشرق الأوسط، 2009/6/8.
- <sup>142</sup> أريج، إسرائيل تدمر 29% من الأراضي الزراعية في قطاع غزة، 2009/1/28، انظر: [http://www.poica.org/editor/case\\_studies/view.php?recordID=1772](http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1772)
- <sup>143</sup> PCHR, *Targeted Civilians*.
- <sup>144</sup> أريج، إسرائيل تقرر زيادة مساحة المنطقة العازلة لتسيطر على 24% من مساحة قطاع غزة، 2009/7/8، انظر: [http://www.poica.org/editor/case\\_studies/view.php?recordID=1095](http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1095)

# The Palestinian Strategic Report 2009

## التقرير الاستراتيجي الفالسطيني

لسنة 2009



### هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للفارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009 الذي يصدر للعام الخامس على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، طوال سنة كاملة، ويحاول تقديم آخر للعلوم والإحصاءات المحدثة الدقيقة، ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي. وقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني.

شارك في إعداد هذا التقرير 14 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني ونشأته، والمواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي الفلسطيني؛ كما يسلط الضوء على أوضاع القدس والقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

وبأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن صالح

#### مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-9034 بيروت - لبنان

للتفون: +961 1 803 644 | للتفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

